ASH-SHURA
الشورى
العدد ١٣٤ - السنة الرابعة عشرة - جمادى الأولى ١٤٣٣هـ

في ذكرى البيعة
سبع سنوات من العطاء والإنجازات

الاتحاد البرلماني الدولي يتبنى معالجة الوضع في سوريا

مصطفى بكري:
على من يسئ للمملكة التوقف فوراً

تناول الدواء سلاح ذو حدين..

- إنشاء مجلس أعلى للثقافة وهيئة وطنية للكتاب
- استقلال مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم
- نظام جديد للمجالس البلدية لتطوير البرامج التنموية

مشروع نظام المجالس البلدية الجديد

ترسيخ لنهج خادم الحرمين الشريفين في توسيع مشاركة المواطن في إدارة التنمية

د. محمد المهنا *

مشروع نظام المجالس البلدية الجديد الذي وافق عليه مجلس الشورى، هو إنجاز يضاف لمنجزات المجلس في إطار ممارسة دوره التنظيمي في دراسة الأنظمة وتحديثها بما يواكب التطورات التي تشهدها المملكة ويساير التحديث الذي يقوده خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كافة مجالات الحياة.

كما وافق المجلس على دراسة دمج المجالس المحلية مع المجالس البلدية، وتحديث نظام المناطق بما يتناسب مع المستجدات المحلية.

إن مشروع نظام المجالس البلدية الجديد المكون من تسع وستين مادة موزعة على اثني عشر فصلاً يهدف إلى تفعيل العمل البلدي، وإحداث مزيد من التحديث والتطوير في البرامج التنموية بمختلف مناطق المملكة، إضافة إلى أنه يأتي في سياق نهج الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله - بشأن توسيع مشاركة المواطن في اتخاذ وإدارة التنمية في البلاد.

وجاءت مجمل مواد مشروع النظام لتغلب المصلحة العامة في اختيار المرشحين، وأن يكون اختيار المواطن لمن يمثله مبنيًا على وعي وإدراك، إلى جانب اختيار المرشحين ذوي البرامج الانتخابية الواقعية، التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن.

ونص مشروع النظام على زيادة أعضاء المجلس البلدي على أن لا يزيد عن ثلاثين وفقاً لفئات البلديات يختار ثلثاهم بالانتخاب ويعين الثلث الآخر بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية.

كما حدد مشروع النظام مهام أعضاء المجالس البلدية في الوقوف على أداء البلديات والخدمات التي تقدمها للمواطنين والرفع من مستواها إضافة إلى تحسين أدائها والارتقاء بقدراتها كي تتمكن من تحقيق الأهداف التنموية التي تقوم على خدمتها.

كما تقدم المجالس البلدية الرأي والمقترحات حيال مشروعات ميزانية البلدية، ودراسة مشروع الهيكل التنظيمي للبلدية ومناقشة المقترحات التي تقدمها إليه البلدية بشأن تعديل أو إعداد الأنظمة واللوائح والاشتراطات المتعلقة بأنشطة البلدية وإبداء المرئيات لتقوم البلدية باستكمال الإجراءات النظامية.

كما يقترح المجلس البلدي المشاريع العمرانية داخل نطاق خدمات البلدية ويناقشها مع رئيس البلدية في حدود صلاحياتها وإمكاناتها، ونصت إحدى مواد مشروع النظام على ضرورة اتخاذ وزارة الشؤون البلدية والقروية الإجراءات اللازمة للتوعية الإعلامية في مجال انتخاب أعضاء المجالس البلدية على أن تتعاون الجهات المعنية مع الوزارة في هذا الشأن.

وحدد مشروع النظام الشروط الواجب توفرها في الترشح لعضوية المجلس البلدي.

مشروع النظام الجديد للمجالس البلدية سيكون له بإذن الله في حال إقراره من مجلس الوزراء دور في توسيع مشاركة المواطن في إدارة شؤون التنمية كل في منطقته من خلال رؤيته ومقترحاته بشأن المشاريع التنموية في نطاق عمل المجلس البلدي الذي ينتمي لعضويته. ومراقبة عمل الأمانات والبلديات وخدماتها والعمل على تحسين أدائها.

* رئيس التحرير

المحتويات

تغطية

الاتحاد البرلماني الدولي يتبنى معالجة الوضع في سوريا

تبنى الاتحاد البرلماني الدولي - في اجتماعة الذي عقد في أوغندا بمشاركة مجلس الشورى- مبادرة بشأن الوضع في سوريا تضمنت المطالبة بضرورة الوقف الفوري لكافة أشكال العنف ضد المدنيين وإراقة الدماء وانتهاكات حقوق الإنسان، وضمان وصول المساعدات الإنسانية لجميع السكان المحتاجين ودعم القرارات والجهود السلمية الدولية والإقليمية.

8

تحقيق

تناول الدواء سلاح ذو حدين..

يؤكد الأطباء والمختصون على ضرورة تناول الأدوية بشكل سليم ووفق الوصفة الطبية التي يحددها الأطباء من حيث الجرعة والمواعيد. إذ إن هناك الكثير من المحاذير الطبية والخطورة في التعاطي الخاطئ للأدوية، وما تسببه من مضاعفات يجلبها المريض لنفسه عن غير دراية، وتؤكد الدراسات العلمية ضرورة إتباع الخطة العلاجية للمريض حتى يتعافى ويتماثل بالشفاء بإذن الله. مجلة الشورى استطلعت آراء أطباء وصيادلة وإعلاميين حول هذا الموضوع.

32

حوار

مصطفى بكري:

على من يسئ للمملكة التوقف فوراً

أكد عضو مجلس الشعب المصري مصطفى بكري أن المملكة العربية السعودية دولة شقيقة لعبت - وما زالت – دوراً لا يمكن إنكاره في مساندة مصر، إضافة إلى تميز السياسة السعودية بالحكمة الشديدة في التعامل مع الملف المصري، ودعا الجميع أن يتوقفوا عن الإساءة لها.

وأشار إلى أن خيار الاستقرار التشريعي والدستوري هو الطريق الوحيد للخروج من الحالة التي تمر بها مصر حالياً، مع ضرورة الحد من التظاهرات الفئوية والتي تؤدي إلى فوضى اجتماعية وتعطل الإنتاج، مشدداً على دور وسائل الإعلام المهم في هذه المرحلة.

40

دراسة

الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية

يُقاس معيار الكم في المجال الصحي بنسبة أفراد الفريق الصحي، وخاصة الأطباء، لكل ألف من السكان. وضمن المنظومة الصحية تستلزم الجهود الخدمية – التشخيصية والوقائية والعلاجية والتأهيلية معياراً للنوعية يضمن المحافظة على صحة المريض والعمل على استرداد ما فقد منها من خلال توافر متطلبات ومواصفات إنشائية في المبنى ليتلاءم مع الغرض الصحي الذي أنشئ من أجله، وتجهيزات وتسهيلات لازمة للتشخيص والرعاية الصحية، وفريق صحي يمكنه التفاعل مع متطلبات الخدمة ومقتضياتها بفاعلية واقتدار. عضو مجلس الشورى د. محسن الحازمي يقدم دراسة عن ضمان الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية.

56

ASH-SHURA
الشورى

المشرف العام
د. محمد بن عبد الله الغامدي
الأمين العام لمجلس الشورى

نائب المشرف العام
د. عبد الرحمن بن عثمان الصغير
مدير عام العلاقات العامة والإعلام

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
أحمد بن سلمان السلمان

التصوير
سالم الحمدان
بسام البحر

ردمد
iss:1319 - 9846

موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى - الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

الآراء الواردة بالمجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلس أو آراء مسؤوليه
للتواصل والمشاركات shuramagazine@hotmail.com

تحت القبة

12

- تنفيذ برنامج الادخار وتقييم برامج بنك التسليف والادخار
- تخصيص فرع متكامل للباحثات في مكتبة الملك فهد
- رفع مستوى أداء الجمارك وتفعيل أنظمة الغش التجاري
- المجلس يناقش نظام الهيئة السعودية للتقويم والاعتماد الأكاديمي
- تساؤلات عن دور رعاية الشباب اجتماعياً وثقافياً
- طبيبات في وحدات النساء والولادة ورفع مستوى خدمات التأهيل الطبي
- المجلس يوافق على تعديلات في نظام الخدمة المدنية

من الذاكرة

من قرارات المجلس عام ١٣٥٢هـ

- تكليف مدير مالية أملج بالاشراف المالي على البلدية
- توفير مستندات النكاح للمأذونين في عموم المناطق
- تحويل كاتب عرائض للتحقيق بعد تجاوزه في عمله

64

إتجاهات

30
د. صدقة فاضل

46
د. جبريل عريشي

60
د. زيد الرماني

66
د. عبد الله العسكر

قدر تدشين خادم الحرمين للمرحلة الأولى من مشاريع المدن الجامعية

مجلس الوزراء يطالب بعدم السماح للنظام السوري بالتسويف والمماطلة

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر الاثنين الموافق ١٤٣٣/٦/٩هـ في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات والمشاورات والاتصالات التي جرت مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة ومبعوثيهم حول تطور الأوضاع على الساحات الإسلامية والعربية والدولية، وآفاق التعاون وسبل دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات، ومن ذلك الرسالة التي تسلمها من جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية، والاتصالين الهاتفيين اللذين تلقاهما من جلالة الملك خوان كارلوس ملك مملكة أسبانيا والمشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، واستقبالاته أيده الله لسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي عهد دولة قطر ودولة رئيس وزراء بولندا دونالد تسك والرسالة التي تلقاها من فخامة رئيس جمهورية البيرو اولانتا هومالا، مقدراً عمق العلاقات بين المملكة وهذه الدول وحرص الجميع على تنميتها بما يخدم المصالح المشتركة والأمن والاستقرار العالمي.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك جملة من التقارير حول مستجدات الأحداث وتداعياتها في عدد من الدول العربية ومنها الأوضاع في سوريا، مشدداً على ما تضمنته قرارات الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في هذا الشأن، ومجدداً المطالبة للمجتمع الدولي بعدم السماح للسلطات السورية بأن تمارس محاولات المماطلة والتسويف والتنصل من التزاماتها، وألا يقتصر رد فعل المجتمع الدولي على منح المهلة تلو الأخرى على حساب أرواح أبناء الشعب السوري الشقيق.

وبين معاليه أن المجلس تطرق إلى عدد من الموضوعات في الشأن المحلي، وثمن منح منظمة اليونسكو خادم الحرمين الشريفين ميدالية اليونسكو الذهبية وهي أعلى وسام تمنحه المنظمة تقديراً لجهوده - حفظه الله - في تعزيز ثقافة الحوار والسلام، وتثميناً لمبادراته العديدة في عقد مؤتمرات ولقاءات دولية في عدد من العواصم العالمية والمنظمات الدولية في هذا الشأن.

كما قدر مجلس الوزراء عالياً تدشين خادم الحرمين الشريفين المرحلة الأولى لمشاريع المدن الجامعية لعدد من مناطق ومحافظات المملكة ووضع حجر الأساس لمرحلتها الثانية بتكلفة إجمالية تبلغ واحداً وثمانين ملياراً وخمسمائة مليون ريال، وذلك في إطار ما يلقاه التعليم العالي في المملكة من دعم غير محدود منه - رعاه الله -.

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر عدة قرارات منها مايلي:

- بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١١/٤) وتاريخ ١٤٣٣/٤/١٢هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أبرز ملامح الاتفاقية :

- تهدف الاتفاقية إلى تدعيم التدابير الرامية إلى مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز التعاون العربي في هذا المجال .

- تلتزم الدول الأطراف وفقاً لنظامها القانوني أن تقدم كل منها للأخرى أكبر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة في الملاحقات وإجراءات الاستدلال والتحقيقات والإجراءات القضائية الأخرى فيما يتعلق بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تتخذ كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ما يلزم من تدابير تشريعية لتجريم أفعال غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة في الاتفاقية .

- بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١١/٤) وتاريخ ١٤٣٣/٤/١٢هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بالصيغة المرفقة بالقرار .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أبرز ملاح الاتفاقية :

- تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون العربي لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

- تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم كل منها للأخرى أكبر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة في الملاحقات وإجراءات الاستدلال والتحقيقات والإجراءات القضائية الأخرى فيما يتعلق بالجرائم المشمولة بالاتفاقية.

- بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي وزير الخارجية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٨/١٠) وتاريخ ١٤٣٣/٣/٢٨هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية تأسيس مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات الموقع عليها في العاصمة النمساوية فيينا بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٣م بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

في ذكرى البيعة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

سبع سنوات من الإنجازات تتخطى الطموحات

تحتفل المملكة في السادس والعشرين من شهر جمادى الآخرة بالذكرى السابعة لبيعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – يحفظه الله ويرعاه-، ملكاً للمملكة العربية السعودية. ويبقى تاريخ ١٤٢٦/٦/٢٦هـ مثيراً لمشاعر الفرحة والامتنان لهذا العهد المبارك. فمنذ ذلك التاريخ، شهدت هذه السنوات السبع الكثير من الإنجازات في مجالات التنمية المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، إضافة إلى ما يمس الدورة الحياتية للمواطنين من التعليم والقضاء إضافة إلى تنمية الإنسان بشرياً ووضعه في المكان اللائق به واحترامه والعمل على تلبية احتياجاته والوفاء بتطلعاته. لقد حفلت هذه السنوات بالمشاريع المليارية العملاقة في جميع المجالات، من إنشاء مدن اقتصادية وصناعية ومدن جامعية، ومشاريع خدمية شملت كل مناطق المملكة، وعملت على تعميم المشاريع التنموية في كل المناطق دفعاً للتنمية المحلية، وسعياً إلى تحقيق الرفاهية للمواطن أينما كان. كما صدر من القرارات ما فعّل قوانين الإصلاح الحكومي التي تحارب الفساد، ورسخ قيم النزاهة والأمانة، ومحاربة الفساد بجميع أشكاله داخل العمل الحكومي والخاص، وأصبح المواطنون بجميع انتماءاتهم قاعدة للتنمية المتوازنة التي لا تعترف بالحدود أو التكوينات الاجتماعية، بل تشمل كل أبناء الوطن ومناطقه. كما شهدت هذه السنوات حراكاً اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وعمرانياً منقطع النظير محلياً، عبر الفعاليات والمشاريع والأنشطة المتجددة في كل المجالات، فمن إنشاء المدن الاقتصادية للإسهام في التنمية المستدامة، إلى مشاريع تطوير الخدمات والبنى التحتية.

إن من يراجع مسيرة عهد خادم الحرمين الشريفين خلال الأعوام السبعة يلحظ بجلاء اتسام مواقفه وقراراته بالأصالة والصواب وعمق النظر، وما ألهمه الله تعالى به من قدرة على اتخاذ القرارات الصائبة، ووعي عميق بالواقع الإقليمي العربي والإسلامي والدولي، إضافة إلى رصيد حافل من الإنجازات التنموية العملاقة والمواقف الأصيلة والقرارات الحكيمة ذات البعد الإنساني والمؤثرة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وكان للمملكة في هذا العهد الزاهر الميمون إسهام فاعل في الساحتين الإقليمية والدولية عن طريق تبني القضايا العادلة والدفاع عن مبادئ السلام وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب والجريمة والفساد، إضافة إلى سياسة خارجية حكيمة تقوم على تعزيز السلام العالمي وتحقيق التعاون الدولي والإسهام في دعم الشعوب النامية والنهوض بها. ومن يستطيع أن ينكر دورَ المليك الإنساني في دعم الشعوب الإسلامية وغيرها من شعوب العالم، ومد يد العون لها في أثناء الكوارث، أو دورَه الإصلاحي من خلال بذل العديد من مساعي الصلح ومبادرات المصالحة في أكثر من بقعة من العالم الإسلامي وغيره، وكثير منها كان له أثره في تهدئة النفوس وإصلاح ذات البين.

وتحقق لشعب المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالله خلال سبع سنوات العديد من الإنجازات المهمة منها إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية والعديد من المدن الاقتصادية منها مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل ومدينة جازان الاقتصادية ومدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة إلى جانب مركز الملك عبدالله المالي بمدينة الرياض.

ومن أهم المجالات التي أولاها حفظه الله عنايته واهتمامه التعليم وبخاصة التعليم العالي الذي شهد في الآونة الأخيرة طفرة نوعية، من خلال تطوير الوسائل والمناهج والبرامج، وزيادة عدد الجامعات وبناء المدن الجامعية في مختلف مناطق المملكة المختلفة تطبيقاً لسياسة التوازن في التنمية، مع استقطاب أعداد كبيرة من أعضاء هيئة التدريس لمواكبة المتطلبات الجديدة، كما استحدث برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي بهدف تمكين طلاب الدراسات العليا من تحقيق طموحاتهم في استكمال دراساتهم في أرقى الجامعات العالمية، ما من شأنه إحداث

تأثير إيجابي في الحراك الأكاديمي والثقافي والاقتصادي في الفترة المقبلة، لما يحمل هؤلاء من فكر علمي وثقافي.

وتمكن الملك عبدالله بحنكته ومهارته في القيادة من تعزيز دور المملكة في الشأن الإقليمي والعالمي سياسياً واقتصادياً وتجارياً، وأصبح للمملكة وجود أعمق في المحافل الدولية وفي صناعة القرار العالمي وشكلت عنصر دفع قوياً للصوت العربي والإسلامي في دوائر الحوار العالمي على اختلاف منظماته وهيئاته ومؤسساته.

واتسم عهده حفظه الله بسمات حضارية رائدة جسدت ما اتصف به رعاه الله من صفات متميزة، أبرزها تفانيه في خدمة وطنه ومواطنيه في كل شأن وفي كل بقعة داخل الوطن، إضافة إلى حرصه الدائم على سن الأنظمة وبناء دولة المؤسسات والمعلوماتية في شتى المجالات مع توسع في التطبيقات. وصدرت أوامر ملكية سامية تتضمن حلولاً تنموية فاعلة للعديد من القضايا وحققت آمال وطموحات أبناء شعبه.

دعم الجهود الدولية ولجنة برلمانية دولية لتقصي الحقائق في سوريا

الاتحاد البرلماني الدولي يتبنى مبادرة

معالي الرئيس خلال الاجتماع

تغطية : أحمد السلمان

أعلن الاتحاد البرلماني الدولي في ختام أعمال اجتماعات الدورة الـ ١٢٦ لجمعيته العمومية التي استضافتها العاصمة الأوغندية كمبالا، وشارك فيها وفد مجلس الشورى برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن تبنيه لمبادرة بشأن الوضع في سوريا تتضمن المطالبة بضرورة الوقف الفوري لكافة أشكال العنف ضد المدنيين وإراقة الدماء وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وضمان وصول المساعدات الإنسانية لجميع السكان المحتاجين ودعم القرارات ذات الصلة الصادرة من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

كما وافق على تبني تشكيل لجنة برلمانية دولية لتقصي الحقائق في سوريا، للاطلاع على حقيقة الأوضاع هناك جراء ممارسات العنف وعوائق عمل منظمات الإغاثة العربية والدولية وعرض تقريرها على الاتحاد في اجتماعه القادم وضرورة التنسيق والتعاون والتكامل بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

وأعلن الاتحاد البرلماني الدولي عن تبنيه لمبادرة برلمانية دولية ترتكز على احترام القانون الدولي وكافة الأنظمة المعنية بحقوق الإنسان، ومساندة الخطط الرامية لإحلال سلطة انتقالية في سوريا، إدراكاً منه للمسؤولية الإنسانية والبرلمانية والأخلاقية بهدف إنقاذ أبناء الشعب السوري من العنف والقتل والترويع والدمار والنزوح إلى البلدان المجاورة والحد من تزايد أعداد القتلى.

وصوتت الجمعية العمومية في اجتماعها الختامي بالموافقة بالإجماع على القرارات التي رفعتها اللجان الثلاث الدائمة للاتحاد، والمتعلقة بالوضع السياسي والاقتصادي العالمي الراهن، ودور البرلمانيين في السعي نحو سد الفجوة بين البرلمانات والشعوب.

كما وافق المؤتمرون على قرار اللجنة الدائمة الأولى للسلم والأمن الدوليين بشأن تطوير ممارسة الحكم الرشيد كوسيلة لتدعيم السلم والأمن، والموافقة على قرار اللجنة الدائمة الثانية للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة بشأن إعادة توزيع السلطة والثروة، واعتماد القرار الخاص باللجنة الدائمة الثالثة للديمقراطية وحقوق الإنسان بشأن الصحة كحق أساسي في المجتمعات ودور البرلمانات في مواجهة التحديات الرئيسية لضمان صحة النساء والأطفال، كما أقر الاتحاد تقارير اجتماعات مجلسه الحاكم المتعلقة بشؤونه الداخلية التنظيمية والمالية والإدارية والاتفاق على الموضوعات التي ستكون محور البحث والنقاش للجان الثلاث الدائمة في الاتحاد في اجتماعيه القادمين المقرر عقدهما على مستوى رؤساء البرلمانات في كندا شهر اكتوبر القادم والاكوادور في أبريل ٢٠١٣م، حيث اعتمد للجنته الدائمة للسلم والأمن الدوليين موضوع مسؤولية البرلمانات للقيام بدورها في الحفاظ على حياة المدنيين ومنح البرلمانات صلاحيات أكثر تجاه ذلك، بينما اعتمد للجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة دراسة مشروع تبني آليات للتجارة العادلة ودعم الابتكار في التمويل وتنويعه من أجل تحقيق تنمية مستدامة، بينما أسند للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان موضوع استخدام الإعلام بما في ذلك الإعلام الجديد ومواقع

برلمانية لمعالجة الوضع في سوريا

التواصل الاجتماعي لتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة الديمقراطية.

وضم وفد معالي رئيس المجلس أعضاء المجلس أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي رئيس اللجنة الدائمة

حضور سعودي فاعل في اجتماعات الاتحاد والمملكة ترأس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

بالاتحاد للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة الأستاذ صالح بن عيد الحصيني، والدكتور صالح بن محمد النملة، والدكتور محسن بن علي الحازمي .

وكان رئيس جمهورية أوغندا السيد يورى كاقوتا موسيفينى قد افتتح الدورة الـ ١٢٦ للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي، في حفل رسمي حضره معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

واستهل الرئيس الأوغندي الحفل بكلمة، أعرب فيها عن أمله بأن تكون هذه الدورة من أعمال الاتحاد علامة بارزة في سياق العمل الدولي المشترك لمواجهة التحديات والظروف التي تعصف بالكثير من دول وشعوب العالم، منوهاً بأهمية الدبلوماسية البرلمانية على الساحة الدولية وما تؤديه في إطار دعم الجهود الدولية المبذولة لتحقيق السلام والأمن الدوليين، متمنياً أن تتوج هذه الاجتماعات بنتائج إيجابية تعكس الدور المهم للبرلمانيين في العالم.

وشارك وفد مجلس الشورى في أعمال الاجتماعين التنسيقيين، للمجموعة الإسلامية التي يمثلها أعضاء اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الأعضاء بالاتحاد الدولي، والمجموعة العربية التي تضم أعضاء الاتحاد البرلماني العربي، ويهدف الاجتماعان إلى بحث وتنسيق الجهود الرامية لدعم التوجهات الإسلامية والعربية خلال اجتماعات الاتحاد الدولي.

وجرى خلال الاجتماعين اللذين عقدا على هامش اجتماعات الدورة الـ١٢٦ للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي، مداولة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاتحاد، ومناقشة تنسيق وتوحيد المواقف من قبل مجالس وبرلمانات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ومجالس الدول الأعضاء بالاتحاد البرلماني العربي، بشأن الطلبات المقدمة على البند الطارئ لإدراجها ضمن جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي خلال الدورة الحالية لمناقشتها واتخاذ القرار بشأنها تمهيداً لرفعها للأمم المتحدة لتبنيها.

وتتمثل الطلبات المقدمة على البند الطارئ للاتحاد في طلبين مقدمين من قبل دولتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، بشأن الوضع في سوريا ودعم التعاون البرلماني الدولي لجهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس

أ. الحصيني: رئاسة المملكة لإحدى اللجان الدائمة في الاتحاد يعكس مكانتها الدولية

التعاون الخليجي لوقف إراقة الدماء والقتل في سوريا وإطلاق مبادرة من الاتحاد البرلماني الدولي مبنية على احترام الأنظمة الدولية وأنظمة حقوق الإنسان، ومساندة خطة الجامعة العربية في إحلال سلطة انتقالية، وتم الاتفاق خلال الاجتماعين على دعم الطلبين المقدمين من الإمارات ومصر.

أصحاب المعالي رؤساء المجالس التشريعية الخليجية العربية أثناء اجتماعات الإتحاد البرلماني الدولي

آل الشيخ في كلمة أمام الاتحاد البرلماني الدولي:

ما يحدث في سوريا أمر لا يقبله عقل ولا منطق ولا يمكن تبريره

دعا معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ المجتمع الدولي إلى ضرورة التعاون الجاد سعياً لنشر قيم الحوار والتسامح والاعتدال وبناء علاقات تعاون بين شعوب ودول العالم، منوهاً بأهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للحوار بين أتباع الثقافات والأديان والحضارات، ودورها في إشاعة مبدأ التسامح والتعاون وقبول الآخر.

وأوضح معالي رئيس مجلس الشورى في كلمته التي ألقاها في اجتماعات الدورة ١٢٦ للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي أن الجميع مطالبون بالتعاون الجاد تحت مظلة الأمم المتحدة في سبيل إيجاد مناخات صحية لنشر قيم الحوار والتسامح والاعتدال، هذا المفهوم العالمي الذي عبر عنه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في المؤتمر العالمي للحوار الذي عقد بمدريد في ١٣ يوليو ٢٠٠٨م بقوله رعاه الله: «جئتكم من مهوى قلوب المسلمين، من بلاد الحرمين الشريفين، حاملاً معي رسالة من الأمة الإسلامية، ممثلة في علمائها ومفكريها، رسالة تُعلن أن الإسلام هو دين الاعتدال والوسطية والتسامح، ورسالة تدعو إلى الحوار البناء بين أتباع الأديان».

ولفت معاليه النظر إلى أن دعوة خادم الحرمين الشريفين طالبت العالم بأن يعلن أن الاختلاف لا ينبغي أن يؤدي إلى النزاع والصراع، وأن المآسي التي مرت في تاريخ البشر لم تكن بسبب الأديان، وإنما التطرف الذي ابتلي به بعض أتباع كل دين سماوي، وكل عقيدة سياسية، مبيناً معاليه أن تأسيس مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا، يأتي تأكيداً لمفهوم الحوار ودوره في إشاعة مبدأ التسامح والتعاون وقبول الآخر واحترام ثقافة الإنسان وخصوصيته.

وقال معالي رئيس المجلس خلال كلمته: «لقد قُدر أن يعيش عالمنا الحاضر ظروفاً بالغة الخطورة تستوجب من الجميع تضافر الجهود من أجل التعاون لمعالجة مختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عصفت بعالمنا وأدخلته في صراعات مؤلمة حتى أصبح الحق والعدل والسلام مشاريع تتجاذبها المصالح الدولية وأصبحت المصداقية الدولية مهزوزة في أعين الكثير من الناس».

وأشار معالي رئيس المجلس إلى أن المملكة في هذا السياق بقيادة خادم الحرمين الشريفين، لم تكن بمعزل عن مجريات تلك الأحداث بل إنها قامت بجهود حثيثة للحيلولة دون وقوع الكثير من الأزمات الاقتصادية أو الصراعات الإقليمية، منوهاً بأن بالجهود الكبيرة والحثيثة التي بذلتها المملكة وما زالت عبر طرح أفكار واضحة تتصف بالعدالة والمنطقية لتقريب وجهات النظر وحل الخلافات، تُرجمت في العديد من اللقاءات العربية والإسلامية والإقليمية والدولية التي قامت بها المملكة خلال الفترة الماضية.

ما يعيشه السوريون مرفوض بجميع المقاييس الدولية والأعراف الإنسانية

وشدد الدكتور آل الشيخ على أن ما يحدث في سوريا أمر لا يقبله عقل ولا منطق ولا يمكن تبريره، مشيراً إلى أن ما يعيشه السوريون مرفوض بجميع المقاييس الدولية والأعراف الإنسانية، منوهاً بالحرص الذي يبديه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله- وتأكيده في أكثر من مناسبة، على ضرورة الوقف الفوري للقتال والحفاظ على وحدة سوريا وسلامة المواطن السوري، وتأييده كل جهد إقليمي ودولي يسعى إلى وقف العنف وحفظ كرامة الشعب السوري وتمكينه من أن يعيش في بلده بحرية وأمن وسلام.

وطالب معالي رئيس مجلس الشورى القيادة في سوريا إلى تحكيم العقل والتعامل مع الموقف بعدل لصيانة دماء الناس والحفاظ على أعراضهم وكرامتهم، مؤكداً أن حقوق الإنسان هي هبة من الخالق لا يملك أحد حق مصادرتها أو سلبها.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أوضح معاليه أن موقف المملكة العربية السعودية معروف ومعلن وقد طرحت الكثير من المبادرات لحل هذه القضية التي جرحت الكرامة الإنسانية، كان آخرها المبادرة العربية التي تبناها المجتمع الدولي للوصول إلى حل يرضي كل الأطراف ويهدف إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها، ووضع حد للمأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

وشدد معالي الدكتور آل الشيخ على أن السلام الدائم في الشرق الأوسط لن يعم إلا بتناول قضاياه على أساس من العدل والمساواة بعيداً عن الازدواجية في التعامل، ولن يتحقق ذلك إلا باحترام حقوق الشعب الفلسطيني الكاملة.

البرلمانات تحمل هماً وطنياً ورسالة دولية

وأبان معاليه أن البرلمانات في جميع أنحاء العالم تحمل هماً وطنياً ورسالة دولية، فلم تعد مسؤولة فقط عن سن القوانين والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية، بل إن دورها يمتد إلى خدمة شعوبها في مختلف المجالات، وإيجاد فرص العمل وحفظ التوازن بين أطراف المجتمع، وإيجاد حلول عملية فاعلة لتحقيق توازنات اقتصادية وبيئية منتجة ترفع من مستوى المشاركة الوطنية المسؤولة في الشأن الداخلي، بينما رسالة البرلمانات الدولية تقوم على أساس أن العمل المؤسسي للبرلمانيين يكمن في إيجاد قاعدة من التعاون المشترك لتوثيق علاقاتهم وتبادل الخبرات بينهم، والبحث عن أوجه القواسم المشتركة بين الشعوب من أجل حياة أفضل تضمن القبول بالآخر واحترام ثقافته وجنسه ودينه وخلق بيئة من الحوار الفكري والسياسي الذي يحترم حقوق الشعوب وحقهم في حياة حرة آمنة كريمة.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى في ختام كلمته أن الجميع بحاجة إلى التكاتف والتعاون وبذل مزيد من الجهود البرلمانية المشتركة لتعزيز دور الاتحاد البرلماني الدولي في التفاعل مع القضايا الدولية التي تهم مجتمعنا الدولي، معرباً عن أمله في أن تكلل هذه الاجتماعات بالنجاح من أجل تحقيق أهداف الاتحاد النبيلة المتمثلة في إحلال الأمن والسلم الدوليين ومنع وقوع النزاعات وصون الحقوق الأساسية للإنسان.

المملكة ترأس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

وشهدت الاجتماعات حضوراً سعودياً فاعلاً، حيث ترأست المملكة اللجنة الدائمة بالاتحاد للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة ممثلة في عضو المجلس الأستاذ صالح بن عيد الحصيني، كما مثل المملكة في عضوية اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين عضو المجلس عضو الاتحاد الدكتور صالح بن محمد النملة، وفي عضوية اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان الدكتور محسن بن علي الحازمي.

من جانب آخر، رأس عضو مجلس الشورى رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة بالاتحاد الأستاذ صالح بن عيد الحصيني أعمال اجتماع اللجنة، وذلك بحضور أعضاء اللجنة الممثلين عن برلمانات الدول الأعضاء بالاتحاد.

وأوضح أن الاتحاد البرلماني الدولي يضم ثلاث لجان دائمة ورئيسية تناقش التقارير تمهيداً لعرضها على الجمعية العمومية للاتحاد لبحثها والموافقة عليها، مشيراً إلى أن المملكة ترأس إحدى هذه اللجان وهي لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة.

وأبان أن ترشيح المملكة العربية السعودية في حينها لرئاسة إحدى اللجان الدائمة للاتحاد لمدة أربع سنوات يعكس المكانة التي تحتلها المملكة على الصعيد الدولي لما تتمتع به من ثقل في مختلف المحافل والاجتماعات لاسيما البرلمانية على الساحة الدولية باعتبارها طرفاً مؤثراً ومهماً، مؤكداً أن ذلك يعد انعكاساً لثقة برلماني العالم الذين يمثلون ١٦٠ دولة في عضوية الاتحاد في حكمة المملكة ودورها المسؤول في العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

ونوه بأن جهود المملكة وريادتها على الساحة الدولية بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية لاسيما البرلمانية، بفضل القيادة الحكيمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز -حفظهما الله-، أكسبها تقديراً دولياً ليس لدى حكومات الدول في العالم فحسب، وإنما أيضاً لدى البرلمانات في تلك الدول وهي المناط بها متابعة السياسات الداخلية واستصدار الأنظمة والتشريعات فيها.

وذكر الحصيني أن اللجنة الدائمة الثانية بالاتحاد للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة ناقشت في اجتماعها أحد الملفات الهامة والذي يتمثل في بروز قوى اقتصادية ومالية جديدة في العالم، أصبح لها وزنها الاقتصادي الكبير الأمر الذي يتطلب أن ينعكس هذا الوزن الاقتصادي لبعض تلك الدول والقوى على دورها في التأثير على جداول أعمال المسائل المطروحة عالمياً في مختلف المؤسسات الدولية القائمة بما يوازي حجمها وثقلها المالي والاقتصادي، مبيناً أن من بين تلك القوى الاقتصادية التي يشار إليها المملكة العربية السعودية التي وبفضل سياساتها الاقتصادية الرصينة تمكنت من حجز مقعد رائد ومتقدم كأكثر الاقتصادات الدولية ثباتاً وقوة أمام الأزمات العالمية، الأمر الذي جعلها عضواً مؤثراً وفاعلاً ضمن دول مجموعة العشرين.

من جانب آخر، أقام سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية أوغندا الدكتور جمال بن عبد العزيز رفه، حفل عشاء احتفاء بوفد مجلس الشورى والوفود الخليجية من مجالس الأمة والنواب والشورى بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حضره نائب رئيس جمهورية أوغندا السيد إدوارد كوانكاسيكاني، وأعضاء الوفود العربية المشاركة باجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي.

وعلى هامش الاجتماع التقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بمقر إقامته في فندق مونيونيوسبيكي بالعاصمة الأوغندية كمبالا، معالي رئيس مجلس الشعب بجمهورية مصر العربية الدكتور محمد سعد الكتاتني، والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء بحث الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، كما تم استعراض العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية بشقيقتها جمهورية مصر العربية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاسيما العلاقات البرلمانية التي تجمع مجلسي الشورى والشعب بالبلدين الشقيقين.

وأثنى معالي رئيس مجلس الشعب المصري الدكتور محمد سعد الكتاتني خلال اللقاء على العلاقات الوثيقة التي تجمع المملكة ومصر، وما يعيشه الجانبان حكومةً وشعباً من روابط أخوية صادقة.

وأكّد معاليه أن للمملكة مكانة خاصة لدى الشعب المصري نظراً لما تمثله من ثقل في العالمين العربي والإسلامي ولوجود الحرمين الشريفين، مقدراً جهود المملكة وحرصها الدائم على تحقيق الاستقرار والسلام بالمنطقة، واهتمامها بجميع دول العالم العربي.

معالي الرئيس خلال لقائه برئيس مجلس الشعب المصري

من جهته أعرب معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء عن عميق شكره وتقديره لرئيس مجلس الشعب المصري نظير هذه الزيارة، مهنئاً إياه بانتخابه رئيساً لمجلس الشعب المصري.

وأكّد معاليه أهمية التشاور والتعاون بين البلدين على مختلف المستويات والأصعدة لما فيه مصلحة البلدين والمنطقة، منوهاً بعمق العلاقات التي تربط البلدين الشقيقين على كافة المستويات والتي يعززها التقارب في وجهات النظر بين البلدين وحرصهما على استمرار هذه العلاقات بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين.

كما بحث اللقاء سبل تعزيز العلاقات البرلمانية التي تجمع مجلسي الشورى والشعب في البلدين، بإيجاد آليات فعّالة لتطوير هذه العلاقات بما ينعكس بتحقق المصلحة المشتركة للشعبين والبلدين وبما يفتح المجال لتبادل الخبرات واللقاءات والتنسيق المشترك بمختلف المحافل البرلمانية والاجتماعات الدولية.

حضر اللقاء عدد من أعضاء مجلس الشعب المصري، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى أوغندا الدكتور جمال عبدالعزيز رفه.

مشروع النظام اقترحه أربعة أعضاء بموجب المادة (٢٣)

المجلس يناقش نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

أ. أسامة قباني

طالب أعضاء مجلس الشورى أن يكون للهيئة العامة المنصوص عليها مشروع نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة جمعية عمومية، وتساءلوا عن الإزدواجية في أن يرأس الهيئة وزير في حين يكون ارتباطها بوزير آخر، وامتدحوا شرط نسبة سعودة من ٧٥٪ إلى ١٠٠٪ في تلك المنشآت لدعم الكفاءات السعودية الشابة والناشئة، وطالبوا بألا يكون رئيس مجلس إدارة الهيئة وزير المالية وإنما تكون مستقلة، وأن يكون في الهيئة ممثل عن المؤسسة العامة للتدريب المهني وممثل عن صندوق الموارد البشرية، إضافة إلى ممثل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

كان مقترح مشروع النظام قد قدم من قبل أعضاء المجلس الدكتور أمين بن محمد الجفري والدكتور فهاد الحمد والمهندس محمد القويحص والدكتور عبدالله العبدالقادر خلال الفترة الماضية وذلك بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

ويتكون مشروع النظام من إحدى وعشرين مادة موزعة على ثلاثة فصول ويهدف إلى العناية والاهتمام بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وزيادة مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي، وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي وتحقيق نقلة نوعية في إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل .

وقد استطلعت لجنة الاقتصاد والطاقة أثناء دراستها للمقترح آراء عدد من المسؤولين في وزارات العمل والاقتصاد والتخطيط والتجارة والصناعة والبنك السعودي للتسليف وصندوق التنمية الصناعي ومجلس الغرف السعودية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض وعدد من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تنمية ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ورأت اللجنة أنه بالرغم من البرامج والخدمات الكبيرة التي تقدمها تلك الجهات للنهوض بهذا القطاع إلا أن تلك البرامج تقتصر فقط على الجانب التمويلي ولا تملك السلطة التنظيمية اللازمة لسن السياسات والتشريعات التي تعالج المعوقات التي تواجه هذا القطاع.

كما رأت اللجنة أهمية إنشاء برنامج وطني لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يخصص له مبلغ مالي ويتزامن تنفيذه مع بدء الهيئة ممارسة نشاطها.

وأجمع عدد من أعضاء المجلس على أهمية إنشاء هيئة وطنية تكون مرجعاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل على إيجاد التشريعات والسياسات التي تدعمها للاستمرار في تقديم خدماتها ونشاطاتها ، ولاحظ بعض الأعضاء أن الأهداف التي حددها مشروع النظام اتسمت بالعمومية وطالبوا اللجنة بصياغة الأهداف بشكل مفصل يخدم هذا القطاع ومنسوبيه.

ورأى أحد الأعضاء ضرورة تعديل نظام الهيئة العامة للاستثمار لدعم المستثمرين السعوديين في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

واقترح عضو آخر أن يغير اسم الهيئة إلى صندوق تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة مادامت الرغبة بوجود برنامج تمويلي تابع للهيئة لتمويل تلك المنشآت، في حين رأى أحد الأعضاء عدم مناسبة إنشاء برنامج وطني لتمويل منشآت القطاع الخاص على أن يترك ذلك لمجلس إدارة الهيئة.

وحدد مشروع النظام اختصاصات مجلس إدارة الهيئة وصلاحيات واختصاصات محافظها، كما نص على مصادر الموارد المالية للهيئة وأن تكون لها ميزانية مستقلة تصدر وفقاً لترتيبات الميزانية العامة للدولة.

وأجاز مشروع النظام لغير المواطن السعودي من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية المشاركة في رأسمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً لقواعد يضعها مجلس إدارة الهيئة مع مراعاة نظام الاستثمار الأجنبي، كما تعمل الهيئة على حماية حقوق الملكية الفكرية داخل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأبدى عدد من أعضاء المجلس خلال مداخلاتهم ملحوظاتهم وآرائهم تجاه ما تضمنته مواد مشروع النظام، فقد أكد أحد الأعضاء ضرورة أن تكون الهيئة شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، فيما طالب أعضاء آخرون بأن تكون مواد النظام واضحة لا لبس فيها لحماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من سيطرة الشركات الكبرى التي تعمل في ذات المجال.

وتوقف عدد من الأعضاء عند أعضاء مجلس إدارة الهيئة حيث رأى أحدهم حذف عضوية بعض الجهات الحكومية الواردة في نص المادة وإضافة جهات حكومية ذات العلاقة، فيما رأى أعضاء آخرون ضرورة أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من رجال الأعمال ومن أصحاب المنشآت الصغيرة والكبيرة.

وطالب بعض الأعضاء بمعالجة التباين الواضح بين هذا النظام ونظام الهيئة العامة للاستثمار لحماية هذه المنشآت، فيما انتقد أعضاء آخرون ما تضمنه مشروع النظام من مادة تنص على جواز مشاركة غير المواطن السعودي من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية في رأسمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وطالبوا بحذف المادة لكونها ستصبح مسوغاً للاستثمارات الأجنبية على حساب المستثمر السعودي.

وشدد أحد الأعضاء على أهمية أن تسهم البنوك السعودية بما تملكه من مدخرات مالية تقدر بمئات المليارات في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتقديم القروض لها بدلاً من أن يكون العبء على الدولة وحدها لدعم تلك المنشآت.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/٢٤هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن مقترح مشروع نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المقدم بموجب المادة «الثالثة والعشرين» من نظام مجلس الشورى، تلاه رئيس اللجنة الأستاذ أسامة قباني، ثم عرض الموضوع للمناقشة فقال أحد الأعضاء:

من الأفضل أن يكون للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة جمعية عمومية وأن يذكر تعريفاً لها في النظام.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن هناك ازدواجية في المادة «الثانية» فكيف يرأس الهيئة وزير وترتبط بوزير آخر؟ وإذا كانت النسبة التي تستخدمها الهيئة تبلغ نحو (٩٠٪) كما ورد في دراسة اللجنة؛ فما مصير الوزارة بعد ما يُسلخ هذا العدد الكبير من المنشآت منها؟ ومن المناسب ألا يكون وجود مثل هذه الهيئة عقبة جديدة أمام الاستثمار الحقيقي لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وألا يكون عبئاً على الهيكل الحكومي المتضخم.

وامتدح أحد الأعضاء اشتراط أن تكون نسبة السعودة في تلك المنشآت الصغيرة ما بين (١٠٠٪) و(٧٥٪) مما سيؤدي إلى دعم الكفاءات السعودية الشابة والناشئة في توطين الأعمال والصناعة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

واقترح أحد الأعضاء ألا يكون رئيس مجلس إدارة الهيئة وزير المالية، كما نصت على ذلك المادة «السادسة» وقال: من المفترض أن تكون للهيئة إدارة مستقلة لها أهدافها وتوجهاتها الاستثمارية والاقتصادية الطويلة المدى كما هو منصوص عليه في النظام.

ولفت آخر إلى أن تطوير المنشآت يحتاج إلى ممثل عن المؤسسة العامة للتدريب المهني، وممثل عن صندوق الموارد البشرية إضافة إلى إعادة ممثل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في مجلس إدارة الهيئة، وقد وافق المجلس على طلب اللجنة لمنحها مهلة لدراسة آراء الأعضاء وملحوظاتهم والعودة بوجهة نظرها في جلسة مقبلة.

يتكون من ٦٩ مادة ويهدف لتفعيل العمل البلدي وتطوير البرامج التنموية

مجلس الشورى يوافق على نظام المجالس البلدية

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام المجالس البلدية ودراسة دمج المجالس المحلية مع المجالس البلدية إضافة إلى تحديث نظام المناطق الصادر بالأمر الملكي ذي الرقم أ/٩٢ والتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ بما يتناسب مع المستجدات المحلية ويحقق تطلعات الدولة في توسيع مشاركة المواطنين في إدارة التنمية.

المهندس. محمد النقادي

ويتكون مشروع نظام المجالس البلدية من تسع وستين مادة موزعة على اثني عشر فصلاً بهدف تفعيل العمل البلدي، وإحداث مزيد من التحديث والتطوير في البرامج التنموية بمختلف مناطق المملكة، إضافة إلى أنه يأتي في سياق نهج الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - بشأن توسيع مشاركة المواطن في اتخاذ القرار، وتخلص مجمل مواد المشروع إلى تغليب المصلحة العامة في اختيار المرشحين، وأن يكون اختيار المواطن لمن يمثله مبنياً على وعي وإدراك، إلى جانب اختيار المرشحين ذوي البرامج الانتخابية الواقعية، التي تصب في مصلحة الجميع.

ونص مشروع النظام على أن يتكون المجلس من عدد من الأعضاء يحدده وزير الشؤون البلدية والقروية وفقاً لفئات البلديات على ألا يزيد على ثلاثين عضواً يختار ثلثيهم بالانتخاب ويعين الثلث الآخر بقرار من الوزير، كما نص على أن يكون الأمين أو رئيس البلدية عضواً في المجلس بحكم وظيفته.

وتؤكد مواد مشروع النظام على أن يقف أعضاء المجالس البلدية على أداء البلديات والخدمات التي تقدمها وذلك تلبية لاحتياجات المواطنين من الخدمات والرفع من مستواها إضافة إلى تحسين أدائها والارتقاء بقدراتها كي تتمكن من تحقيق الأهداف التنموية التي أنشئت من أجلها.

كما تقدم المجالس البلدية الرأي والمقترحات حيال مشروعات ميزانية البلدية، ودراسة مشروع الهيكل التنظيمي للبلدية ومناقشة المقترحات التي تقدمها إليه البلدية بشأن تعديل أو إعداد الأنظمة واللوائح والاشتراطات المتعلقة بأنشطة البلدية وإبداء المرئيات لتقوم البلدية باستكمال الإجراءات النظامية.

كما يقترح المجلس البلدي المشاريع العمرانية داخل نطاق خدمات البلدية ويناقشها مع رئيس البلدية في حدود صلاحياتها وإمكاناتها، ونصت إحدى مواد مشروع النظام على ضرورة اتخاذ وزارة الشؤون البلدية والقروية الإجراءات اللازمة للتوعية الإعلامية في مجال انتخاب أعضاء المجالس البلدية على أن تتعاون الجهات المعنية مع الوزارة في هذا الشأن.

وأقر مشروع النظام لكل ناخب حق الترشح لعضوية المجلس البلدي إذا توافرت فيه جملة من الشروط منها أن يقيد اسمه في جداول قيد الناخبين، وألا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة ويحمل مؤهل الثانوي أو ما يعادله، وألا يكون محكوماً عليه بحد شرعي أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولا يكون مفصولاً من الخدمة العامة لأسباب تأديبية ما لم يكن مضى على الفصل خمس سنوات ولا يكون محكوماً عليه بالإفلاس الاحتيالي.

ولا يجيز النظام لموظفي وزارة الشؤون البلدية والقضاة وكتاب العدل ومحافظي المحافظات ورؤساء المراكز ومشايخ القبائل ونوابهم والمعرفون والعمد، وأعضاء مجلس الشورى وهيئة التحقيق والادعاء العام والمستشار المرتبط مع البلدية بعلاقة استثمارية ترشيح أنفسهم لعضوية المجالس البلدية.

وسيلغي هذا النظام حال صدوره المواد (٢/ب، ٢/ج، ٧/ب، والفصل الثاني) من نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ٢١ / ٢ / ١٣٩٧هـ كما يلغي كذلك جميع ما يتعارض معه من أحكام.

جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/٢٣هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام المجالس البلدية، تلاها رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي فقال: لقد أعادت اللجنة إدراج سلطة الرقابة والتقرير إلى المادة «الثانية»، وأبرزت في الفصل السادس صلاحيات المجلس واختصاصاته، ورتبت مواد هذا الفصل لتظهر سلطة الإقرار واضحة ومصنفة وفق الموضوعات التي يكون فيها قرار المجلس نهائياً، وتلك التي تستكمل إجراءاتها برفعها إلى الجهة المختصة كالوزارة أو وزارة المالية، وتلك التي يحيلها الوزير إلى المجلس لاتخاذ قرار بشأنها، كما أبرزت اللجنة في هذا الفصل نطاق سلطة المراقبة وآليات تحقيقها.

وأضاف: إن الاستعانة بذي خبرة في موضوع يدرسه المجلس البلدي أمر متبع ومتعارف عليه والنص عليه في النظام أمر وارد.

وقال النقادي: إن اللجنة رأت أن يكون ثلثا الأعضاء بالانتخاب والثلث بالتعيين، وقد بني ذلك على مضامين قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٢٢٤ وتاريخ ١٤٢٤/٨/١٧هـ بتوسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب، وحيث إن تفعيل هذه المادة من النظام ستكون في الدورة القادمة، أي بعد عشر سنوات من بدء التجربة في الدورة الأولى. وهذا زمن كاف للانتقال لمرحلة متطورة أخرى من توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب.

وقال رئيس اللجنة: إن اللجنة رأت أن يكون لدى المرشح مؤهل الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، حيث إن عضو المجلس عليه دراسة التقارير والميزانيات والحساب الختامي وخطط العمل واتخاذ قرارات بشأنها.

ولفت إلى عدم مناسبة التفريق بين عضو وآخر في المجلس، كما أن الإقامة في نطاق المجلس هو من الشروط الواجب توافرها بوصفها نتيجة العملية الانتخابية وذلك في جميع الممارسات الدولية.

وأوضح أن اللجنة أخذت برأي عدد من الأعضاء بشأن فصل البنود الخاصة بالمجلس من اعتمادات ووظائف عن ميزانية البلدية وربطها بميزانية الوزارة، وذلك لإضافة مزيد من الاستقلالية المالية للمجالس. وقد قامت المجالس البلدية بالتواصل مع الجهات الخدمية لإيجاد حلول لشكاوى المواطنين، واستفادت اللجنة من تلك التجربة ونقاشها مع رؤساء وأعضاء المجالس في اللقاء معهم.

الأعضاء وهموم المواطن

قناة إخبارية إنجليزية سعودية

اقترح أحد أعضاء مجلس الشورى إنشاء قناة تلفزيونية إخبارية عالمية تبث باللغة الإنجليزية، لا سيما أن معظم بلدان العالم تتحدث باللغة الإنجليزية، كما أن ذلك سوف يمكن الإعلام السعودي من منافسة الإعلام الأجنبي، ويسهل للعالم متابعة قضايانا الإسلامية والعربية، إضافة إلى أنها سوف تسعى إلى تصحيح المفاهيم التي يعرفها الغرب عن الإرهاب وربطه بالإسلام ونشر الوسطية.

تخصيص فرع متكامل للباحثات في مكتبة الملك فهد

وافق مجلس الشورى على تخصيص فرع متكامل من مكتبة الملك فهد الوطنية لمرتاداتها من الباحثات، مع دعمه بالوظائف النسائية الكافية لخدمتهن، وتوفير التسهيلات والتقنيات الآلية اللازمة، جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/٢هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد البازعي، فقال: إن اللجنة ترى ضرورة تحسين الخدمة للباحثات اللائي يرتدن المكتبة، لا سيما أن نسبة المستفيدات من المكتبة بلغت نحو ٤٠٪ من مجموع المستفيدين، كما أنه بالاستفسار من المكتبة أفادت أنها تسعى إلى إيجاد مكان مستقل لهن، وتوظيف عدد من المواطنات لتقديم الخدمة لهن، بما يضمن استقلاليتهن وحصولهن على الخدمة على أكمل وجه، وإيجاد مراجع مستقلة لهن، كما أن القرار السابق للمجلس نص على اعتماد وظائف نسائية كافية فقط، ولم يشر إلى إيجاد فرع متكامل لهن يضمن سرعة حصولهن على المعلومة دون تأخير أو حرج.

وأضاف د. البازعي: إن اللجنة تؤيد إدارة المكتبة إلكترونياً، لتتمكن من خدمة أكبر عدد ممكن من الباحثين والباحثات، وكذا زيادة سرعة الإنترنت فيها، حيث نص قرار المجلس عام ١٤٢٦هـ على تطوير موقع المكتبة على شبكة الإنترنت، وتقديم مزيد من الخدمات والتسهيلات من خلاله، وتشجيع الباحثين ورواد المكتبة لاستخدامه. وقد أكد عليه في قراري المجلس عامي ١٤٢٧هـ و١٤٣٠هـ.

وقال رئيس اللجنة: إن اللجنة أيدت إيجاد فروع لمكتبة الملك فهد الوطنية في مختلف مناطق المملكة، لا سيما أن نظام المكتبة ينص على جواز إنشاء فروع داخل المملكة. كما أن المكتبة حالياً تخطط لإنشاء فرعين جديدين في المنطقتين الغربية والشرقية، وقد اتخذت اللجنة توصية جديدة لتدعم المكتبة في ذلك.

وتؤيد اللجنة اقتراح إنشاء أوقاف خيرية للمكتبة، بحيث يمكن الاستفادة من دخلها مستقبلاً في تمويل النقص في الاعتمادات المالية المخصصة لها. وكان المجلس قد أصدر قراراً عام ١٤٢٠هـ نص على «حث المكتبة على إنشاء صندوق وقفي ينفق ريعه على أنشطتها».

ورد رئيس اللجنة بشأن اقتراح استثمار موقع المكتبة الحالي، والبحث عن مكان بديل لتسهيل الوصول إليها. قائلاً: إن موقع المكتبة يشكل واجهة حضارية للمملكة عامة ولمدينة الرياض خاصة، بل إنه أصبح معلماً حضارياً يشار إليه بالبنان، بالإضافة إلى أن مشروع توسعة المبنى على وشك الانتهاء، ومن غير المناسب استثماره بعد صرف مبالغ التوسعة عليه. كما أن المكتبة ناقشت ذلك قبل مشروع التوسعة، ورأت بقاءها في موقعها الحالي.

واختتم الدكتور سعد البازعي قائلاً: إن المكتبة تحتاج في بعض خدماتها إلى كفاءات أجنبية يصعب توفيرها من السعوديين حالياً، ولذلك تستعين بغير السعوديين لا سيما أن عددهم محدود ولا يؤثر ذلك على استعانتها بالكفاءات والخبرات الوطنية.

كما أن المكتبة تسعى حالياً لأرشفة جميع الكتب الموجودة في المكتبة وتسهيل الاطلاع عليها من أنحاء العالم، وترك التقنيات القديمة التي لم تعد تستخدم للحفظ، وأنشأت إدارة جديدة تسمى «إدارة المكتبات الرقمية» وقد قطعت شوطاً كبيراً في إعداد دراساتها وخططها لذلك.

الأعضاء وهموم المواطن

ماذا تم لتدعيم العلاقة بين المجلس ومجالس المناطق؟

أشار أحد أعضاء مجلس الشورى إلى ما تتمتع به مدينة القنفذة المدينة العصرية الحالمة التي تضاهي أرقى مدن المملكة بتنظيمها الحديث وخدماتها ومنشآتها. كما يجري استكمال إنشاء مشروع الكورنيش لواجهتها البحرية سيكون – بعد إنجازه- من أجمل ما أنشئ في المدن الساحلية للمملكة. وقال: إن ما تم تحقيقه من مشروعات تنموية في مدينة القنفذة يعد نقلة حضارية هائلة، وما تحقق من تنمية لهذا الجزء العزيز من وطننا الكبير أمر مشاهد وملحوظ خلال السنوات الأخيرة. لذا فهناك تساؤل عما آلت إليه الأفكار والمقترحات التي طرحت في هذا المجلس أكثر من مرة التي تدعو لضرورة إيجاد وسائل اتصال بين مجلس الشورى ومجالس المناطق؟ وأعتقد أن تحقيق مثل هذا التواصل سيزيد من فرص الأعضاء الكرام لزيارة مختلف مناطق المملكة والتعرف عليها والإلمام بأوضاعها وبما تحقق لها من تنمية، كما أنه سيقوي العلاقة بين المجلس ومجالس المناطق مما يعود بالخير على وطننا ومواطنينا.

تساؤلات عن الجامعات

لفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى ما كتب في وسائل الإعلام عن جامعة الملك خالد وقبلها مشكلة السنة التحضيرية في جامعة الملك سعود، وقال: إن الجامعات السعودية الخمس والعشرين تحوي ما يقارب مليون طالب وطالبة يدرسون في ٥٠٠ كلية تقريباً. فالجامعات ربما هي أكبر بيئة يمكن أن تستغلها الجهات الخارجية عن طريق ما يسمى «الإعلام الجديد»، وشبكات التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية لتحقيق أغراضها. وعرض العضو لبعض التساؤلات التي ربما تشخص جزءاً من المشكلة وهي: هل أعطيت كليات البنات حقها بعد ضمها لوزارة التعليم العالي من ناحية الاهتمام وجودة التعليم؟ وماذا عن أنظمة التعليم العالي وتطويرها إلى ما يناسب المرحلة الحرجة وظروف البلاد الراهنة؟ وهل هناك إدراك بأن طالب اليوم ليس كطالب الأمس؟ وهل هناك برامج توعوية بالمخاطر التي تحيط بالمجتمع، وما هو دور علماء النفس والاجتماع في مثل هذه الظواهر؟ وماذا عن الاهتمام بمصالح الطالب ومراعاة حقوقه والتواصل المباشر معه؟ فضلاً عن بذل الجهد لتأهيله أكاديمياً وتهيئته للإسهام في بناء وطنه؟ وماذا عن معايير جودة التعليم العالي؟.

إنشاء مجلس أعلى للثقافة وهيئة وطنية للكتاب وإيقاف مسابقات الحظ واليانصيب

د. سعد البازعي

وافق مجلس الشورى على قرار بإنشاء مجلس أعلى للثقافة في المملكة تكون مهمته صياغة سياسة المملكة الثقافية والإشراف على تطبيقاتها، وإنشاء هيئة وطنية للكتاب، وتوسيع نشاط القناة الثقافية وتطوير أدائها بما يتواءم مع مكانة المملكة العربية السعودية على الصعد العربية والإسلامية والعالمية، وإلزام قنوات الإذاعة الخاصة FM بالتوقف عن عمل مسابقات الحظ واليانصيب، وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين لفتح صحف جديدة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/١٦هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين لوزارة الثقافة والإعلام للعاملين الماليين ١٤٢٨/١٤٢٩هـ - ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية الدكتور سعد البازعي، فقال: إن رأي اللجنة يتضمن ما تمخض عن الاجتماع بمندوبي الوزارة من أنه من المتوقع أن يصدر قريباً القرار المتعلق بتمويل الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء إلى مؤسسات عامة، وهو القرار الذي يعد من منجزات هذا المجلس.

وقال: إن إنشاء وزارة للثقافة مستقلة عن الإعلام، سيغدو ممكناً باستقلال الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء عن الوزارة. كما أنه مطلب مهم لهذا المرفق الحيوي الذي ما زال يعاني مالياً وإدارياً نتيجة لربطه بالإعلام. ومن ناحية أخرى تطرح اللجنة توصية بإنشاء مجلس أعلى للثقافة، وهو مجلس له دور مختلف عن دور الوزارة، فهو مجلس يخطط ويضع البرامج والإستراتيجيات في حين تضطلع وزارة الثقافة بالجانب التنفيذي أو العملي، فلا تناقض أو ازدواجية في عمل الوزارة والمجلس، بل تكامل وتآزر كما هو الحال في وجود مجلس اقتصادي أعلى ووزارة للاقتصاد.

وأوضح د. البازعي أن تقرير الوزارة لا يشير إلى تبني الوزارة أي خطط إستراتيجية. وقد أقر بذلك مندوبو الوزارة حين التقتهم اللجنة فيما بعد، وقد استضافت اللجنة أربعة من مسؤولي الوزارة يمثلون مناشطها الرئيسة وعلى رأسهم وكيل الوزارة للشؤون الثقافية.

ولفت رئيس اللجنة إلى رأي بعض الأعضاء بضرورة ممارسة الإشراف المباشر على محطات (الإف إم) وما تمارسه من عبث بأموال المواطنين، وببحث الموضوع مع مندوبي الوزارة أفادوا أنه من الصعب على الوزارة ممارسة بعض أنواع الرقابة، لا سيما ما يتصل بالشأن المالي.

وأضاف: أشار مندوبو الوزارة إلى حدوث مشكلة مع الشركة التي سبق التعاقد معها في مجال الإعلانات وترتب على ذلك مطالبات قانونية، فقامت الوزارة بالتعاقد مع شركة أخرى تعمل حالياً بشكل جيد.

وأوضح أنه سبق أن عُرض على الوزارة تبني الموسوعة العربية العالمية منذ عدة أعوام ولم توافق، وقد يكون ذلك بسبب الصعوبات المالية. وتشير اللجنة إلى صدور موسوعة المملكة العربية السعودية من خلال مكتبة الملك عبدالعزيز العامة في عشرين مجلداً وأنها تعد إنجازاً رائداً يغطي الكثير من الاحتياج.

رفع مستوى أداء الجمارك وتفعيل أنظمة الغش التجاري

وافق مجلس الشورى على قرار الجمارك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتفعيل الأنظمة المتعلقة بالغش التجاري والتقليد، بأن تضع مصلحة الجمارك خطة شاملة لتطوير ورفع مستوى أداء منافذها الجمركية في أنحاء المملكة، وأكد المجلس على قرار سابق له بأن المصلحة تعد تقاريرها السنوية وفقاً لما نصت عليه المادة التاسعة والعشرون من نظام مجلس الوزراء. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/٢٤هـ حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٠هـ، تلاها رئيس اللجنة؛ فقال: إن فروع الجمارك البرية والبحرية والجوية تعمل خلال الإجازات والعطل الرسمية، ويعلن ذلك من خلال الصحف وإبلاغ الغرف التجارية الصناعية بمناطق المملكة مع قرب كل إجازة؛ لحث المستوردين والمخلصين الجمركيين على التقدم لإنهاء إرسالياتهم، إلا أن الجمارك تتعلل بأن تجاوبهم يعد ضعيفاً مما يتسبب في تكدس الإرساليات بالمنافذ، وبالرغم من ذلك فإن الجمارك وعدت بأنها ستسعى للتنسيق مع الجهات المختصة لإيجاد الآلية الفاعلة للتغلب على هذه الصعوبات مستقبلاً.

وأضاف: فيما يتعلق بالبضائع التي تصل فروع الجمارك بالمنافذ وهي مستكملة المستندات، ويتقدم المستورد أو المخلص الجمركي بطلب إنهاء الإجراءات الجمركية اللازمة؛ فيتم إنهاؤها وفسحها مباشرة. أما غير المكتملة المستندات فإن فسحها يتطلب بعض الاختبارات والفحوص المخبرية. وأحياناً يتأخر بعض التجار في المراجعة لإنهاء فسح بضائعهم. كما تعمل الجمارك على الاستفادة من التقنية الحديثة لإنهاء إجراءات فحص الشاحنات وسيارات الركاب من خلال توفير أجهزة الفحص الإشعاعي.

وقال: إن المصلحة أفادت بصدور توجيه المقام السامي الكريم بتاريخ ١٤٣٠/٣/٢٦هـ بإقرار بدل طبيعة عمل لموظفي فروع الجمارك لمدة ثلاث سنوات يتراوح من (١٥٪ إلى٢٠٪)، و(١٠٪) بدل عمل للمناطق الحدودية لموظفي المنافذ البرية، وهذا الأمر يكفي ولا داعي لإضافة توصية بشأن هذا الموضوع. كما أوضح المسؤولون في مصلحة الجمارك بأن ميزانية مصلحة الجمارك دُعمت بمبالغ إضافية لتشغيل الموظفين خارج وقت الدوام الرسمي.

وأشار إلى البضائع المغشوشة والمقلدة، قائلاً: إن اللجنة وضعت توصيتها الأولى لتغطي هذا الجانب. ووفقاً للمعلومات المقدمة فإن المصلحة تعاني من وجود كميات كبيرة من السلع المغشوشة لكنها مصنعة محليًّا، ولذا فلا علاقة لمصلحة الجمارك بهذه السلع.

ولفت رئيس اللجنة إلى أن المصلحة أفادت أن فحص المبالغ النقدية الذي تقوم به الجمارك يتعلق بالمبالغ التي يحملها المسافرون المغادرون والقادمون، وأيضاً الأموال التي تنقلها الشركات المتخصصة بنقل الأموال بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وليس هناك مبالغ نقدية تنقل مع البضائع الواردة أو الصادرة، وتقوم مصلحة الجمارك بتطبيق إجراءات الإقرار من قبل جميع المسافرين (قدوم- مغادرة) عن المبالغ النقدية والمعادن الثمينة التي تزيد قيمتها عن ستين ألف ريال، وتمثل المبالغ الموضحة ضمن تقرير الجمارك السنوي لعام ١٤٣٠هـ ما أفصح عنه من مبالغ مالية أو معادن، وقد تجاوز حجم المبالغ مع القادمين حوالي (٣٩،٥) مليار ريال في حين بلغت في حالات المغادرة أكثر من (١٢) ملياراً.

واختتم قائلاً: إن حجم الواردات الجمركية قد انخفض من (٤٣٢،٣) مليار ريال عام ٢٠٠٨م إلى (٣٥٨،٤) مليار ريال عام ٢٠٠٩م، كما تود اللجنة أن توضح بأنها تتفق مع الزملاء الذين رأوا بأن التقرير لم يستوف شروط إعداد التقارير السنوية، وقد أكدت اللجنة على ذلك مع مسؤولي المصلحة ولأهمية ذلك فقد أكدت اللجنة على ذلك في إحدى توصياتها.

الأعضاء وهموم المواطن

مواقع مجمعات وزارة الإسكان غير مناسبة

قال أحد أعضاء مجلس الشورى إن المملكة حرصت على إيجاد الحلول اللازمة لحل أزمة الإسكان، ومنها إيجاد الأراضي ودعم وزارة الإسكان، ولقد واجهت المملكة الكثير من التحديات ولعل من أهمها عدم توافر الأراضي في المواقع المناسبة في المناطق السكنية، مما حدا بالوزارة إلى بناء مجمعات سكنية في مناطق قد لا تكون فيها حاجة للإسكان في الأصل، وهذا فيه مخالفة للهدف الأساس للوزارة، علماً أن المشكلة الأساسية تقع في المدن الرئيسة، مثل الرياض وجدة اللتين ترتفع فيهما الكثافة السكانية.

البدء في تنفيذ برنامج الإدخار وتقييم برامج بنك التسليف والإدخار

الدكتور سعد بن محمد مارق

وافق مجلس الشورى على قرار بتكليف جهة محايدة لتقييم جميع برامج بنك التسليف والإدخار الخاصة بالإقراض والتمويل والرعاية الحالية والمستقبلية، ودعا القرار البنك إلى وضع الآليات التي تضمن البدء في تنفيذ برنامج الإدخار كما هو منصوص عليه في نظام البنك. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/٣هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والإدخار للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس لجنة الشؤون المالية الدكتور سعد بن محمد مارق، فقال: إن البرامج التي يقدمها البنك موجهة للرجال والنساء، ومن أمثلة ما نطبق على المرأة برامج تمويل مشروعات التعليم المبكر: حضانة، وروضة، وتمهيدي، ورعاية الطفولة، وبرامج تمويل ودعم المشروعات الطبية والطبية المساندة.

وأضاف: إن تقرير البنك يوضح أنه استثمر مبلغ ٦٠٠ مليون ريال في سوق الأسهم السعودية وأن قيمة تلك الأسهم في تاريخ إعداد التقرير قد وصلت إلى ٨٣٤ مليون ريال، ومن ثم فهو مؤشر على زيادة قيمة الاستثمارات.

وأوضح أن خلو تقرير البنك من المعلومات التي توضح مدى انعكاسات

البنك السعودي للتسليف والإدخار
Saudi Credit & Saving Bank

برامجه الإنتاجية على توفير وظائف للسعوديين، وعلى تحقيق برامج البنك للأهداف التي وضعت من أجلها، قد تم بحثه في اللجنة أثناء مناقشة تقرير البنك وتبنت اللجنة توصية بذلك تدعو إلى تكليف جهة محايدة لتقييم جميع برامج البنك في الإقراض والتمويل والرعاية الحالية والمستقبلية.

ولفت د. مارق إلى أن أهداف البنك متنوعة وقروض الزواج مع أهميتها ليست الوحيدة في ذلك، وكانت تحظى دائماً بنسبة عالية من الإجمالي، فعلى سبيل المثال في العام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ كانت نسبة هذه القروض إلى الإجمالي ٣٤٪، وفي العام ١٤٣٠/١٤٣١هـ، بلغت ٤٦٪، وبهذا فهي دائماً أعلى نسبة إلى الإجمالي من كل عام، كما أن البنك خلال عام التقرير قدم ١٥١ ألف قرض زواج تجاوزت قيمتها ٦,٤ مليار ريال.

واختتم قائلاً: إن رأسمال البنك يدور بين المحتاجين للقروض، وأي تمديد لمدة السداد أو إعفاءات يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية للبنك، وينعكس على قوائم الانتظار. وأوقات السداد مدروسة وتأخذ في الحسبان دخل الفرد وقوائم الانتظار، وفيما يتعلق برفع الحد الأعلى لراتب المستفيد من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠، فاللجنة توضح أن البنك قد رفع الحد الأعلى للراتب الشهري للمستفيد إلى ٨٠٠٠ ريال.

رسوم شركات الاستقدام مرتفعة!!

لفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى ما نشر في إحدى الصحف المحلية من تصريح رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام والذي أشار فيه إلى أن تكاليف استقدام العمالة المنزلية سوف ترتفع عند انطلاق أعمال شركات الاستقدام لتكون ما بين «خمسة عشر ألف» و«سبعة عشر ألف» ريال، تشمل تكاليف الاستقدام والسفر ولا تشمل الراتب الذي سيحدد لاحقاً. وقال: إن ارتفاع التكاليف إلى هذا الحد فيه تكلفة باهظة على الأسر السعودية. ولن يكون هناك فرق بين هذه الشركات والسوق السوداء المنتشرة حالياً فالمبالغ متقاربة، وقد استبشر المواطنون خيراً بإنشاء هذه الشركات تحت مظلة وزارة العمل وبترخيص منها لكن هذه التكاليف فاجأت المواطنين، لذا يحسن قيام لجنة الإدارة والموارد البشرية بالاتصال بوزارة العمل ومعرفة ما لدى الوزارة في هذا الشأن حماية للمواطنين من الاستغلال.

صيانة الطرق كلفت ١٩ مليار ريال في ثلاث سنوات

مطالبات بالاهتمام بالسكك الحديد والمترو والحافلات ومعالجة مشكلة زحف الرمال على الطرق

طالب أعضاء مجلس الشورى بإضافة مسار رابع على الطرق السريعة لمواجهة الكثافة المرورية، وكذلك وضع مسارات إسعافية عليها، ولفتوا إلى ضرورة الاهتمام بوسائل النقل الأخرى كالسكك الحديدية والمترو والحافلات، وإلى الاهتمام بمحطات وزن الشاحنات على الطرق، وتساءلوا عن سبب زيادة تكلفة صيانة الطرق والتي وصلت إلى ١٩ مليار ريال. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/١٠هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور فيصل طاهر، ثم عرض للمناقشة وأبديت بعض الملحوظات، فقال أحد الأعضاء: من المناسب التفكير بشكل جدي بالبدء في إنارة طرق المملكة بالطاقة الشمسية لتقليل حجم استهلاك الطاقة.

د. فيصل طاهر

وقال عضو آخر: إن اللجنة لم توضح نتائج عملية مراقبة أوزان الشاحنات للحد من خطر الحمولات الثقيلة على الطرق، ومن المناسب إضافة مسار رابع في الطرق السريعة نظراً للكثافة المرورية الهائلة سواء من السيارات الصغيرة أو الثقيلة.

وطالب أحد الأعضاء: بوضع مسارات إسعافية على الطرقات بحيث لا تستخدم إلا في الحالات الإسعافية والإنقاذية فقط، وذلك بالاتفاق مع الإدارة العامة للمرور، مع وضع نظام صارم بحيث لا يمكن استخدامها إلا لذلك الغرض.

ولفت آخر إلى أهمية إنشاء شركات النقل العام لما في ذلك من التقليل من حجم الحوادث ومكافحة استخدام الوقود الضار في تلوث المدن، لا سيما أن وجود وسائل مواصلات عامة أصبح ضرورة مهمة وليس ترفاً، ولما في ذلك من فوائد اقتصادية وتنموية مهمة جداً، والتيسير على ذوي الدخل المحدود.

وطالب عضو آخر بالاستعانة بالخبرات من البلدان الأخرى في تصميم الطرقات في الأماكن الوعرة والجبال، لا سيما أن طبيعة بعض المدن والقرى لدينا جبلية وعرة، والطرق الحالية أدت إلى كثير من المشكلات والحوادث بسبب الطبيعة الجغرافية الصعبة فيها، والتصميم غير المناسب لتلك الطرق.

وتساءل عضو آخر عن ما إذا كان هناك تداخل بين مشروعات وزارة الشؤون البلدية والقروية ومشروعات وزارة النقل في إزالة عوائق الطرق؟.

ولفت عضو آخر إلى ما ورد في التقرير عن مشكلة زحف الرمال على الطرق، وأن حلها بالتشجير ورش الرمال بالأسفلت وتنفيذ الطرق على مستوى الأرض، وتساءل لماذا تقترح الحلول على الرغم من ذكرها في التقرير؟

وامتدح أحد الأعضاء أداء الوزارة بامتياز في إنشاء الطرق وصيانتها، وقال: إن ما يشوب هذا النجاح هو عدم اهتمام الوزارة بوسائل النقل الأخرى، مثل سكك الحديد والمترو والتنظيم العام للحافلات وسيارات الأجرة. لذا يحسن إعادة تسمية الوزارة بوزارة الطرق وإنشاء وزارة للنقل.

ولفت آخر إلى أن الوزارة تعد من الوزارات الخدمية المهمة وعلى الرغم من ذلك إلا أن التقارير جاءت دون الطموحات المطلوبة، ولم تخرج برؤية واضحة لما هو مطلوب منها، كما أن محطات وزن الشاحنات لا تهتم بزيادة الحمولة على الطرق مما ألحق ضرراً كبيراً بالطرق، لا سيما أنها تدار بعمالة أجنبية لا تطبق المعايير المطلوبة.

وألمح عضو آخر إلى أن حوادث المرور تعد ثاني عوامل الوفاة في المملكة وتسبب خسائر سنوية تصل إلى ثلاثة عشر مليار ريال تقريباً، لا سيما أن من أسباب ذلك عدم جودة تنفيذ الطرق السريعة، بالإضافة إلى السائق والمركبة. لذا فمن الأهمية القصوى وضع مواصفات عالية وتكثيف الإشراف على التنفيذ، وقال: إن المشكلة لن تحل بوضع أماكن للإسعاف على الطرق، بل بتغييرات جذرية تراعي وسائل الأمن والسلامة عليها.

وتساءل عضو آخر عن تكاليف صيانة الطرق والتي بلغت تسع عشر مليار ريال بين عامي١٤٣٠-١٤٣٣هـ، ووصف المبلغ بأنه كبير جداً يصل إلى نصف تكلفة الإنشاء والصيانة ومرتبط بجودة تنفيذ مشروعات الطرق والجسور، لا سيما أن هذه المشروعات ما إن ينتهى منها إلا تبدأ صيانتها، بخلاف المشروعات القديمة التي تمتاز بجودة تنفيذها وقلة صيانتها ومشاكلها.

ولفت أحد الأعضاء إلى ازدياد تراخيص الوزارة الممنوحة إلى شركات نقل البضائع وعدَّه ناقوس خطر على الطرق السريعة، لا سيما أن تنقل الشاحنات بين الطرق، وحملها لمواد خطرة من مواد كيماوية وبتروكيماية تعد مشكلة أخطر من مشكلة زحف الرمال على الطرق السريعة. واقترح إيجاد طرق بديلة لهذه الشاحنات والاستعانة بالطرق القديمة إن أمكن مثل: طريق الرياض الدمام القديم.

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: كان نهج وزارة المواصلات فيما يتعلق بسفلتة الطرق سابقاً، هو أن لا تكون الطرق حالة السفلتة مستقيمة من أجل ربط المدن والقرى بعضها ببعض، وهذا من شأنه إطالة المسافة وطول للوقت، وبعد ذلك أصبحت الوزارة لا تتقيد بالمنهج السابق وإنما جعلت الطرق مستقيمة، اختصاراً للمسافة ووقت المسافر، لكن الوزارة لم تراع ذلك في طريق جدة جازان، وخصوصاً من الليث جنوباً، واكتفت بعمل مسار مواز للطريق القديم برغم تحويله إلى طريق سريع، وذريعتها في ذلك الاقتصاد في التكاليف، ولكن نزع الملكيات بجانبي الطريق كلفت الوزارة من الأموال ما لو أنفق في سفلتة طريق ساحلي سريع ومباشر لكفتها.

استقلال مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم ومراجعة دورية لوسائل السلامة ومكافحة الحريق في المدارس

وافق مجلس الشورى على إعادة استقلال مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) عن وزارة التربية والتعليم، ودعا وزارة المالية إلى تلبية احتياجات وزارة التربية والتعليم لتجاوز الصعوبات التي تواجهها في سبيل التوسع في فتح رياض الأطفال تحقيقاً للأمر السامي ذي الرقم ٧/ب/٥٣٨٨ والتاريخ ١٤٢٣/٣/٣هـ، كما دعا وزارة التربية والتعليم للعمل على سد احتياج مدارس المرحلة الابتدائية من المعلمين على أساس التخصص، وتعديل الوضع القائم تدريجياً، وإلى معالجة حالات تكدس الطلاب في الفصول الدراسية، وأكد القرار على المراجعة الدورية لوسائل السلامة ومكافحة الحريق في المدارس وتدريب الطلاب والعاملين فيها على عمليات الإخلاء بصورة دورية في بداية كل فصل دراسي. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/٣هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم للعام المالي ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور أحمد آل مفرح، حيث أكدت اللجنة أهمية توافر أدوات ووسائل الأمن والسلامة في عموم المدارس، وذلك متحقق فعلاً من حيث توفر أدوات ووسائل الأمن والسلامة في عموم المدارس، وأن لدى كل إدارة تربية وتعليم فرقاً فنية مهمتها زيارة المدارس بصفة دورية، للتأكد من توافر وجاهزية عوامل الأمن والسلامة في كل مدرسة، كما أنه لا تجدد عقود مباني المدارس المستأجرة سنوياً إلا بعد إحضار شهادة من الدفاع المدني تفيد بتوفر وجاهزية تلك الأدوات والوسائل.

ومن جهة أخرى فإن عموم المدارس في المملكة تقوم بالتعاون مع الدفاع المدني وفقاً لخطة معتمدة يتم بموجبها تدريب العاملين في المدارس على الطرق الصحيحة لتشغيل أدوات الأمن والسلامة، ولإدارة الموقع في حال الحوادث الطارئة، وكذلك تشكل لجان داخل كل مدرسة لتوزيع المهام، ثم يدرب كافة العاملين على عمليات استخدام أدوات الأمن والسلامة والإخلاء، وتقديم الإسعافات الأولية، ومع ذلك فإن اللجنة أخذت بمضمون التوصية الإضافية التي تؤكد على المراجعة الدورية لوسائل السلامة، وتدريب الطلاب والعاملين في المدارس. وفيما يتعلق بتعديل وتطوير التصاميم الهندسية للمباني المدرسة فإن الوزارة قد حققت تقدماً ملموساً في هذا الجانب.

وأضاف رئيس اللجنة: إن اللجنة تتفق مع أهمية تقويم برنامج التقويم المستمر، وكذا أهمية التريث في الاستمرار في تطبيقه لما بعد المرحلة الابتدائية، واللجنة كما ذكرت في تقريرها أن الوزارة قد كلفت بيت خبرة محلياً لدراسة البرنامج، وما زالت تنتظر النتائج.

وأوضح د. آل مفرح أن الوزارة قد اتجهت إلى تطبيق أساليب التعلم الإلكتروني وتوظيف تقنية المعلومات والاتصال في العملية التعليمية على مراحل بالتعاون مع إحدى شركات وادي الرياض للتقنية بجامعة الملك سعود، وقد أنجزت المناهج الدراسية الإلكترونية ضمن المرحلة الأولى للكتاب المدرسي، وهي موجودة الآن على موقع الوزارة.

وفيما يخص استقلال مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم عن وزارة التربية والتعليم، استشعرت اللجنة بطء وتيرة التطوير المنشود في المشروع، ومن خلال لقائها بالمسؤولين عنه اتضح لها أهمية إعطاء المشروع الاستقلالية التامة كما ورد في أساس فكرته، ولدى اللجنة القناعة أنه عند ضمان تلك الاستقلالية، فإن المشروع سينطلق بوتيرة أسرع - إن شاء الله-.

الدكتور أحمد آل مفرح

وأوضح رئيس اللجنة أنه بالرغم من عدم ورود ما يفيد إحصائياً بوجود فصول مكتظة بالطلاب، إلا أنه لا يوجد أيضاً في التقرير ما يفيد بعدم وجود فصول غير مكتظة بالطلاب، وواقع الحال الملحوظ من خلال معرفة اللجنة بالواقع التربوي، ومن خلال نبض الشارع يفيد بوجود تكدس في عدد الطلاب في كثير من الفصول داخل المدن، ومعالجة هذا الأمر سيكون له تأثيره الإيجابي المتوقع على جودة التعليم.

وأكد أهمية الإسراع في إيجاد الحلول العاجلة لمشاكل النقل المدرسي في عموم مناطق المملكة، وقد شرعت الوزارة في إسناد النقل المدرسي للطالبات إلى القطاع الخاص.

كما أكد أهمية إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية. وذكّر بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم ١٣٩ والتاريخ ١٤٢٥/٤/٢٦هـ المتضمن إلزامية التعليم من سن «ست» سنوات إلى سن «الخامسة عشرة» وقال: إن الوزارة تعمل منذ صدور القرار المشار إليه مع عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة لتنفيذه بشكل كامل، وتأمل أن تتمكن من ذلك في أقرب وقت ممكن.

وفيما يخص أسباب تأخر تنفيذ الأمر الملكي الخاص برفع رواتب المعلمين والمعلمات في التعليم الأهلي في ١٤٣٢/٧/٢هـ، قال: إنه تم تشكيل لجنة من وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل برئاسة صندوق الموارد البشرية لوضع الأمر الكريم موضع التنفيذ.

واختتم بأن الوزارة سبق لها أن تعاقدت مع شركة متخصصة في التغذية، والعقد على وشك الانتهاء وتعكف الوزارة حالياً على إيجاد بدائل مناسبة ومنها توسيع مشاركة القطاع الخاص في التغذية المدرسية، كما أن الوزارة تنسق وتتعاون مع وزارة الصحة.

المجلس يناقش نظام الهيئة السعودية للتقويم والاعتماد الأكاديمي

ناقش مجلس الشورى في جلسته التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/٩هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري مشروع نظام الهيئة السعودية للتقويم والاعتماد الأكاديمي العسكري

د. سعود السبيعي

المقدم من لجنة الشؤون الأمنية بموجب المادة ٢٣ من نظام المجلس.

ويهدف مشروع النظام المكون من ست عشرة مادة إلى إنشاء مركز علمي يرتقي بجودة التعليم الأكاديمي والعسكري لدى مرافق التعليم العسكري وتحسين ممارستها المؤسسية والفنية وتحسين مخرجاتها لتكون مواكبة للمعايير الوطنية والعالمية خدمة للقطاعات المستفيدة ومنسوبيها، وتسهيلاً للراغبين من المتخرجين من البرامج العسكرية مواصلة دراساتهم الأكاديمية والتكميلية.

ورأت اللجنة أثناء دراستها للمشروع بعد موافقة المجلس على دراسته أن يكون اسم النظام «مشروع نظام المركز السعودي للتقويم والاعتماد الأكاديمي العسكري» لمناسبة الاسم لنوعية الممارسة وليقوم بعمليتي التقويم والاعتماد، ويكون مرتبطاً بمجلس الخدمة العسكرية تفعيلاً له ولبرامجه ولخصوصية برامج مرافق التعليم العسكري التعليمية والأكاديمية والتدريبية.

وتناولت المادة الثالثة من مشروع النظام جملةً من أهداف المركز لتكون موجهة لأعماله فيما بينت المادة الرابعة عشرة مهاماً منوطة بالمركز يأتي من أبرزها التنسيق مع الهيئة الوطنية للاعتماد والتقويم الأكاديمي لحصول البرامج الأكاديمية في مرافق القطاعات العسكرية على الاعتماد لبرامجها الأكاديمية، واعتمادها كمرجعية أكاديمية لاستيفاء معايير التقويم والمصادقة النهائية، إلى جانب التنسيق مع إدارة معادلة الشهادات بوزارة التعليم العالي لمعادلة الشهادات ذات الصفة الأكاديمية التي يحصل عليها العسكريون المبتعثون للدراسة خارج المملكة.

وحددت المواد من الخامسة إلى الثامنة البنية التنظيمية للمركز المكونة من مجلس إدارته ومهام مجلس المركز واجتماعاته ورئيس المجلس ونائبه، وفي المواد من التاسعة إلى المادة الرابعة عشرة تطرق مشروع النظام لموارد المركز وحساباته والسنة المالية والرقابة المالية، وتقريره السنوي والحساب الختامي، فيما تناولت المادتان الخامسة عشرة والسادسة عشرة كيفية صدور لوائح المركز وطريقة نشر النظام واعتماده، وتناول الأعضاء في مداخلاتهم عدداً من الموضوعات، حيث لاحظوا أن عنوان النظام لا يعبر بشكل دقيق عن مضامين المواد، فالعنوان يبرز فيه مسمى «الهيئة» فيما يتحدث النظام عن مركز، وطالبوا بملاءمة المسميين.

ودعا أحد الأعضاء إلى ضرورة أن يكون للمركز استقلال فني إضافة إلى الاستقلال المالي والإداري، فيما دعا آخر إلى دمج الاعتماد الأكاديمي العسكري مع المدني في هيئة واحدة مع تعديل نظام الهيئة القائمة حالياً وتعمل في

د. عبدالله الفيفي

د. عبدالله الفيفي:

لماذا لا يتم توحيد التقويم والاعتماد الأكاديمي المدني والعسكري؟

قدم د. عبدالله الفيفي مداخلة حول تقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن مقترح مشروع نظام الهيئة السعودية للتقويم والاعتماد الأكاديمي العسكري بموجب المادة(٢٣) من نظام مجلس الشورى، قال فيها: كنت أرى أن تكون هناك هيئة واحدة للتقويم والاعتماد الأكاديمي المدني والعسكري. وإذا كان قد سبق السيف العذل من خلال نظام الجامعات، الذي صدر عن مجلسنا، فما المانع من إضافة الجانب العسكري وتعديل

الجانب المدني.

ولاحظ بعض الأعضاء زيادة عدد أعضاء مجلس إدارة المركز المكون من ما يقارب الثمانية عشر عضواً، داعين بتخفيض العدد تسهيلاً لاتخاذ القرار فيه، فيما رأى آخرون ضرورة قصر المستويات القيادية الإدارية للمركز التي نص عليها النظام وتمثلت في رئيس مجلس إدارة ونائبه وأمين عام للمركز.

ولفت عضو آخر إلى ما ورد في مشروع النظام بأن من اختصاصات المركز، التعاون مع مرافق التعليم العسكري ومثيلاتها في الخارج، والجامعات السعودية الحكومية، والأهلية للاستفادة من التجارب والخبرات المتميزة، وهذه المهمة من اختصاص مرافق التعليم العسكري، فهي التي تحدد الجهات التي تتعاون معها داخلياً وخارجياً، حيث إن المركز يجب أن يستفيد من الجهات ذات العلاقة بمهامه داخلياً وخارجياً.

ولاحظ أحد الأعضاء أن هناك ثلاثة مستويات إدارية داخل مجلس الإدارة بالإضافة إلى مدير المركز ونائبه، وهذه كلها مستويات إدارية ولا بد من ظهورها في الهيكل التنظيمي للهيئة وهذا فيه تعدد للمستويات الإدارية، وهو أمر غير مناسب.

نظام الهيئة؟ ذلك أنني أعتقد أن هناك تداخلاً بين التعليم العسكري وغير العسكري. وتشتيت الجهود، وتعدد الهيئات، والجهات المسؤولة، وتكاثر الأنظمة، ليس من الإيجابية في ضبط الأمور، فضلاً عن الأعباء المضاعفة التي يستدعيها ذلك.

وأعتقد أن الموضوع، بما أنه ما زال تحت قبة المجلس، فإعادة النظر في توحيد النظام لتكون هيئة واحدة للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة، بشقيه المدني والعسكري، أمر ممكن، ولعل اللجنة بالتنسيق مع لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في المجلس، تدرس هذا الاتجاه.

وممّا يقوي وجاهة ما أشير إليه في هذا المقترح: الاختلاف بين التعليم الأكاديمي والعسكري، فالجانب الأكاديمي في النطاق العسكري محدود، وإنما التركيز على الجانب السلوكي والتدريبي وهذا يؤيد مشروعية توحيد النظام والهيئة الخاصة بالتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة.

الأعضاء وهموم المواطن

الشهادات المزورة أصبحت (موضة)

قال عضو مجلس الشورى الأستاذ حمد القاضي: لقد أصبحت الشهادات العلمية الوهمية والمزورة ظاهرة أو (موضة) لدينا ويسعى إليها البعض من أجل الوجاهة وبعضهم من أجل الحصول على وظيفة، فالمملكة الآن هي الدولة الثانية بالشرق الأوسط – كما قرأت – بعد العراق التي كثر فيها انتشار الشهادات المزورة والوهمية!.

والخطير أن الشهادات بدأت تباع عبر الإنترنت من قبل أشخاص (وما يمكن وصفها بالشقق المفروشة) وذلك مقابلَ مبالغَ نقدية، والأخطر في الشهادات المزورة ما يحصل في الميدان الطبي، حيث يكتشف أطباء وصيادلة وممرضين يحملون شهادات مزورة، فبدلاً من أن يعالجوا الناس يتسببون في إلحاق الضرر بهم لجهلهم بالطب.

إن هذه الظاهرة فيها إساءة للعلم والوطن، وضرر على الناس، فضلاً عن إساءتها لمن اجتهد وحصل عليها «بعرق جبينه» حتى بدأ يطلق عليها شهادة محلات «أبو ريالين»، والسؤال: ألا يخجل من حصل على شهادة وهمية كذباً وتزويراً مما يفعل؟

لقد أصبحنا نفاجأ بأشخاص هم أبعد ما يكونون عن العلم، وهم غارقون بمشاغلهم وحياتهم ثم نفاجأ أن فلاناً حصل على درجة الدكتوراه أو الماجستير، ولابد هنا أن نحيي وزير التربية والتعليم السابق د. عبدالله العبيد الذي كان قد أصدر تعميماً بمنع إضافة كلمة «د» لأي واحد من منسوبي الوزارة قبل معادلة الشهادة وثبوت الحصول عليها حقيقة لا تزويراً، ومن جهة أكاديمية معترف بها.

وأدعو الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص تحديداً إلى أن يدققوا ويتأكدوا من كل شخص جاء حاملاً درجة (دكتوراه) أو (ماجستير) أو حتى بكالوريوس قبل إلحاقه بالعمل لديهم.

تساؤلات عن دور رعاية الشباب اجتمـــ

الأعضاء وهموم المواطن

يجب أن يتابع مجلس الشورى سوق الأسهم حتى لا تتكرر أزمة ٢٠٠٦م

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: إن المواطن ما زال يعاني من آثار انهيار سوق الأسهم بنهاية عام ٢٠٠٦م، وحتى هذه اللحظة لا نعلم من هو المتسبب في هذا الانهيار، ومن هو المستفيد ومن هو المسؤول؟ والذي يتابع سوق الأسهم خلال الشهرين الماضيين يلحظ تذبذباً في مؤشر سوق الأسهم نتيجة لزيادة حجم التداول الذي وصل إلى عشرين مليار ريال يومياً. إن مجلس الشورى وتحديداً اللجنة المالية يجب أن يكون لها دور في هذا الشأن. لذا آمل أن يوجه رئيس المجلس اللجنة المالية بمتابعة هذا الموضوع مع هيئة سوق المال بصفة دورية، وكذلك تنبيه صغار المستثمرين بعدم المجازفة بأموالهم الخاصة، أو الدخول في قروض جديدة، حتى لا يصبحوا ضحية للتضليل نتيجة لحركة المضاربين الكبار، ومن ثم نعود إلى أحداث عام ٢٠٠٦م وتلك التجربة المريرة.

تساءل أعضاء مجلس الشورى عن النشاطات الاجتماعية والثقافية التي أعدتها الرئاسة العامة لرعاية الشباب، ولاحظوا تدني نتائج المنتخبات الوطنية في المشاركات الخارجية ولا سيما كرة القدم. وطالبوا بالاهتمام بالشباب والنشء في ظل التحدي في مواجهة الثورة المعلوماتية الهائلة ولفتوا إلى الدور الذي يجب أن تقوم به الرئاسة في مكافحة المخدرات والبطالة. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/١٦هـ برئاسة معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن التقريرين السنويين للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعامين الماليين ١٤٣٠/١٤٣١هـ – ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور ثامر غشيان، بعد ذلك ناقش المجلس تقرير اللجنة، فقال أحد الأعضاء: كان من الأفضل استضافة عدد من الشباب ومديري الأندية في المناطق، ليمكن التعرف على واقع أنشطة الرئاسة، لا سيما أن نسبة الشباب ٢١٪ من إجمالي السكان وهي نسبة في تزايد، وهم يعانون الفراغ ومن قلة برامج الترفيه والتسلية والثقافة ويلحظ أن أكثر المستفيدين من برامج الرئاسة هم من سكان المدن الرئيسة، كما أن المستفيدين من المعسكرات الشبابية والرحلات عددهم قليل جداً، ويلحظ من التقرير عدم وجود خطط لدى الرئاسة لاستيعاب عدد أكبر من الشباب، سواء من خلال تفعيل القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني أو غيرها.

ولاحظ أحد الأعضاء التشابه والتطابق بين التقريرين، قائلاً: إن ذلك يستدعي التوقف والتساؤل بشأن جدية ودقة هذه التقارير فيتضح من تقرير عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ الاهتمام بالنشاط الرياضي على حساب النشاطات الشبابية الأخرى، كما يلحظ غياب النشاطات الاجتماعية وضعف الاهتمام بالأنشطة الثقافية، فأين تلك النشاطات؟ وقد عزت الرئاسة ذلك لضعف الإمكانات، وضعف الحملات الإعلامية، وهذا غير مسوغ، لا سيما في ظل وجود قنوات خاصة بالرياضة. لذا اقترح تحويل الرئاسة العامة إلى وزارة للرياضة والشباب لحل كثير من المشكلات الواردة في التقرير.

د. ثامر الغشيان

ولفت عضو آخر إلى تدني نتائج المنتخبات في المشاركات الخارجية وفي التصنيفات الدولية، ولا سيما منتخب كرة القدم الأول. لذا ينبغي للمجلس أن يدعم مطالب الرئاسة العامة لرعاية الشباب المالية، وأن يعيد النظر في مطالباتها، بحيث يكون لجنة خاصة من اللجان ذوات العلاقة في المجلس لتقوم بدراسته للنهوض بالقطاع الرياضي، ورأى إعادة هيكلة الرئاسة العامة لرعاية الشباب، وإنشاء وزارة للرياضة فقط وفصل الشأن الاجتماعي والثقافي عنها.

وأكد أحد الأعضاء أن الثورة المعلوماتية الهائلة جعلت العالم يعيش في تحد كبير بانجذاب الشباب إلى العوالم المختلطة بين الواقع والافتراضي. وقال: إنه مع غياب رقابة الأسرة والمدرسة والمسجد والمؤسسة، يخشى أن تكون مخرجات الشبكات الاجتماعية فوضوية، لذا ينبغي الاهتمام بتنشيط البعد الثقافي في الأندية الرياضية، ليمارس الشباب هواياتهم الثقافية وتطلعاتهم المعرفية وعلى المجلس دعم الرئاسة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لنشاط ثقافي جاذب.

ولاحظ عضو آخر اهتمام الرئاسة للارتقاء بالرياضة في المملكة بحسب الإمكانات المتوافرة لديها، وقال: إن هناك إخفاقات في كثير من الاتحادات الرياضية، ولا سيما على مستوى منتخب كرة القدم، واتحادات

ـــــــــاعياً وثقافياً ومواجهة المخدرات والبطالة

الفروسية والسباحة وغيرها، وتبرر الرئاسة تلك الإخفاقات بنقص الدعم وهذا غير مقبول، لأن ثمة اتحادات دول تفوقت علينا وهي أقل إمكانيات منا. لذا ينبغي توفير الدعم المالي وتضافر الجهود مع وزارة التربية والتعليم ورجال الأعمال، وتهيئة الأجواء المناسبة من ملاعب ومقرات لتطوير الرياضة.

ولفت عضو آخر إلى ما ذكره أحد مندوبي الرئاسة أنها مطالبة بمكافحة المخدرات والبطالة، وتساءل: ما الذي أنجزته الرئاسة في هذين الأمرين؟ وذكر أن هناك تجاهلاً إعلامياً لحركة بيوت الشباب، وأشار إلى ارتفاع تكلفة مدرب المنتخب السعودي إلى ٨٠٠ ألف ريال، وهذا يؤكد أن هناك هدراً مالياً. كما كان ينبغي للجنة تقديم تفصيل عن مصروفات الباب الثاني من ميزانية الرئاسة، ويحسن توزيع مخصصات هذا الباب على جميع أنشطة الرئاسة الرياضية والثقافية.

وأشار عضو آخر إلى عدم ذكر نتائج سبعة اتحادات رياضية في التقرير ولم يحدد نوع ما تحقق من نتائج وفقاً لمستوى البطولة. وبخصوص موضوع مكافحة المنشطات، ماذا قدمت الرئاسة لضحايا المنشطات من الرياضيين في المراحل السابقة؟

وقال أحد الأعضاء: إن الرئاسة تعاني من ضعف فروعها في مناطق المملكة ومن محدودية دور قطاع الشباب في الرئاسة لقلة الدعم المالي، وضعف النواحي المالية للجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية، مع قلة الكوادر الإدارية في الإدارة العليا والوسطى في الرئاسة ومحدودية تعاون القطاع الخاص في أنشطة الرئاسة. لذا أقترح دراسة تحويل الرئاسة العامة لرعاية الشباب إلى وزارة للرياضة والشباب ويكون لها نائبان: نائب للرياضة ونائب للشباب، كما ينبغي للجنة تبني توصية لوزارة المالية لدعم اللجنة الأولمبية السعودية والاتحادات الرياضية.

وأيَّد عضو آخر رفض وزارة المالية طلب الرئاسة بزيادة الاعتمادات المالية المخصصة لها، فقد بقي لدى الرئاسة من اعتمادات ميزانية العام

١٤٣١هـ، تسعة وعشرون مليون ريال لم تصرف، وفي اعتمادات العام المالي ١٤٣٢هـ ثمانية عشر مليون ريال. وتفصيلات بعض الاعتمادات غير واضحة، فقد صرف مبلغ ٥٣٨ مليون ريال في باب الانتدابات والمكافآت. كما سبق للمجلس المطالبة بتخفيض عقود الصيانة والتشغيل وطرحها في منافسات عامة، وعدم قصرها على شركات معينة. كما سبق أن تقدمت إحدى القنوات التلفزيونية بمبلغ ثلاثمائة مليون ريال سنوياً لنقل الدوري السعودي فلماذا لم تعط حق النقل؟

واقترح أحد الأعضاء أن تشارك الرئاسة في الرياضة المدرسية وفصل الاتحاد السعودي لكرة القدم عن الرئاسة العامة فصلاً تاماً. وقال: إن هناك شكوى من ضعف تطبيق اللوائح الرياضية، وعدم وضوحها والإزدواجية في تطبيقها.

ولفت آخر إلى أنه منذ سنوات والحديث يتردد حول تخصيص الأندية وجدوى دخل الأندية وعن الدعم الحكومي إلا أنه لا توجد أي خطة واضحة بشأن التخصيص.

ولاحظ أحد الأعضاء أن ميزانية الرئاسة مليار ومائتان وثمانون مليون ريال، وقال: إن هذا المبلغ قليل جداً لدعم قطاع الشباب في المملكة، إذ كيف تصرف مئات المليارات لدعم الطرق والبنية التحتية ولا تصرف سوى هذا المبلغ الزهيد في دعم الشباب؟

واختتم أحد الأعضاء قائلاً: إن المال لا يكفي بدون برامج توعوية ومبادرات للرفع من مستوى الشأن الرياضي. لذا فلن تتطور الرياضة إلا بالدعم المالي الواضح وحسن اختيار القيادات السعودية التي تدير اللجنة الأولمبية السعودية والرئاسة العامة لرعاية الشباب، مع دعم الاتحادات بمندوبين دوليين لهم باع طويل في اللعبة مع طواقم مرافقة، ودعم الألعاب المختلفة إعلامياً ومالياً ليكون حافزاً للاعبين، إضافة إلى الاهتمام برياضة المدارس لأنها أساس منتخباتنا الوطنية مع دعم التخصصات الرياضية في جامعاتنا والاهتمام بخريجيها ليكونوا أساساً لتوظيفهم في أنديتنا واتحاداتنا وكذلك إيجاد الحوافز المناسبة للاعبي المنتخبات لضمان إخلاصهم وتفانيهم، وأيضاً الاستفادة من تجارب الآخرين الذين سبقونا في الرياض ووضع برامج مناسبة للشباب الذين لم يسجلوا في الأندية والاهتمام بالرقابة على عناصر القيادات الرياضية والشبابية، وتطوير المعسكرات الشبابية وتكريم الشباب الذي يحقق الإنجازات.

المجلس يوافق على عدة اتفاقيات مع دول العالم المختلفة

د. عبدالله بن إبراهيم العسكر

وافق مجلس الشورى على عدد من الاتفاقيات المختلفة حيث وافق على اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة مالطا لتجنب الازدواج الضريبي، ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، ومشروع البروتوكول المرافق لها، وتأتي الاتفاقية في ٢٩ مادة تعالج من خلالها عدة موضوعات من بينها النقل البحري والجوي والدخل من الممتلكات غير المنقولة، والخدمات الحكومية، وأرباح الأسهم كما تعرف بشكل مفصل الأشخاص والضرائب التي تشملها الاتفاقية.

كما وافق المجلس على مذكرة تفاهم بشأن المشاورات الثنائية السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة ووزارة الخارجية في جمهورية المجر، وذلك بعد الاستماع إلى نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية الدكتور صدقة فاضل، وتشتمل المذكرة على ست مواد، وجاءت نتاجاً للعلاقات الثنائية المتميزة التي تربط بين البلدين الصديقين، وتأكيداً على رغبتهما في مواصلة تعزيز هذه العلاقات على الأصعدة كافة، كما تعزز من إجراء المباحثات والمشاورات الثنائية المنتظمة لاستعراض جميع أوجه علاقاتهما المشتركة وتبادل وجهات النظر إزاء القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

ووافق المجلس على مذكرتي تفاهم بشأن الحوار الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكل من جمهورية باكستان الإسلامية وأستراليا.

كما وافق على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة ووزارة العلاقات الخارجية والتجارة الدولية والثقافية في جمهورية الأرجنتين، وبالمثل وافق على مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية الأرجنتين في مجال الاستخدامات السلمية والطاقة النووية.

ووافق المجلس على مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ووزارة التعليم والمهارات في أيرلندا.

وأخيراً وافق على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الخارجية في الولايات المكسيكية، بعد أن استمع إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية تلاه الدكتور عبدالله العسكر.

الأعضاء وهموم المواطن

المعرفة والمهارات هي العملة الحقيقية

قال أحد أعضاء مجلس الشورى: إن منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي قامت بدراسة العلاقة بين مستوى الطلاب الدراسي وثروات الدول الطبيعية، وبتحليل نتائج الامتحان العالمي في مواد العلوم والرياضيات والاستيعاب في القراءة في ٦٥ دولة، وجد أن هناك علاقة عكسية بين نتائج الطلبة وثرواتهم الطبيعية، فكان في ذيل القائمة الدول الغنية بمواردها الطبيعية. وهذا يدعو إلى التأمل فإن الثروات الطبيعية إذا لم تدر بسياسات حكيمة فهي قد تُضْعِف الدول على المدى البعيد، كما اتضح أن العملة العالمية الحقيقية هي المعرفة والمهارات. وقد قامت في المملكة عدة مشروعات لتطوير التعليم كمشروع الابتعاث، وجامعة الملك عبدالله وغيرها إلا أنه ينبغي بذل المزيد في مجال دعم التعليم وجودته وكذلك تنويع مصادر الدخل.

الاهتمام بتوافر الدم في بنوك وزارة الصحة

أكد أحد أعضاء مجلس الشورى الحاجة الفعلية للنظر في كميات الدم الموجودة في بنوك الدم بمستشفيات المملكة. وقال: إنه سبق أن طرح هذا الموضوع إعلامياً واعترف أحد المسؤولين عن بنوك الدم بأن هناك عجزاً كبيراً وحاجة ماسة لتغذية بنوك الدم لمواجهة ما يطرأ من كوارث ومستجدات وحالات طارئة لا قدر الله، ورأى العضو أهمية أن تدرس لجنة الشؤون الصحية والبيئة بالمجلس هذا الموضوع والتأكد من وزارة الصحة من مدى توفر المخزون الإستراتيجي الكافي من هذا السائل الحيوي المهم.

طبيبات في وحدات النساء والولادة ورفع مستوى خدمات التأهيل الطبي

أصدر مجلس الشورى قراراً برفع مستوى خدمات التأهيل الطبي والتوسع في إنشاء مراكز له في مختلف مناطق المملكة وإيجاد خدمات طبية وتمريضية للحالات المرضية المزمنة ذوات الإقامة الطويلة، وطالب المجلس في قراره وزارة الصحة بتضمين تقاريرها القادمة معايير الأداء في الخدمات الصحية، وكذلك عرض تقييم أداء المؤسسات الصحية التابعة لها، والمؤسسات الصحية الخاصة، وإيضاح مدى التزام هذه المؤسسات بمعايير الجودة وضوابط الأداء وما يعترض تطبيقها من عقبات، ودعا الوزارة إلى مراجعة معايير اختيارها للمستشفيات التي تحول لبرامج التشغيل الذاتي بما يحقق العدالة ويلبي الحاجة، كما تضمن القرار إنشاء وحدات لأمراض النساء والولادة وطب الأطفال في عدد من المستشفيات الكبيرة تكون الكوادر العاملة فيها نسائية ثم تقيم هذه الخدمة للنظر في إمكانية التوسع فيها مستقبلاً. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/٢هـ برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقريرين السنويين لوزارة الصحة للعامين الماليين ١٤٢٨/١٤٢٩هـ - ١٤٣٠/١٤٣١هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي، مبيناً أن إستراتيجية الرعاية الصحية في المملكة التي صدرت بقرار مجلس الوزراء عام ١٤٣٠هـ كفلت ما أشير إليه من أهمية توافر خدمات صحية مناسبة في مختلف مناطق المملكة وأناطت بمجلس الخدمات الصحية إعداد خطط لتحقيق توزيع متوازن للخدمات الصحية في جميع مناطق المملكة مع تحديد للأولويات ووضع جداول زمنية لذلك.

وأضاف: إن عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية قد ارتفع في عام ١٤٣١هـ إلى ٢,٠٩٤ مركزاً بينما كان العدد عام ١٤٢٨هـ ١,٩٨٦ مركزاً، كما ارتفع عدد الأطباء في تلك المراكز من ٥,٤٨١ طبيباً إلى ٦,٨٥٣ طبيباً، وكذلك ارتفعت أعداد الممارسين الصحيين أيضاً.

وأوضح د. الحازمي أن التوصية الأولى للجنة تضمنت توفير المزيد من الوظائف وذلك بهدف تعزيز دور الرعاية الصحية الأولية في جوانب التوعية الوقائية والعلاج بما يقلص تكلفة الرعاية الصحية ويخفف العبء على المستشفيات، كما تواصل الوزارة استكمال تجهيزات تلك المراكز في ضوء تصنيفها في «ثلاث» فئات، وذلك حسب الكثافة السكانية التي يخدمها المركز، بحيث يتوافر في المراكز المرجعية مختبرات وأقسام أسنان، كما تم تحديث قائمة الأدوية الأساسية لتلك المراكز بما فيها الأدوية الخاصة بمرض السكري وارتفاع ضغط الدم.

ولفت رئيس اللجنة إلى جهود الوزارة لرعاية مرضى السكري، فقال: إن الوزارة استحدثت «تسعة عشر» مركزاً لرعاية مرضى السكري ومكافحة السمنة بمختلف مناطق المملكة دعمتها بستمائة وست وعشرين وظيفة في ميزانية عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ، كما تقوم الوزارة بحملات توعوية حول أضرار زيادة الوزن والسمنة وأهمية التغذية السليمة من خلال إدارات متخصصة وجهود مقننة في هذه المجالات، وباستخدام وسائل التثقيف والتوعية والإعلام.

وأوضح أن الوزارة تقوم بإنشاء مراكز للرعاية الصحية الأولية بتصاميم تناسب وظيفة هذا القطاع، لتحل محل المراكز المستأجرة التي كانت تشكل ٨١٪ من عدد المراكز، ومعظمها غير مناسب للغرض الذي أنشئت من أجله، لذلك فقد طرحتها في مجموعات على خمس مراحل، وقد توالى إنجاز الإنشاءات والتجهيزات وتوافر الكوادر للغالبية العظمى من هذه المراكز في جميع المراحل الثلاث الأولى والعمل متواصل لإكمال المرحلتين الأخيرتين.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن هناك نقصاً في بعض الجوانب في مجالات الصحة الوقائية والعلاجية، كما أن هناك جهوداً تبذل لمعالجتها مدعومة بتوافر التسهيلات المالية التي وفرتها الدولة لمشروعات الوزارة، من خلال ما اعتمد لها في الميزانية، والدعم الإضافي من فائض الميزانية كذلك.

ولفت د. الحازمي إلى زيارة رئيس مجلس الشورى يرافقه أعضاء لجنة الشؤون الصحية والبيئة، ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس لوزارة الصحة بتاريخ ١٤٣٣/٢/٢٩هـ والالتقاء بمعالي الوزير والقيادات الصحية بالوزارة، حيث اتضحت فيها جوانب عديدة من عمل الوزارة وجهودها في مجال عملها.

واختتم عرض وجهة نظر اللجنة قائلاً: إن برامج التشغيل الذاتي توفر مرونة مالية وإدارية تمكن مستشفيات الوزارة من استقطاب الكفاءات وتوفير ما يلزم من تجهيزات لرفع كفاءة العمل وتقديم خدمة أفضل لمراجعي تلك المستشفيات، وقد حولت الوزارة «واحداً وستين» مستشفى ومركزاً طبياً لهذا النظام من التشغيل، وقد لوحظ اختيار مستشفيات بسعة «خمسين» سريراً، بينما تركت مستشفيات في محافظات كبيرة من ذوات السعة «مئة وخمسين» سريراً أو أكثر، مع أن تلك المحافظات تبعد كثيراً عن أقرب مستشفى مرجعي لها، بالإضافة إلى وجودها على طرقات محورية للنقل في المملكة واستقبالها لكثير من مصابي الحوادث.

تشمل سن التوظيف والمفصول لأسباب تأديبية والمكفوف اليد واستعارة الموظفين وتقارير الأداء

المجلس يوافق على تعديلات في نظام الخدمة المدنية

وافق مجلس الشورى على تعديل تسع مواد من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٩ وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ، وإضافة مادتين جديدتين لهذا النظام، ومن أبرز هذه التعديلات، رفع سن الدخول إلى الوظيفة إلى سن ١٨ عاماً بدلاً من ١٧ كشرط للتعيين، وإلغاء صلاحية الوزير المختص في منح الترخيص للموظف الحكومي بممارسة مهنة أخرى وذلك وفقاً للحكم المادة التي تمنع الموظف من الجمع بين وظيفتين وممارسة مهنة أخرى إلا لمن تقتضي المصلحة العامة بالترخيص لهم لحاجة البلاد إلى مهنهم.

وتضمنت التعديلات منح الجهات الإدارية في الأجهزة المختلفة صلاحية الإعلان مباشرة عن وظائفها بعد اتفاق وزير الخدمة المدنية مع الوزير المختص وفق المقاييس والإجراءات التي تحددها وزارة الخدمة المدنية، إلى جانب إضافة نص يعطي الحق لوزارة الخدمة المدنية والجهة الإدارية في الإعلان عن ما يعادل وظائف المرتبة العاشرة فما دون في سلالم ورواتب الخدمة المدنية. وخفض المدة التي يجب أن ينتظرها الموظف المحكوم بالسجن ليسمح له بالعودة لوظيفته إلى سنة واحدة فقط بدلاً من ثلاث.

وشملت التعديلات أيضاً تعديل تاريخ بداية حظر تعيين المفصول لأسباب تأديبية ليكون من تاريخ الفصل الفعلي وليس من تاريخ قراره، وقد خفضت مدة العودة إلى العمل إلى سنة بدلاً من ثلاث سنوات المعمول بها حالياً، إلى جانب اقتراح أن يكون هناك استثناء عند القيام بنقل من يشغل المرتبة ١٤ فما فوق داخل الجهة. بحيث يصبح ذلك بقرار من الوزير المختص بدلاً من قرار مجلس الوزراء، إلا أنه اشترط موافقة رئيس مجلس الوزراء.

كما أجرى المجلس تعديلات على الفصل الخاص بالرواتب والعلاوات، حيث أضاف شرطاً بشأن الموظف المرقى يشدد على ألا تقل الزيادة التي يحصل عليها في راتبه عن مقدار العلاوة المحددة للمرتبة التي كان مثبتاً عليها قبل الترقية على المرتبة الأعلى، وفيما يتعلق بالمادة الخاصة بإعادة الموظف الذي ترك الخدمة إلى وظيفة في المرتبة نفسها، أضيف لحكمها الجديد «إذا أعيد الموظف إلى وظيفة ذات مرتبة أعلى أو أدنى فيمنح راتب أول درجة يتجاوز راتبها الدرجة التي كان يشغلها في السلم المطبق عليه، فإذا كان راتبه يزيد على راتب آخر درجة في مرتبة الوظيفة فيمنح هذه الدرجة».

وطالت التعديلات أيضاً ما يخص الموظف المكفوف اليد ليصبح نص المادة «يصرف للموظف المكفوف اليد ومن في حكمه أو الموقوف احتياطياً نصف صافي راتبه الأساسي، فإذا برئ أو عوقب بغير الفصل فيصرف له النصف الباقي من راتبه الأساسي، أما إذا عوقب بالفصل فلا يستعاد ما صرف له»، كما أضيفت فقرة جديدة يصرف بموجبها للموظف الموقوف في حقوق خاصة نصف صافي راتبه الأساسي لمدة لا تزيد على سنتين، فإذا عاد لمباشرة عمله قبل انتهاء هذه المدة فيصرف له النصف الباقي من راتبه الأساسي، أما إذا استمر إيقافه فيطوى قيده ولا يصرف له النصف الباقي من راتبه.

وأجازت التعديلات للجهة الإدارية أن تستعير للعمل لديها أحد موظفي الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة أو الخاصة أو أحد موظفي الحكومات أو الهيئات أو المنظمات الدولية على أن تحدد اللائحة قواعد الإعارة والاستعارة، في حين استبدلت عبارة «إعداد تقارير دورية عن كل موظف» بإعداد تقويم وظيفي عنه وفق لائحة يصدرها رئيس مجلس الخدمة المدنية، كما أضيف تعديل يتيح الإيفاد الداخلي للموظف عند الحاجة، أما ما يخص المادتين المقترحتين لإضافتهما في النظام المعمول به حالياً، فالأولى تنص على أن «تصنف وظائف البنود وتحديد متطلبات شغلها بقرار من مجلس الخدمة المدنية»، فيما تنص الثانية على أن «تسري أحكام هذا النظام على جميع الموظفين المدنيين الذين يشغلون وظائف ثابتة في الميزانية العامة للدولة، ويستثنى من تطبيق أحكامه موظفو الجهات الذين تسري في شأنهم أنظمة ولوائح خاصة في حدود ما تنص عليه تلك الأنظمة واللوائح.

وكان المجلس قد استمع إلى وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه طلب تعديل المواد التسعة تلاها رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي؛ فقال: إن المادة الرابعة تنص على أن العقوبة مترتبة على جرم ارتكبه الموظف يتنافى مع واجبات وظيفته، ويخل بحسن استقامته وسلوكه، والإعفاء من العقوبة إجراء مبني على اعتبارات أخرى لا تنفي حقيقة ثبوت الجرم واستحقاق العقوبة. وحيث إن مدة الحظر تبدأ من تاريخ انتهاء العقوبة أو الإعفاء منها؛ فإن المعفي من العقوبة أو جزء منها تنتهي مدة الحظر بالنسبة له قبل تنفيذ العقوبة بحقه. كما أن مضي سنة على الانتهاء من تنفيذ العقوبة والإعفاء منها ليس عقوبة؛ وإنما هي فرصة لإثبات تحسن حال الموظف المفصول من الخدمة، وإعطاؤه وقتاً للإصلاح، وتحمله جانباً من تبعات سلوكه، قبل الحصول على الوظيفة الحكومية.

د. محمد آل ناجي

وأضاف د. آل ناجي: إن وظائف المرتبة الرابعة عشرة فما فوق وظائف قيادية، ومن المناسب أن تكون عملية شغلها على مستوى مجلس الوزراء.

وقال: إن تعديل المادة «السابعة» يأتي استجابة لكثرة الوظائف، وتعدد الأجهزة الحكومية، والتوجه لمنح الأجهزة الحكومية مرونة في الإجراءات والتحول نحو اللامركزية في إجراء المسابقات الوظيفية. كما أن بقاء عجز المادة «السابعة»؛ سيضمن أن تكون المقاييس والإجراءات صادرة عن جهة واحدة معنية بتحقيق العدالة بين المتقدمين لشغل الوظائف وبين متطلبات الوظائف المتماثلة في الأجهزة الحكومية. فالتعديل الذي جرى على هذه المادة متوازن؛ بحيث يأخذ بالمركزية في بعض جوانبه مثل وضع المقاييس، بينما يأخذ باللامركزية في جوانب التنفيذ.

وقال: إن السماح للموظف العام بممارسة العمل الحر دون قيد أو شرط ينعكس بشكل سلبي على أداء الموظف لمهام وظيفته؛ نظراً لأن ممارسة المهنة الحرة من قبل الموظف ستأخذ منه وقتاً هو في الأصل مخصص لأداء مهام وظيفته الحكومية، وهذا من شأنه أن يسهم في زيادة مشكلة التسيب الوظيفي، وتدني إنتاجية الموظف على نحو يلحق ضرراً بالمصلحة العامة.لذا، من المناسب ضبط الأمر من خلال لائحة يصدرها مجلس الخدمة المدنية.

مطالبات بالمزيد من الصلاحيات لمؤسسة الموانئ وتوسعة الموانئ البديلة

طالب أعضاء مجلس الشورى بالاستعانة واستطلاع رأي من يستفيد من خدمات الموانئ للتعرف على ملاءمة جاهزية الموانئ لتقديم خدماتها، ودعوا إلى تطوير بعض الموانئ مثل ميناء القنفذة، وتساءلوا عن المقصود بالخصخصة الواردة في تقرير المؤسسة العامة للموانئ واختلفوا حول منحها صلاحيات أوسع. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/١٧هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، تلاه الدكتور فيصل طاهر، واستهل أحد الأعضاء المداخلات بمنح مجلس إدارة المؤسسة مزيد من الصلاحيات والأدوار الكبيرة، لاسيما أنه مع إعطاء المزيد والأدوار الكبيرة للمجلس تنتفي الصعوبات والمعوقات المذكورة في التقرير، كذلك يحسن الإبقاء على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وذلك لاستمرار ربط المؤسسة بالقطاع الحكومي.

وقال عضو آخر: ينبغي الاستعانة واستطلاع رأي من يستفيد من خدمات الموانئ وذلك للتعرف على ملاءمة جاهزية الموانئ وقدرتها في تقديم خدماتها، وكذلك يحسن مقارنة المؤشرات المذكورة في التقرير من متوسط إنتاجية الرافعة الواحدة، وتكلفة مناولة الطن، ونصيب العامل من كمية البضائع المناولة، ومتوسطات بقاء السفن على الرصيف مع مؤشرات موانئ دولية مميزة؛ للتعرف على مواطن القصور والقوة في الأداء في أي من المؤشرات حتى يتسنى معالجتها ورفع كفاءة موانئ المملكة.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن ميناء القنفذة على البحر الأحمر يعد من الموانئ المهمة لخدمة مناطق جغرافية مهمة. لذا، يحسن باللجنة بحث إمكانية تطويره والاستفادة منه في فك الاختناق في الموانئ الأخرى المزدحمة، وخصوصاً ميناء جدة الإسلامي.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المؤسسة أدرجت في التقرير عدداً من العوائق، حيث جاءت محدودية الصلاحية في تعديل الأجور التي لا تتم إلا بموافقة وزارة المالية أحد هذه العوائق. وقال: إن المؤسسة أشارت إلى ما يواجهها من تقييد عند تطبيق نظام المشتريات على عقود الخصخصة، إذ يفتقد هذا النظام المرونة في عرض الاشتراطات والالتزامات التعاقدية؛ ولم يكن للجنة أي رأي بشأن هذا الموضوع، وكذلك الحال بالنسبة للقيود التي تفرضها أنظمة الخدمة المدنية التي تحرم المؤسسة من استقطاب الكفاءات المميزة في أعمال الموانئ المتخصصة، لاسيما التي لا تتوافر في السوق السعودي وهذان الأمران لا يقلان أهمية عن الصلاحية المطلوبة لتعديل الأجور، فحبذا لو أن اللجنة عالجت هذين المعوقين.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن الخصخصة الواردة في تقرير المؤسسة لا تعد خصخصة كاملة للمؤسسة؛ وإنما هي خصخصة عقود. وتساءل عن المراد بها. وتمنى أن لا تكون القطاعات الصناعية تحت مظلة نظام الخدمة المدنية، لأن ذلك يكون سبباً في تسرب الكثير من الكفاءات إلى الشركات في القطاع الخاص. وطالب بإعادة هيكلة المؤسسة بوضع إدارة شاملة، وإعطاء مزيد من الصلاحيات للإدارة، والتحرر من القيود الحكومية إلى نظام خصخصة واضح.

وتساءل أحد الأعضاء عن الرسوم التي تتقاضاها المؤسسة على أعمالها قبل رسوم البضائع غير القابلة للنقل الآلي ورسوم مدة التخزين. وطلب توضيح ذلك ومعرفة مدى ملاءمتها مع الموانئ الإقليمية.

وعدَّ عضو آخر قطاع الموانئ من أهم عناصر النمو الاقتصادي ويتلاءم مع توجهات الدولة وطموحاتها، وقال: على الرغم من أهمية توسعة الموانئ الحديثة إلا أن التوصيات التي توصلت إليها اللجنة لم تنص على توسعة الموانئ البديلة، لاسيما تلك التي تعد بديلاً إستراتيجياً، مثل ميناء الوجه، والقنفذة، وغيرها من الموانئ الصغيرة التي ينبغي للمؤسسة الاهتمام بها لخدمة المناطق في وسط المملكة وجنوبها.

وأوضح أحد الأعضاء أن النظام الحالي يعطي مجلس إدارة المؤسسة صلاحيات لا حدود لها، والفقرة «الرابعة» منه تنص على إصدار اللوائح المالية للمؤسسة بالاتفاق مع وزارة المالية، كما أن مجلس الإدارة والجهات المتخصصة تعمل على تحقيق الأهداف المرسومة في خطط التنمية في هذا الشأن.

وتساءل أحد الأعضاء عن الأسباب التي أدت إلى قلة الحركة في بعض موانئ المملكة، مثل: موانيء ضبا، وينبع، وجيزان. وماذا تم بشأن ميناء مدينة الملك عبدالله الاقتصادية؟ ولماذا لم يذكر الميناء في التقرير؟ وهل يتبع المؤسسة العامة للموانئ؟

ولاحظ أحد الأعضاء أن موانئ المملكة لم يُستفد منها في النقل بشكل عام، لاسيما في ظل وجود صعوبات في حركة النقل البرية والجوية، ورأى أن خصخصة الموانئ لا تسهم في تفعيلها ونجاحها في المملكة.

ولفت أحد الأعضاء إلى ما ورد في إجابات المندوبين من أن إنشاء ميناء جديد في (سلوى) يشكل عبئاً إضافياً على المؤسسة، وأن هناك دراسة بتحويل ميناء (العقير) إلى ميناء صناعي بينما ذكر نفس المندوبين أن الساحل الشرقي توجد به عدة موانئ تفي بالغرض، وتساءل: لماذا ينشأ ميناء جديد وهو يشكل عبئاً إضافياً على المؤسسة؟ وهل هناك علاقة بين موانئ المدن الاقتصادية والمؤسسة العامة للموانئ؟ وما هو تعريف الميناء السياحي، وهل هو تابع للمؤسسة؟

توفير البنى التحتية لأراضي المنح

لفت أحد أعضاء مجلس الشورى إلى أنه من الحلول المناسبة لأزمة الإسكان النظر في أراضي المنح المقدمة من قبل الحكومة وذلك من خلال توفير الخدمات الضرورية لأراضي المنح، من الكهرباء والماء والهاتف وغيرها، من أجل فك أزمة الإسكان والتحفيز للبناء في تلك الأراضي. وقال: إنه من المستحسن تخصيص جزء من المبالغ الموجودة التي رصدت للإسكان وقدرها «مائتان وخمسون مليار» ريال أو مبالغ إضافية لبناء البنى التحتية لتلك الأراضي من شبكة طرق وكهرباء وجميع الخدمات الأخرى، كذلك يحسن الإسراع في إقرار الرهن العقاري، وزيادة الدعم للصندوق العقاري، ودعم القطاع الخاص بإيجاد التسهيلات لبناء الوحدات عن طريق الدعم المالي من قبل الحكومة بقرض ميسر، كل هذا سيسهم في حل مشكلة الإسكان تدريجياً.

بحوث الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء ٩ فقط

«مكتب الطلاق» إلى محاكم الأحوال الشخصية ومطالبات بفروع جديدة

تساءل أعضاء مجلس الشورى عن توفر وظائف شاغرة بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء مع الحاجة لتعيين موظفين وطالبوا بتحويل مكتب الطلاق ومهامه إلى محاكم الأحوال الشخصية بعد تفعيلها، ولفتوا إلى أهمية معرفة ما تم بخصوص قرارات مجلس الشورى السابقة المتعلقة بالرئاسة، وإلى قلة عدد البحوث الصادرة من الرئاسة والتي وصلت إلى تسعة فقط. جاء ذلك خلال جلسة المجلس التي عقدت يوم ١٤٣٣/٥/١٠هـ برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، حيث استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم، وقد تساءل أحد الأعضاء عن سبب تراجع الرئاسة في البحوث العلمية التي تمثل ١٠٪ فقط، ورأى أن يقتصر اسم الرئاسة على الإفتاء فقط، وأن تقوم المجامع الفقهية بالبحوث العلمية.

ولاحظ عضو آخر عدم استدعاء اللجنة مندوبين من الرئاسة، بينما هناك مشروعات في الرئاسة تحتاج إلى مزيد من التوضيح، وبخاصة مشروع إنشاء موقع الرئاسة على الشبكة المعلوماتية.

واقترح عضو آخر تحويل مكتب الطلاق ومهامه إلى محاكم الأحوال الشخصية، وإصلاح ذات البين بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

ورأى أحد الأعضاء أن التركيز على الفتوى في الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء لم يعد هو الأمر الجوهري ولعل المهم في هذه المرحلة هو الدعوة. وقال: إن هناك ترجمات تتعلق بالدين الإسلامي صادرة من المملكة غير دقيقة ومشوهة في بعض الحالات. لذا من الأنسب أن تلتفت الرئاسة إلى جانب الدعوة خارج المملكة ولا تقتصر على أمور جزئية تتعلق بالفتوى التي تقوم التقنية الحديثة بدور مهم في سبيلها.

وطالب آخر بتوسع كبير في فروع الرئاسة ومواقعها وفي أجهزتها وتجهيزاتها، وقال: إن ذلك يتطلب تطويراً شاملاً في نظمها وبرامجها وفي آلياتها ووسائلها، حتى تتمكن من تلبية حاجات الناس في الداخل والخارج، ويسهل على كل محتاج التواصل معها والوصول إليها فتكون – بإذن الله- آمنة من الضلال، وحامية من الفتن ولقطع الطريق على أنصاف المتعلمين وجهال القنوات ودعاة الفتن والضلال. ومن المناسب إعادة النظر في أمر الفتوى من حيث إصدار نظام لها، وتعيين مئات المفتين متفرغين ومتعاونين، والإفادة في ذلك من القضاة وأساتذة الجامعات وربطهم باللجنة الدائمة للإفتاء لتكون مرجعاً لهم يرجعون إليها في ما يشكل عليهم وتضع لهم القواعد والضوابط. ولماذا لا يتم تطوير الهيئة بإصدار نظام جديد لها يوسع أعمالها، ويكثف حضورها ويطور آلياتها ويرتفع بأدائها وفعاليتها، كتنظيم المؤتمرات واللقاءات والتواصل مع المجامع العلمية ودور الفتوى الإسلامية، وفتح المجال لطلبة العلم في حضور ما يناسب من جلساتها؟

وتساءل عضو آخر عن إمكانية تفعيل المجمع الفقهي السعودي في الرئاسة «البحوث العلمية»؟ فقد نص الأمر الملكي الكريم على مدى الحاجة لهذا التطوير وأكد عليه.

ورأى أحد الأعضاء ضرورة أن تواكب الفتوى المستجدات والمتغيرات التي ظهرت في المجتمع، وأن تتحسس معاناة المواطنين والأضرار التي تلحق بهم،

د. إبراهيم البراهيم

وأن تبحث لهم عن حلول شرعية ضمن إطار الشريعة السمحاء. مشيراً إلى الضرر الكبير على المواطنين نتيجة احتكار الأراضي والتحكم في أسعارها، مما أدى إلى أزمة سكنية واضحة وصعوبة في حصول المواطن على قطعة أرض. لذا فإن تنظيم عملية جباية الزكاة على هذا النشاط أصبح ضرورة ملحة تتطلبها المرحلة الحالية لحل الأزمة القائمة ورفع الضرر عن المواطنين والحد من الاحتكار، فمن المهم جداً إصدار فتوى جديدة تراعي الظروف والمستجدات الحالية، وتؤيد قيام مصلحة الزكاة والدخل بجباية زكاة الأراضي بصورة سنوية.

ولفت عضو آخر إلى أن من أعظم مزايا دين الإسلام هو السعة والشمول وصلاحية هذا الدين لكل زمان ومكان، ومن أكثر ما يتيح هذه السعة في دين الله عز وجل هو أن الإسلام أفسح مجالاً للاختلاف في القضايا الفنية التي ليس هناك أدلة قطعية يقينية عليها، بل هناك من الأحكام الشرعية ما أنيطت أصلاً بالمصالح والمفاسد وخاضعة لاجتهاد الفقهاء، وتغير الاجتهاد من زمن إلى زمن حقيقة، ولا نعرف ديناً

من الأديان أثاب على الخطأ كما فعل دين الإسلام، فالنبي – عليه الصلاة والسلام- يقول: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» فأثاب حتى على الخطأ، حثاً على الاجتهاد وحثاً على قبول الرأي الآخر ولو كان خطأ ما دام أنه مبني على اجتهاد معتبر لأهل العلم، ولذلك أجمع أهل العلم على عدم جواز إنكار الخلاف المعتبر. والمملكة العربية السعودية من مكانتها الإسلامية التي تحتل قلب العالم الإسلامي لا شك أنها تقوم بدور ريادي وقيادي في الأمة الإسلامية، ولا يمكن أن تقوم بهذا الدور إذا قيدت الاجتهادات برأي واحد أو اجتهاد واحد وألغت الاختلافات المعتبرة لفقهاء المسلمين وعلماء المسلمين خاصة السابقين.

وتساءل بعض الأعضاء عن تراجع البحوث في الرئاسة، حيث أظهر التقرير أن الرئاسة أعدت ٢٧ بحثاً في السنة السابقة للتقرير، وتناقص العدد إلى ٩ بحوث، وقد يكون العدد ليس بالضرورة مؤشراً للنقص بقدر ما هو في مقابل نوعية البحوث. وقال أحد الأعضاء: إن التقرير يعد تقريراً مختصراً لجهاز مهم في الدولة التي تتبوأ مكانة عالمية رفيعة في نفوس كل المسلمين، وهذا ما يعطي كمال الثقة بالوسطية التي تنتهجها هذه البلاد، التي تتنامى الثقة بها والتحاكم إليها انطلاقاً مما يصدر عن المملكة في كل المحافل الدولية منسجماً مع تعاليم الدين التي تترجمها فتاوى كبار العلماء. ومواكبة الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء للمستجدات التي تجد في شرعنا ما يتعامل معها لكونه الدين السماوي الصالح لكل زمان ومكان، ومن ذلك حضور الرئاسة الفاعل على شبكة الإنترنت، وتنويع لغات الخطاب والترجمة، وهذا مجهود مشكور لسماحة المفتي ولأصحاب الفضيلة وجميع العاملين في الرئاسة. وهذا يدعونا جميعاً لدعم الرئاسة وفقاً لما أوصت به اللجنة من إيجاد هيكل تنظيمي طموح وواعد يواكب المستجدات. ويتماشى مع الطموحات، ويتيح الفرصة بجلب العديد من الكفاءات الشرعية والفنية، وكذلك افتتاح العديد من الفروع التي تحتاجها البلاد، وأيضاً دعم البحوث العلمية فهي من أهم ما يفيد أعضاء الهيئة لمعرفة الجديد والتعامل معه.

ولفت أحد الأعضاء إلى ضرورة التأكيد على أهمية المواقع الإلكترونية ومنها موقع الرئاسة على شبكة الإنترنت، حيث أصبحت عملية التواصل عن طريق التقنية الحديثة ضرورة حتمية لأي قطاع حكومي أو خاص، وموقع الرئاسة على شبكة الإنترنت يضم فتاوى عديدة تتسم بالوسطية والاتزان ومنها فتاوى لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز – رحمه الله- وعلى الرئاسة الحرص على التحديث والتطوير المستمر لهذا الموقع.

الأعضاء وهموم المواطن

دعم المزارعين ضد السياسات الزراعية الجديدة

طالب عضو مجلس الشورى الأستاذ حمد بن دعيج بتفعيل مقتضى الفقرة ١٤ من قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٣٣٥ وتاريخ ١٤٢٨/٩/٩هـ والتي تقضي بـ«النظر في وضع المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي في حالة تأثرهم بالسياسات الزراعية الجديدة».

وقال: لقد ترتب على تطبيق ذلك القرار إلحاق أضرار مادية كبيرة على منتجي القمح، حيث جاء «بتوقف الدولة عن شراء القمح المنتج محلياً تدريجياً في مدة أقصاها ثمان سنوات بمعدل سنوي (١٢,٥)» مما جعلهم يتوقفون عن الإنتاج بنسبة أعلى من المستهدف المحدد في القرار لعدة أسباب منها ضآلة سعر الكيلو المنتج الذي يتم به الشراء (ريال واحد للكيلو جرام).

وأضاف: إن استمرار الوضع على ما هو عليه حوّل فئة منتجة إلى فئة عاطلة مما يزيد من مشكلة الفقر والبطالة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن المزارعين مثقلون بالديون للبنك الزراعي وغيره نتيجة ارتفاع المدخلات الزراعية من معدات وبذور وأسمدة وعمالة وغير ذلك.

وأوضح أنه ترتب على هذه السياسات الزراعية الجديدة حصول تراجع ملحوظ في نشاط صندوق التنمية الزراعية مقارنة مع النشاط التنموي الملاحظ في النشاط الاقتصادي السعودي أي بكامل قطاعاته. كما أوضح ذلك تقرير الصندوق نفسه وليس من العدل والإنصاف أن يسارع إلى تطبيق فقرة واحدة من قرار يحوي (٢١) فقرة ويتباطأ في تطبيق الفقرات الأخرى التي تراعي أحوال الناس وتعالج ما يلحق بهم من أضرار.

«غاية» متناقصة..
رغم كل المظالم..؟!

د . صدقة يحيى فاضل *

إن الدارس والمتأمل المتعمق للعلاقات الدولية تلفت نظره – ولا شك – الكثير جداً من «خصائص» هذه العلاقات، على مر العصور. ومن ذلك ما ينتج عنها من «مظالم» شتى... تلحق بملايين الناس. ويمكنه أن يعقد «مقارنات» .... بين « مراحل» زمنية مختلفة معينة، مرت بها هذه العلاقات، منذ أن وجدت « الدول»، وحتى الوقت الحاضر. والثابت أن البشر استغرقوا وقتاً طويلاً جداً في سبيل «التحضر» .... والانتقال من الحياة «الوحشية» (حياة الغاب والبداوة) إلى الحياة المستقرة والمتمدنة، والعصرية. وقد تطلب ذلك مئات آلاف السنين.... لينتقل الإنسان من عصر الكهوف والالتقاط، إلى عصر الاستقرار وعصر ناطحات السحاب والطائرات النفاثة، والإنترنت، والصواريخ العابرة للقارات.... الخ.

وفي ميدان العلاقات الدولية، تحول الإنسان من « فوضى» كاملة .... حيث لا رقيب ولا حسيب، ولا مرجعية عليا، وكل يعمل ما يشاء وما تتيح له قدرته عمله دون أدنى محاسبة، أو حتى استنكار - إلى عصر «ميثاق الأمم المتحدة»، وبقية قوانين «الشرعية الدولية» المعروفة، والتي يسخر منها الكثير، خاصة أولئك الذين يعايشون مظالم دولية معروفة.

وكثيراً ما يطرح البعض – وخاصة المهتمون بسير هذه العلاقات، ومتابعتها، وما يجري على ساحتها من «عجائب» – كما يرى البعض – «وحقائق» – كما يرى البعض الآخر، سؤالاً ملحاً.... يستحق المناقشة والتأمل. وذلك السؤال هو: هل تطورت طبيعة «العلاقات الدولية» (منذ الماضي حتى الآن) نحو الأحسن والأفضل – من الناحيتين الموضوعية والإنسانية، أم العكس؟!

ومبدئياً، أقول: إن الجواب الصحيح على هذا التساؤل الكبير هو بالإيجاب..... نعم، لقد تحسنت طبيعة العلاقات الدولية، من الناحيتين الموضوعية والإنسانية – عن ذي قبل... رغم كل ما نعرفه عن هذه العلاقات من: فوضى ومعايير مزدوجة وظلم وعدوان.... يمارس في شتى أرجاء الأرض. بل إنني أكاد اجزم: أن «طبيعة» العلاقات الدولية، في الوقت الحاضر، قد بلغت أفضل حالاتها – من الناحيتين الموضوعية والإنسانية – حتى الآن، مقارنة بأغلب الفترات الزمنية السابقة.

لعلي من أكثر المستاءين من «طبيعة» العلاقات الدولية الحالية، ومن النظام العالمي الراهن.... انطلاقاً من: إيمان راسخ بأن هذه العلاقات يمكن أن تكون أفضل – بمراحل – مما هي عليه الآن ....إذا خلصت النوايا... وأيقن الجميع أن «السلام العادل والشامل» هو – بالتأكيد – لمصلحة كل البشر، ولصالح الكرة الأرضية التي يسكنونها.

ورغم هذا الاستياء، إلا أن من الإنصاف ذكر هذه الحقائق، المثبتة في سجل التاريخ الإنساني الحقيقي، والتي كثيراً ما يتغافل البعض عنها، أو لا تطرأ على بالهم. عندما نقرأ – بموضوعية – «تاريخ» العلاقات الدولية، وتطورها، منذ أن ظهرت «الدول»، أو بعد ذلك، فإن «الاستنتاج» العام الذي سنخرج به من هذه القراءة هو: أن طبيعة هذه العلاقات قد تحسنت – من الناحيتين الموضوعية والإنسانية – مع مرور الزمن، وأن ذلك التحسن قد تسارع منذ عام ١٩٤٥م، وحتى الآن.... وهي الفترة التي يشار إليها بـ «فترة العجائب المدهشة».

لقد شهد العالم في هذه الفترة تسارعاً هائلاً في تطوره الحضاري - المادي والفكري - لم يسجل التاريخ البشري مثيلاً له من قبل. وتجلى ذلك في: تصاعد التقدم التقني والعلمي بمتواليات هندسية غير مسبوقة. وانصب جزء كبير من ذلك التقدم على وسائل المواصلات والاتصالات، وسائر فنون الحياة. فاستحدثت مخترعات.... لم يكن معظمها حتى في نطاق خيال وأحلام البشر السابقين.

ولم تقتصر إنجازات هذه الفترة – المدهشة، والمفصلية حقاً – على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتقنية، بجوانبها المتعددة والمتداخلة، بل شملت المجال «السياسي» أيضاً.... ففي هذه الفترة صدر «ميثاق الأمم المتحدة» (دستور العلاقات الدولية الحالي) ووثيقة «حقوق الإنسان».... وغيرها. ونظمت التعاملات الدولية، بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، وبمضمون تجاوز – بمراحل – ما يسمى بـ « اتفاقية وستفاليا «، المبرمة سنة ١٦٤٨ م.

ووقعت مئات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، المتضمنة التزاماً – على الدول – بالسعي لتحقيق حد أدنى من «العدالة» الدولية والإنسانية. ووضعت النظم واللوائح المنظمة لسير العلاقات الدولية، نحو السلم، ونبذ الحروب، وحل الصراعات بالطرق السلمية.... وكذلك اتفاقيات التعاون الدولي الشامل، في كل المجالات، مما أصبح معروفاً.

وفي هذه الفترة أيضا رسخ الاعتقاد بالديمقراطية، وكونها البديل للديكتاتورية. فأصبح «المد الديمقراطي» عالمياً.... يشمل كل أنحاء العالم – تقريباً. واستقر– بصفة عامة – الاعتراف بالحدود الدولية، وضرورة احترامها، ولو كأداة إدارية، وما إلى ذلك من مبادئ معروفة، نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وغيره، من المعاهدات والاتفاقات الدولية المختلفة، التي يطول حتى مجرد تعديد أهمها.... والتي يشار إليها مجتمعة بـ « الشرعية الدولية «....

وأصبح هناك « رأي عالمي ايجابي»، يضغط لالتزام الدول بالمعاهدات والقوانين الدولية، ويقف ضد تجاوزات الدول لهذه القوانين. إذ يرفض الخروج على «الشرعية الدولية»، بكل ما لديه من وسائل التعبير والإكراه. ونتج عن كل ذلك أن تراجعت سيادة «قانون الغاب» في الساحة الدولية.... وأضحت هذه الساحة اقل «غابية» - إن صح التعبير- من السابق. ولكن «الغابية» مازالت مستحكمة.... بدليل تواجد «الاستعمار الجديد» بقوة، في الوقت الحاضر. ولهذا الحديث صلة، بإذن الله.

* عضو مجلس الشورى

تناول الدواء سلاح ذو حدين..

الاستعمال العشوائي للأدوية خطر مجهول لا تحمد عقباه ورهان خاسر ثمنه صحتك

تحقيق : موسى مرزوق

يؤكد الأطباء والمختصون على ضرورة تناول الأدوية بشكل سليم ووفق الوصفة الطبية التي يحددها الأطباء من حيث الجرعة والمواعيد المعينة لتناول تلك الأدوية، وذلك تجنبًا للآثار الجانبية والمضاعفات التي تنتج عن سوء استعمال الدواء.. إذ إن هناك الكثير من المحاذير الطبية وخطورة العشوائية في التعاطي الخاطئ لتلك الأدوية.. وما تسببه من مضاعفات في المرض أو تفرع أمراض أخرى، يجلبها المريض لنفسه عن غير دراية، أو توعية صحية.. وأكدت دراسات علمية حديثة ضرورة إتباع الخطة العلاجية للمريض حتى يتعافى ويتماثل للشفاء بإذن الله. في هذا الاستطلاع نعرض لآراء مرضى وأطباء وصيادلة وإعلاميين فيما يتعلق بتجاربهم مع الأدوية، فماذا قالوا؟.

النشرة الطبية غير كافية لتشخيص المرض وجرعات الدواء دون مراجعة الطبيب

تطرق الدكتور طه محمد طه استشاري الأطفال للموضوع قائلاً:

إن تناول الأدوية بشكل عشوائي ومن دون استشارة الطبيب له مخاطر عديدة خاصة بالنسبة للأطفال لأن الكثير من الأدوية يتم التخلص منها عن طريق الكبد والكلى، حيث يكونان غير مكتملين في نموهما كما لدى الكبار، كذلك فإن جرعة الدواء تختلف حسب عمر الطفل ووزنه، إضافة إلى وجود بعض الأمراض التي

تحتاج إلى تعديل جرعة الدواء مثل أمراض الكبد والكلى، وقال: إن هناك أمراضًا أخرى يمنع معها تناول بعض الأدوية مثل "أنيميا الفول" حيث يتسبب إعطاء بعض الأدوية لها في حدوث تكسر الدم.

ويضيف: هناك بعض الأدوية التي لا يمكن إعطاؤها للمريض مع بعضها البعض، أو قد تحتاج إلى تعديل جرعتها، لذلك فإن الطبيب هو القادر على وصف الدواء المناسب، وهو الذي يأخذ بعين الاعتبار كافة الاحتياطات اللازمة، وهو الذي يقرر متى يوقف تناول الدواء عند حدوث المضاعفات التي قد يكون بعضها مقبولاً.

وأشار إلى أن النشرة الطبية المرفقة مع الدواء تزود المريض ببعض المعلومات، في حين لا يمكن له تعديل جرعة الدواء أو إيقاف تناوله بناء على محتويات النشرة ومن دون استشارة الطبيب.

وتابع: هناك العديد من الحالات المرضية التي تنتج من جراء سوء استخدام الدواء مثل تناول جرعة كبيرة، أو تناول دواء غير مناسب، وفي أحيان أخرى تتسبب حتى الجرعة المناسبة بمضاعفات مرضية مثل الحساسية أو الطفح الجلدي، وقد تؤثر في عمل الكبد والكلى والجهاز الهضمي، وأيضاً قد يحدث تكسر في الدم أو نقص في عدد كريات الدم الحمراء والبيضاء أو الصفائح الدموية أو الجهاز العصبي.

كذلك فإن الأدوية التي لا تحتاج إلى وصفة طبية قد تبدو للإنسان العادي كأنها دون مضاعفات، حيث قد يكون لها آثار مرضية مثل أدوية إيقاف القيء والتي قد تسبب حدوث حركات تشنج لا إرادية لدى بعض الأطفال.

وعلق الدكتور طه على الآثار الجانبية للإسراف في تناول أدوية البرد والزكام.. وقال: «أدوية البرد والزكام تحتوى على «الامفيتامين والأندرين» والتي تعتبر من الأدوية المنبهة للجهاز العصبي المركزي، ويتناول الكثيرون أدوية البرد بكثرة بحجة أنها تجدد النشاط وفي حقيقتها فإنها تؤدي إلى ارتفاع الضغط الشريانى خاصة الشريان الرئوي، وهو ما أدى إلى وفاة بعض الرياضيين كما أنها مع الوقت تقود للإدمان، وهو ما يدفع من يعتاد عليها إلى زيادة الجرعات منها لتحقيق الشعور الذي وصل إليه أول مرة، وهو ما يؤدي إلى دخول كميات كبيرة منها إلى الجسم ومن ثم تؤدي إلى الإصابة بالتسمم الغذائي.

الامتثال لتعليمات الطبيب الحل الأمثل لتجنب المضاعفات الجانبية للمرض

من جانبه أوضح الدكتور صلاح الدين أحمد عثمان أخصائي أنف وأذن وحنجرة «أن الطبيب هو الذي يستطيع أن يحدد مدى احتياجك إلى الدواء الموصوف من عدمه، وذلك وفقًا لحالتك الطبية والأعراض التي تصاحبها، كما أن هناك بعض الأدوية التي ينبغي إيقافها بشكل تدريجي وليس فجائياً، وذلك لتأثير إيقافها العكسي على الضغط أو النبض.

وهناك آخرون ممن ينسى في بعض الأحيان تناول الدواء فيؤدي هذا إلى انخفاض فعاليته، وقد يؤدي إلى ارتفاع مفاجئ في ضغط الدم يستلزم العلاج بعقاقير وريدية بالرعاية المركزة، ومن الأهمية القصوى الامتثال لتعليمات الطبيب فيما يخص جرعات ومواقيت تناول الأدوية الموصوفة، فإذا كان قد تم وصف أحد عقاقير الضغط أو القلب.. فعليك أن تعرف ما هو وكيف يعمل ومتى تتناوله، وإذا كان الدواء يسبب آثاراً جانبية غير مرغوب فيها عليك بسؤال الطبيب عن كيفية القضاء أو التقليل من الآثار.. وأحيانًا يمكن تعديل الجرعة، بحيث يمكن أن يؤخذ الدواء في وقت مختلف، أو يمكن وصف بديل آخر للدواء.

يتهرب المريض من زيارة الطبيب بسبب خوفه من التهويل أو تجنباً لدفع الفاتورة

– وأسهبت الدكتورة منال سباعي عبد الرحيم استشارية أمراض نساء في الحديث عن التناول العشوائي والخاطئ للأدوية قائلة: «من المعروف أن كثيرًا من الأمراض المزمنة مثل مرض السكري ومرض الضغط وأمراض خشونة العظام والمفاصل

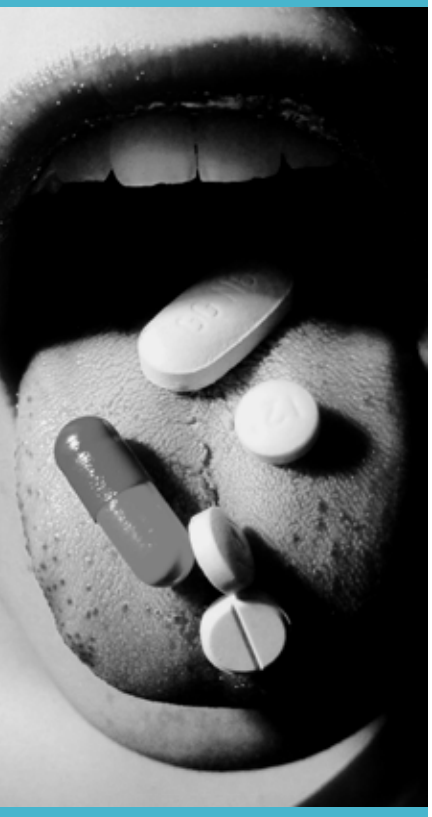

- قدّر صيادلة ومندوبو مبيعات قيمة العمولات التي يحصل عليها الصيادلة في السعودية، جراء الترويج لأدوية ومنتجات طبية لشركات معينة بنحو ٩٠ مليون ريال سنوياً.
- عدد الصيادلة في القطاعين العام والخاص في السعودية يبلغ ١٥ ألف صيدلي منهم ١٨٧٥ سعودياً بنسبة ١٢,٥٪.
- ٩٩٪ من الصيادلة العاملين في الصيدليات الخاصة هم من غير السعوديين، ومعدل الصيادلة يبلغ ٦٢,١ صيدلياً لكل ١٠٠ ألف من السكان.

تعطي بعض الصيدليات الكبيرة الصيادلة العاملين لديها أرباحاً خيالية إذا تم تسويق منتجات معينة للمستهلك.

- لا تهتم الصيدليات بفائدة المستهلك من حيث السعر الأنسب أو الدواء المفيد للمريض، وتمنح الصيدليات نسبة من قيمة الأصناف المباعة للصيدلي الذي يقوم ببيع أدوية دون غيرها تتراوح بين ١ و١٠٪.
- يتجاوز حجم سوق الدواء في المملكة ٥ مليارات ريال، بنسبة نمو تبلغ ١٠,٢ سنوياً.
- يبلغ معدل استهلاك الفرد من الدواء ٥٢ دولاراً سنوياً في دول مجلس التعاون الخليجي، ويقدر استهلاك الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون من الدواء بنحو ١,٥٪ سنوياً من الاستهلاك العالمي.
- تبلغ قيمة الاستهلاك العالمي من الدواء أكثر من ٣٠٠ مليار دولار سنوياً.

والعمود الفقري تستلزم أن يقوم المريض بتناول جرعات محددة من أدوية معينة لفترات طويلة وبشكل شبه يومي. ولكن الواقع يقول إنه بغض النظر عن شدة المرض فإن كثيراً من المرضى لا يقومون بتناول هذه الأدوية بالشكل الصحيح، وبالتالي فإن ذلك ينعكس سلباً على نتائج الخطة العلاجية وعلى حياتهم بشكل عام، وأشارت إلى وجود استخدام عشوائي وخاطئ للأدوية من قبل غالبية الأشخاص، حيث يقوم المريض بطلب دواء (معين) من الصيدلية كان قد تناوله سابقاً أو سمع عنه من أحد أصدقائه، وفي حالات أخرى يشرح حالته ويشخص مرضه لوحده طالباً من موظف الصيدلية الدواء المناسب، وبذلك يتهرب من زيارة الطبيب الأخصائي إما بسبب خوفه من تهويل الطبيب لمرضه أو تجنباً لدفع الفاتورة. وفي حالات أخرى هناك بعض المرضى وعند اقتراح أدوية محددة لحالتهم المرضية بهدف مساعدتهم يلجؤون إلى اختيار جزء منها بحجة فهمهم واختصاراً للعلاج، مثل تناول دواء السعال وتجنب دواء المضاد الحيوي الأمر الذي ينتج عنه استمرار الالتهاب في الجسم وعدم التحسن. كما أن هناك العديد من المرضى الذين يتناولون الأدوية حسب أمزجتهم، مثل الذي يتناول الدواء لمدة يوم أو يومين الأمر الذي ينتج عنه تدمير مناعة الجسم ضد البكتيريا المسببة للمرض وفي الوقت نفسه يؤدي ذلك إلى خلق جيل جديد من البكتيريا المقاومة للمضاد الحيوي. واستطرقت قائلة: هناك العديد من الأشخاص وللأسف الشديد لا يلقون ولو نظرة خاطفة على النشرة الطبية المرافقة للدواء بحجة أنها ورقة زائدة في علبة الدواء مع أن هذه الورقة تشرح كافة التفاصيل عن الدواء ومضاعفاته الجانبية.

الفرق بين الاستخدام العشوائي الصحيح ونظيره الخاطئ

وأوضح الصيدلي الدكتور فهمي عماد محمود، أن هناك استخدامًا عشوائيًا للأدوية التي تصرف من دون وصفة طبية كأدوية السعال والزكام والصداع، كما أن بعض الأفراد يرتاحون لاستخدام دواء معين ويستمرون في تناوله عند إصابتهم بالحالة المرضية.

وأضاف: إن هناك استخداماً عشوائياً صحيحاً لبعض الأدوية وآخر عشوائياً خاطئاً، حيث إن تناول حبة "بندول" على سبيل المثال يعد استخداماً عشوائياً صحيحاً، أما

تناول أكثر من ثماني حبات في اليوم الواحد من أدوية مسكنة شهيرة فإنه يعد استخدامًا عشوائياً خاطئاً وخطيراً لأنه قد يؤدي إلى حدوث التسمم.

كما أن الخلط في تناول أكثر من دواء دون استشارة الطبيب لعلاج الحالة المرضية ذاتها يؤدي إلى مشكلات صحية وأعراض جانبية، في حين أن الإكثار من جرعة الدواء ليس إيجابياً كما هي الحال عند إصابة الفرد بالكحة اعتقاداً منه تسريع الشفاء، وهذا ما ينطبق على حالة الأفراد الذين لا يلقون ولو نظرة سريعة على النشرة الطبية المرافقة للدواء.

كما بين دور الصيدلاني في إعطاء الأدوية وقال:«نحن نقدم أدوية آمنة للمريض بعد طرح عدة أسئلة عليه مثل الأدوية التي تناولها من قبل، وفي حالات معينة نمارس دور الطبيب خاصة عندما يطلب شراء أدوية المسكنات البسيطة، حيث إن هناك أدوية لا تضر بالصحة لكنها غير نافعة وفي حالة الأدوية التي لها أضرار جانبية لا نبيعها لأي مريض إلا في حالة تقديمه لوصفة طبية عليها ختم وتوقيع الطبيب ويقتصر دورنا على شرح كيفية تناول الدواء وتقديم النصح للمريض.

العلاج سلاح ذو حدين أنت من يقرر توجيهه

وتحدث الصيدلاني سعد بن محمد الرفاع الذي يعمل في مستشفى اليمامة بالرياض قائلاً: «من المؤكد أن صرف الأدوية وتناولها دون استشارة الطبيب قد يحدث أضراراً على المدى القصير أو الطويل، وقد تخفي هذه الأدوية الأعراض الأساسية

للمرض الحقيقي. إذ كما هو معروف هناك العديد من الأمراض التي تتشابه في مظاهرها التشخيصية تختلف في طبيعة المرض والعامل المسبب له.

وتجنبًا للفوضى التي تحدث في الصيدليات والتي قد تصل إلى حد أن يقوم مساعد غير مختص بصرف الأدوية بدلًا من الصيدلي، فلهذا ننصح الجميع بعدم تناول أي دواء إلا بعد استشارة الطبيب، وعدم تناول الفيتامينات وغيرها إلا إذا دعت الضرورة التي يحددها الطبيب دون غيره. فالدواء سلاح ذو حدين ولأنه لا يوجد أي دواء آمن تمامًا، نقول إن تناول الدواء دون رأي الطبيب قد يسبب الأضرار التي لا نتمناها لأحد. إنها دعوة للسلامة والتمتع بالصحة بعيدًا عن المرض.. ولكل داء دواء، والأدوية في مضمونها عبارة عن مواد كيماوية تستخدم في علاج الأمراض المختلفة.. ولو استعملت في غير الغرض الموصى به قد تسبب أضرارًا بالغة لمتعاطيها.. لذا يجب عدم تناول أي عقار إلا بأمر طبي.

الاستخدام العشوائي لمستحضرات التجميل يسرع في ظهور علامات الشيخوخة

وفي ذات السياق تطرق استشاري الأمراض الجلدية والتناسلية د. وجدي الليثي بقوله:

«إن الوقت الراهن يشهد إقبالاً شديداً على استعمال مستحضرات التجميل باختلاف وتعدد أنواعها وبلد المنشأ، وأسعارها خاصة بين السيدات، كما أن توافرها في الأسواق وبأسعار ضمن قدرات الغالبية يزيد من فرص اقتنائها واستعمالها، وذكر الليثي أن إحداهن أخذت علاجاً من الصيدلية لتفتيح البشرة.. وانعكس ذلك على بشرتها وتعاني من الحبوب والبقع السوداء منذ (٧) سنوات، ولم تنته من المشكلة، بسبب هذا التهور في شراء مستحضر لا يتناسب مع بشرتها.. وأفاد بأنه لا تكاد تكون هناك شابة أو امرأة وشغلها الشاغل العناية بجمالها أو حماية هذا الجمال عبر أدوات ووسائل شاعت وكثرت حتى باتت تنفق مبلغاً ليس بالقليل على شراء مستحضرات ومساحيق التجميل، وكما أن لهذه المواد إيجابياتها فإن لها أيضاً سلبياتها على الجلد والبشرة، إذا أسيء استخدامها، عدا أن هناك أنواعًا تشمل تركيبات تؤدي إلى أمراض جلدية وغير ذلك. كما أن حدوث البثور بعد استعمال مستحضرات التجميل سببه وجود جزئيات ذهنية كثيرة تعمل على غلق فتحات الغدد الذهنية الجلدية، وتسبب ظهور الرؤوس البيضاء كما هو الحال في حالات حب الشباب.. مما يجعل الشاب أو الفتاة يقبل على شراء أدوية ومستحضرات لإزالة هذه البثور دون الرجوع إلى طبيب، والأمر الآخر أن المصابين وبعد إعطائهم الوصفة، نجد منهم عدم الالتزام بأخذ مواعيد الدواء، ما ينعكس سلبًا على البشرة ويتضاعف المرض أو يتفرع منه مرض آخر، وهذا أمر في غاية الخطورة، فيجب الالتزام التام بأخذ مواعيد الدواء وبنفس الكمية التي يحددها الطبيب المختص.. ومن خلال تجربتي الطويلة في الجلدية تبين أن هناك الكثير من الحالات المرضية سببها العشوائية في استخدام العلاج والوصفة الطبية المحددة.. ويعتمد ذلك على التشخيص والعلاج المناسب والالتزام بمواعيد الدواء. ويرى الدكتور الليثي، أنه وفي الوقت الحالي اتجهت فيه الصناعة إلى تحضير أنواع مختلفة من المواد التجميلية التي يراد منها العناية بالجلد وصحته والتي لاقت أسواقها رواجاً، إلا أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الكثير منها ضار ويسبب مشاكل جلدية، موضحًا أن هناك الكثير من كريمات التجميل المفيدة للجلد والتي تنتجها شركات عالمية معروفة، فمنها ما يستخدم لترطيب البشرة والجلد وتغذيتهما ومنها ما هو للوقاية من الشيخوخة وحماية البشرة مما تتعرض له من العوامل البيئية كالشمس الحارقة والجفاف والرطوبة وعوامل أخرى عديدة، كذلك يجب تجنب استعمال أدوات التجميل المنتهية الصلاحية أو غير الأصلية حيث إنها قد تتغير تركيبتها الكيميائية مما يؤدي إلى حدوث بعض الأمراض مثل الحساسية، مضيفاً أنه لو جرى استعمال مواد التجميل والكريمات بصورة سليمة ووفق ما يتناغم والبشرة فإن ذلك يغذي الجلد، كما أن استعمال

تناول الدواء بحسب المزاج يؤدي إلى خلق جيل جديد من البكتيريا المقاومة للمضاد الحيوي

ثالوث المعرفة الواجبة طبياً (ماهية الدواء - كيف يعمل - وأوقات تناوله)

تناول أدوية البرد بكثرة يؤدي إلى ارتفاع الضغط الشريانى خاصة الشريان الرئوي، ويقود إلى الإدمان

مساحيق التجميل وتفتيح البشرة تؤدي إلى آثار جانبية خطيرة

سيدة تعاني من مرض جلدي منذ (٧) سنوات بسبب تهورها في استعمال مسحوق لا يتناسب مع بشرتها

مع مرور الوقت هل يمكن للمريض أن يكون طبيب نفسه؟!

الرجال للعطور بعد الحلاقة يعمل على بعث رائحة ذكية إلى جانب تطهير الجلد والبشرة. وأضاف أن استخدام أدوات التجميل باعتدال وبطريقة مدروسة مع استشارة ذوي الاختصاص سوف يحافظ على بشرة نضرة ويؤخر ظهور علامات الشيخوخة، لكن في حالة استخدام هذه المستحضرات بطريقة غير صحيحة وبكثرة ودون معرفة النوعية المستخدمة فإن تأثيرها سوف يساعد ويسرع ظهور علامات الشيخوخة وظهور التجاعيد في البشرة خاصة حول العينين والجبهة وحول الشفاه والرقبة مع ارتخاء في الطبقات الجلدية التي سوف تؤدي إلى ترهل البشرة خصوصاً في الألياف الموجودة في الأدمة والنسيج الدهني الشحمي.

الدواء المفيد قد يتحول إلى عقار ضار

من جانبه أوضح الدكتور حسين علي زامل استشاري الأمراض الباطنية في أحد المراكز الطبية الخاصة قائلاً: «هناك أدوية تستعمل في حالات طبية محددة وبوصفة خاصة، لكنها تستعمل أحيانًا بشكل سلبي وبدون وصفة طبية مما يؤثر بشكل سلبي على الجهاز العصبي محدثة أعراضاً غير طبيعية نتيجة للاستعمال غير الطبيعي لهذه الأدوية. كما أن جميع هذه الأدوية عبارة عن مركبات كيميائية حتى الأدوية البسيطة جدا إذا أخذت بكثرة فإنها ستؤثر على المعدة وتعمل على تهيجها وفي بعض الأحيان تسبب تقيحاً، حيث تؤدي إلى الإدمان وتسبب مشاكل عصبية ونفسية».

ويرى د. حسين أن الطريقة المناسبة لتناول هذه الأدوية هي من خلال الوصفة الطبية، ولا يغفل الضيف أهمية الجانب التوعوي في معالجة هذه المشكلة ويقول: «التوعية الدائمة مهمة سواء لأفراد المنزل أو طلاب المدارس والمجتمع حول الأدوية وسوء استعمالها بشكل عام حتى أدوية المضادات الحيوية والمسكنات المخدرة، والإشارة إلى خطورتها وسوء استخدامها». وإن ما نهدف إليه هو التنبيه إلى أن الدواء الذي يكون مفيداً يتحول إلى عقار ضار إذا لم نتقيد بالتعليمات المذكورة فيه وبتعليمات الطبيب والصيدلي وعلينا عدم تناول الأدوية بشكل عشوائي.

المريض طبيب نفسه.. والصيدلاني موازٍ لدور الطبيب في بعض الأمراض

وفي ذات السياق أكد الأستاذ عوض السويدين، مدير قسم المبيعات بإحدى شركات الأدوية قائلاً: مع وجود الإنترنت ووسائل الإعلام، بات الفرد على دراية وإطلاع على كافة الأدوية، ومع مرور الوقت يمكنه أن يكون طبيب نفسه في حالة تكرار الحالة المرضية وإعادة استخدام الدواء ذاته مثل المضادات الحيوية وأدوية خفض الحرارة.

وبين عندما يشتد الألم الحاد على أي شخص يسارع إلى تعاطي مسكنات الألم والتي يباع أكثرها في الصيدليات بدون وصفة طبية وعلى الرغم من لجوء غالبية المرضى إلى المسكنات، وهذا خطأ كبير إذ يؤكد الأخصائيون أن

هذا التصرف يضر بهم كثيراً على المدى البعيد، ويؤثّر على صحتهم سلبياً. وبالنسبة للوعي لدى الأفراد فإن الكثيرين يدركون أهمية اطلاعهم على تركيبة الدواء ومضاعفاته الجانبية وغيرها الموجودة في النشرة الطبية المرفقة حيث تؤكد لهم ضرورة قراءتهم لها إلى جانب توضيح وشرح الأعراض الجانبية للدواء.

أيضًا يجب الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المواطنين بهذا الجانب المهم الذي يتعلق بالصحة مباشرة.. وحقيقة فإن شركات بيع الأدوية غير معنية بقراءة المريض للنشرة المرفقة من عدمها، بل إنها ترفق هذه النشرة مع أي دواء حتى لو كان "بندول" لتبقى في الجهة الآمنة في حال حدوث أي حالة مرضية نتيجة الأعراض الجانبية مع أنها قد لا تصيب الأشخاص كافة حيث إن مرضى السكري على سبيل المثال لا نقول لهم اقرؤوا النشرة الطبية لأنهم يشترون الدواء حسب التشخيص الذي أجراه الطبيب.

وأكد السويدين أن أفراد المجتمع أصبح لديهم وعي عند استخدام الأدوية، كما أنهم يعتبرون الصيدلاني موازياً للطبيب في تشخيص الحالة المرضية ووصف الدواء المناسب نتيجة الثقة جراء تكرار شراء المريض للدواء من ذات الصيدلية. ويضيف: هناك بعض السيدات بالتحديد يقمن بدور الطبيب عندما يمرض أطفالهن وذلك من الخبرة التي تكتسبها الأم عند إصابة طفلها بالحرارة المرتفعة أو الزكام أو السعال حيث تكون أدوية علاج هذه الحالات المرضية معروفة للأم وموظف الصيدلية على حد سواء إلا أنه يحبذ فحص الطبيب للطفل لزيادة الأمان.

دراسات علمية

وجد باحثون في جامعة متزوري في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دراسة علمية عدة طرق تساعد على انتظام المرضى على أخذ أدويتهم أن الطرق الفعالة أدت إلى مضاعفة انتظام المرضى على أخذ أدويتهم بمعدل ثلاثة أضعاف عما كانوا يقومون به.

وقد بينت الدراسة بأن الطرق الحديثة تتضمن تفصيل الخطة العلاجية وطريقة إعطاء الدواء وأوقات إعطاء الدواء لكل مريض على حدة بحيث تناسب طريقة حياته ومواعيده وإصابته بأي أمراض أخرى لديه.

وجاءت دراسة طبية حديثة لتؤكد أن العقاقير المسكّنة للألم والشائعة الاستعمال قد ترفع ضغط الدم، ومن ثم تؤدي لزيادة احتمالات الإصابة بأمراض القلب بين الرجال.

وأشارت الدراسة إلى أن تناول المسكنات بشكل يومي يؤدي لرفع ضغط الدم، وفق ما جاءت به نتائج الدراسة التي تناولت فحص ٢٣٥ شخصاً من الرجال يتناولون تلك العقاقير خلال معظم أيام الأسبوع مقارنة بغيرهم ممن لا يتعاطونها، وقد زادت احتمالات إصابة المتعاطين بارتفاع في ضغط الدم بمقدار الثلث عن الرجال الذين لم يتناولوها.. كما أكدت دراسة حديثة أن هناك أنواعاً معينة من المسكنات ربما تزيد من مخاطر التعرض للإجهاض لدى النساء.

وأثبتت دراسة حديثة أخرى أن تناول المسكنات يزيد من احتمال إصابة الرجال في منتصف العمر وكبار السن بمشكلات ضعف جنسي، وتشمل قائمة هذه العقاقير المستخدمة على نطاق واسع.

من موقع الهيئة العامة للغذاء والدواء

يمكن تصنيف الأعراض الجانبية إلى نوعين هما:

- أعراض جانبية متوقعة وهي امتداد لخواص الدواء وتأثيره على الجسم وغالباً ما تتم معرفتها قبل تسويق الدواء وتكون ملحقة بالنشرة الداخلية للدواء.
- أعراض جانبية غير متوقعة وغير معروفة الأسباب قد لا تكون في الغالب امتداداً لتأثير الدواء، وليس لمقدار الجرعة أو طريقة تناول الدواء دوراً في حدوثها وحدوث هذه الأعراض الجانبية نادر، إلا أنها لو حدثت قد تؤثر على مستخدمها.

- هل تحدث الأعراض الجانبية مباشرة بعد استخدام الدواء؟

يعتمد حدوث الأعراض الجانبية على طبيعة الشخص وطبيعة الدواء وقد تحدث بعض الأعراض الجانبية مباشرة بعد تناول الدواء مثل الحساسية وقد يحتاج بعضها الآخر إلى أيام أو أسابيع، مثل الطفح الجلدي ومشاكل تقرحات المعدة في حال تناول بعض المسكنات.

- لماذا لا يكتف بالمعلومات الواردة من الدراسات السريرية قبل التسويق؟

الدراسات السريرية طريقة فعالة للتأكد من فاعلية الأدوية ومأمونيتها وتقييم نسبة خطورتها مقارنة بمنفعتها، لكن عدد المرضى ومدة الدراسة قد لا يكونان كافيين في أغلب الحالات لاكتشاف الأعراض النادرة إلا بمعدل قليل.

يمكن تلخيص عوائق استخدام الدراسات السريرية في معرفة الأعراض الجانبية بما يلي:

- قصر مدة الدراسات، محدودية عدد الأشخاص المشمولين بالدراسة، قلة دواعي الاستخدام المصرح بها، أو إجراء الدراسات السريرية على أشخاص طبيعيين أو أشخاص مصابين بمرض واحد مما لا يعكس الاستخدام الفعلي للدواء، عدم شمول عينة الدراسة السريرية جميع فئات المجتمع.

- ما هي العوامل التي يمكن أن تؤثر على جودة الأدوية والمستحضرات العشبية؟

الكثير من العوامل قد تؤدي إلى التأثير على جودة المستحضرات ومنها :

- استخدم مواد أولية غير جيدة في التصنيع ، خطأ في تصنيع المستحضر بشكل عام أو في أحد تشغيلاته، خطأ في التغليف مثل كتابة اسم مستحضر آخر أو تغيير تركيز الدواء، خطأ في النقل والتخزين كعدم مراعاة درجة الحرارة والرطوبة والتعرض للضوء، استخدام بعض المصنعين لأسماء وأشكال مستحضرات أخرى مما يجعل التفريق بينهما صعباً.

كرسي أبحاث الأمان الدوائي

قام كرسي أبحاث الأمان الدوائي في جامعة الملك سعود بدراسة بحثية بالتعاون مع وزارة الصحة في (استخدام الأدوية بدون وصفة من قبل مرتادي الصيدليات الأهلية بمدينة الرياض)، وجاء البحث سعياً للارتقاء بمستوى الأمان الدوائي في الصيدليات الأهلية، وذلك لأن صرف الدواء بدون وصفة للأدوية التي يُلزم النظام صرفها بوصفة يعتبر خطراً قد يهدد حياة المريض لما قد يترتب عليه من إساءة استخدام الأدوية وحدوث آثار جانبية أو تعارض للأدوية.

وقد بدأ الفريق البحثي المكون من ١١ باحثاً بالكرسي وترأسه الدكتور هشام الجضعي المشرف على الكرسي بدراسة مسحية بغرض معرفة حجم المشكلة وسلوك المرضى، وأسباب استخدام الدواء بدون وصفة، واستهدفت الدراسة نمطَ استخدام مرتادي الصيدليات الأهلية بمدينة الرياض للأدوية وحصولهم على المعلومة الدوائية.

وأجريت الدراسة على عينة من ٤٢٨ مريضاً في مدينة الرياض ارتادوا الصيدليات الأهلية في أحياء متعددة من المدينة، وصمم استبيان الدراسة بعد مراجعة الأبحاث العالمية المختصة، وتم اختبار دقة الاستبيان ومصداقيته على عينة أولية من المرضى، فيما قام خمسة من الباحثين الذين أجري لهم التدريب اللازم بالتواصل مع المرضى الذين اشتروا دواء من الصيدلية وطلبوا منهم المشاركة في الدراسة.

ومن النتائج التي توصل إليها البحث أن نسبة صرف الدواء من دون وصفة بلغت ٣٠٪ من مجموع صرف الأدوية التي تتطلب وصفة طبية، وأنه على عكس المتوقع لم يكن الجانب المادي (أي توفير أجور زيارة الطبيب) هو الدافع الرئيس لشراء الدواء بدون وصفة. كما أظهر البحث أن ٥٤٪ من عينة البحث اشتروا أدوية لا تحتاج لوصفة طبية، وأن ٤٦٪ منهم اشتروا أدوية تحتاج إلى وصفة، وأن الصيادلة صرفوا لما نسبته ١٤٪ منهم أدوية بدون وصفة مع أنها أدوية يتطلب صرفها وصفةً طبية، ولاحظ الفريق أن هناك صرفاً لأدوية نفسية وأدوية تسبب النشوة لمستخدميها، وكان ذلك بكميات كبيرة في بعض الأحيان، ومن المتوقع أن يكون هناك استخدام سيء لهذه الأدوية، ووجد أن ٢٤,٩ ٪ فقط من عينة الدراسة يعتقدون أن شراء الأدوية بدون وصفة طبية طريقة غير آمنة لاستخدام الدواء.

وأوصى فريق البحث بأهمية ضبط صرف الأدوية بوصفة طبية وعدم حصر ذلك على المضادات الحيوية بل يجب أن يشمل الأدوية النفسية والأدوية التي تكون مظنة سوء استخدام من المريض.

معاناة المواطنين نتيجة الاستعمال الخاطئ للأدوية كلما زادت الجرعة تفاقمت الحالة

تلقى الأدوية المسكنة وخصوصًا الأدوية المسكنة لآلام الرأس إقبالاً منقطع النظير من قبل المرضى، وفي هذا الصدد يقول صالح بن عايض السبيعي: «من أكثر الأدوية التي أستخدمها مسكن مشهور جداً، فعندما يلازمني صداع الرأس «تقريبًا بشكل يومي» فإنني لا أتردد في استعماله، ففي البداية كنت أتناول قرصًا واحدًا، وبعدها زدت الجرعة إلى قرصين، أما في الوقت الحاضر أصبحت أتناول ٣ أقراص وذلك لضعف تأثيرها حالياً.

أعراض جانبية غير متوقعة

أما فهد عبد الله السالم والذي ما زال يعاني من انفلونزا بسبب الأدوية التي يتناولها حسب مزاجه فيسرد قصته مع تلك المسكنات قائلاً: «تعودت أن أتناول أدوية محددة في حال إصابتي بالزكام وارتفاع درجة الحرارة، إلا أن هذه المرة لم يكن للأدوية المحددة أي مفعول إيجابي، حيث أصبت بأعراض جانبية لم أتوقع حدوثها مثل السعال الشديد والمغص المعوي والقيء. وتابع: أعرف أنني لن أتعلم من هذه التجربة لأنني مازلت أتناول الأدوية ذاتها وأعتقد في مقولة أنني طبيب نفسي. وأنصح إخواني بعدم التمادي في تعاطي تلك الأدوية لأن آثارها الجانبية سيئة للغاية.

درس على حساب الصحة

ويقول تركي بن ناصر السهلي إنه منذ بضعة أيام تناول طعاماً أدى إلى إصابته بالتسمم ومع ذلك لم يذهب إلى الطبيب بل ذهب إلى الصيدلية التي يشتري منها أدوية بشكل دائم، إلا أنها وفي هذه المرة على حد قوله أخطأ عامل الصيدلية في تشخيص حالته وأعطاه دواء أدى إلى تفاقم حالته الصحية مما اضطره الذهاب إلى المستشفى، مضيفاً : إن هذا درس سأتعلم منه بقية حياتي.

ونصح أصدقاءه بعدم تناول أية أدوية حتى لو كانوا ذوي خبرة في الأمر لأنهم غير مطلعين على العلاج المناسب لأي حالة مرضية حتى لو تكررت لديهم أكثر من مرة.

المريض حقل تجارب للأدوية الجديدة

ويرى محمد بن نايف الأسمري، أن الأطباء والصيادلة على حد سواء يستخدمون المرضى في بعض الأحيان كحقل تجارب لبعض الأدوية خاصة الجديدة، ففي إحدى المرات أعطاني الطبيب حقنة للحساسية دون أن يسأل إذا كنت أعاني من أية حساسية في جسدي، ومن ثم فوجئت بحدوث انتفاخ في وجهي، ومنذ ذلك الوقت أصابني هاجس من الأطباء الذي يخطئون في التشخيص والعلاج فأصبحت أتناول الدواء الذي اعتدت عليه، وفي حال عدم تحسن صحتي أذهب إلى الطبيب لكن بعد تجربة عدة أنواع من الأدوية. وذكر محمد أنه يقرأ النشرة الطبية المرفقة مع الدواء بشكل مفصل بهدف معرفة الأعراض

الجانبية ومكان التصنيع وعدد الجرعات المسموح بها وغير ذلك.

التوعية الصحية ودور وسائل الإعلام

ويضيف الإعلامي الأستاذ مطلق محمد المطلق أحد منسوبي صحيفة الجزيرة قائلاً: «كلنا يعلم دور التوعية الصحية في إثراء الوعي الصحي لدى الأفراد والمجتمعات والرقي بهم نحو أنماط حياتية صحية سليمة تقل معها تلك الأمراض التي تفتك بمجتمعاتنا لو أحسنا توعية المجتمع من خطورتها وكيفية الوقاية منها وذلك من منطلق الحكمة القائلة «دينار وقاية خير من قنطار علاج»

ورغم انتشار المستشفيات والمراكز الصحية في أرجاء مملكتنا الحبيبة إلا أننا ما زلنا نلاحظ انتشار كثير من الأمراض وزيادة عدد المرضى المصابين بها كالسكري وأمراض القلب والسرطان وغيرها مما يجعل ذلك عبئًا كبيرًا على وزارة الصحة لمعالجة كل هؤلاء وتحمل تكاليف علاجاتهم الباهظة... ويعتبر قلة المتخصصين في مجال التوعية الصحية على مستوى وزارة الصحة من أهم تلك المعوقات، إذ أن معظم رؤساء هذه الأقسام تجدهم فنيين، كفني تمريض أو فني أشعة أو فني وبائيات فكيف سيكتب النجاح لهذه الإدارات كون من يقوم بمهامها من غير ذوي الاختصاص الذين لا يفقهون في هذا المجال إلا توزيع المنشورات والمطبوعات التوعوية فقط، فالدور التوعوي لا يقتصر على ذلك فقط، أضف إلى ذلك عدم المتابعة المستمرة لتفعيل دورها في قطاعات الرعاية الصحية، كما كان سابقًا وعدم تنظيم دورات ومحاضرات في المدارس والجامعات والإدارات الحكومية بالتنسيق مع وزارة الصحة أو أي جمعية أو منظمة تهتم بهذا المجال المهم، ويتضح لنا جليًا القصور الواضح في الإعلام المرئي والمقروء في الرقي بسلوكيات هذا المجتمع الصحية السليمة.. إننا لو حصلنا على توعية صحية متكاملة بشكل صحيح لخفضت المليارات التي تصرفها الدولة على الأدوية، ومن هذا المنبر نناشد وزارة الصحة وضع خطة إستراتيجية لتفعيل دورها التوعوي الصحي ودراسة مناطق القصور فيه وزيادة عدد المبتعثين في هذا المجال والحث على استحداث الجمعيات والمنظمات التوعوية وتسهيل القيام بواجباتها ومتابعة هذه الخطط الإستراتيجية على أرض الواقع متابعة جادة.. وبالنسبة للصحف المحلية أو وسائل الإعلام الأخرى فإن الغالبية ترحب بكل ما من شأنه خدمة وتوعية المجتمع، وتطرح المبادرات وتغطي الندوات والمؤتمرات الصحية بشكل عام، وتبقى المسؤولية الكبرى على وزارة الصحة.

... وبعد، فالأمر واضح والنصائح معروفة وما ذكرناه هنا من أمثلة لمرضى عانوا من استهلاك دواء لم يوصف لهم من طبيب مختص أو بناء على فحوصات وأشعات وتحاليل طبية واجبة وإنما تناولوا الدواء فقط لأن صديقاً أو قريباً او صيدلانياً أو زميلاً مدح له الدواء وقال له إن له نتائج ايجابية حدثت مع ذلك الشخص الذي نصحه، مع أن ذلك لا يضمن بالضرورة أن يؤتي هذا العلاج نفس تلك النتيجة الإيجابية مع المتعاطي الجديد فالأجساد تختلف والخلايا والميكروبات والفيروسات نفسها تختلف من بيئة لأخرى وعاماً بعد عام حتى مرض الشتاء الشهير (الانفلونزا) ليس له تطعيم – برغم إدعاء البعض ذلك - كما قال أطباء ثقات لأن فيروس الانفلونزا يتغير من عام إلى عام. فسبحان الله الذي خلق الداء وخلق له الدواء وجعل له أسبابا من علاج ومشفى وأطباء وغيرهم. عزيزي جرب في كل شيء إلا صحتك فقد تكون آخر التجارب وتندم وقت لا ينفع الندم.

العشوائية في تناول أدوية لبعض الأمراض يؤدي إلى الوفاة

هل أصبح الصيدلي يؤدي دورًا موازيًا للطبيب؟

الثقة بين الصيدلي والمريض تناغم يشوبه الحذر

مصطفى بكري عضو مجلس الشعب المصري:

العلاقة بين مصر والمملكة تضرب بجذورها في عمق التاريخ وعلى من يسئ للمملكة التوقف فوراً

حوار: مستجاب عبدالله - القاهرة

أكد عضو مجلس الشعب المصري مصطفى بكري أن المملكة العربية السعودية دولة شقيقة - لعبت وما زالت – دوراً لا يمكن إنكاره في مساندة مصر، إضافة إلى تميز السياسة السعودية بالحكمة الشديدة في التعامل مع الملف المصري، وعلى الجميع أن يتوقفوا عن الإساءة لها.

وأشار إلى أن خيار الاستقرار التشريعي والدستوري هو الطريق الوحيد للخروج من الحالة التي تمر بها مصر حالياً.

ولفت في حواره مع مجلة (الشورى) إلى ضرورة الحد من التظاهرات الفئوية والتي تؤدي إلى فوضى اجتماعية وتعطل الإنتاج، وشدد على دور وسائل الإعلام المهم في هذه المرحلة. فيما يلي تفاصيل الحوار:

احترام الشرعية والقانون يؤدي إلى استكمال المرحلة الانتقالية بسلام

الأوضاع الأمنية أصبحت سيئة للغاية ويجب السعي الدؤوب لوقف الانفلات الأمني والأخلاقي

في ظل الحراك السياسي الحالي متى يعود الهدوء إلى مصر لتأخذ دورها على جميع الأصعدة؟

أنا أعتقد أن مصر مطالبة في هذا الوقت لأن تتبنى خيار الاستقرار.. خيار الاستقرار التشريعي والدستوري وأيضاً الأمن فالبلاد تمضي نحو الهاوية سريعاً وكأن هناك من يريد إشعال النار ليحرق الأرض ويحرق البشر، نعم كلنا مع الثورة وكلنا كنا صناع الثورة ولكن هناك فارقاً كبيراً جداً بين الثورة والفوضى.. ما يحدث الآن هو ضرب للثورة وقضاء عليها ويفتح الطريق أمام الفوضى.. وكأننا أمام مخطط كوندليزا رايس الذي بشرت به قبل ذلك بما يسمى الفوضى الخلاقة الذي ان حدث سيؤدي حتماً إلى تقسيم وتفتيت الوطن العربي.

وإذا لم ننتبه لهذه المؤامرة التي تحاك ضدنا جميعاً فحتماً سندفع الثمن، لكن عندما نتحدث بهذا الشكل يقولون إننا لا نريد للثورة أن تستمر.. والحقيقة أن الطريق الذي نمضي فيه الآن هو طريق قد يؤدي إلى الهاوية لأننا أمام وضع اقتصادي صعب، فالعجز في الموازنة العامة بلغ ١٤٤ مليار جنيه في حين بلغ الدين المحلي ترليون و١٧٣ ملياراً من مجموع الناتج المحلي العام والذي يبلغ حوالي ترليون و٧٥٠ ملياراً.. أي أن الدين المحلي قياساً بالناتج المحلي يساوي ٧٢,٢٪ وهذا خطر لأن الحد الأدنى كما هو متعارف عليه في الاتحاد الأوروبي هو ٦٠٪، فضلاً عن المشاكل والأزمات التي تواجهنا كل يوم، وتراجع الاحتياطي الإستراتيجي النقدي إلى حوالي ١٥,٧ مليار دولار وسيصبح خلال أشهر ١٠ مليارات دولار أي أننا لا نستطيع أن نستورد مواداً غذائية أو بترولية، وهنا سنكون أمام أزمة حقيقية قد تدفع بثورة جياع في الشارع لأن معدل البطالة في ازدياد، هناك ٩ ملايين مواطن مصري هم عمال اليومية توقفت أعمالهم منذ الثورة وحتى الآن.. كل هؤلاء بالتأكيد مشاريع لفوضى قد تحرق كل شيء.

إذن كيف يعود الهدوء؟

في كل الأحوال نحن نريد بالفعل أن يتم الاستقرار سريعاً على ثلاثة قواعد أساسية:

الأول: احترام الشرعية والقانون بما يؤدي إلى استكمال المرحلة الانتقالية، بمعنى أننا في حاجة الى دستور جديد يجب أن يتم إعداده وانتخابات رئاسية، كما أننا في حاجة إلى عودة قوات المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى ثكناتها وتولي رئيس جديد منتخب مهام السلطة في البلاد وبالتالي تنتهي المرحلة الانتقالية.

الأمر الثاني الحد من التظاهرات الفئوية التي تؤدي إلى فوضى مجتمعية وتعطل الإنتاج وتفرض شروطا على الحكومة الانتقالية قد لا تكون مستعدة لتنفيذها الآن خاصة فيما يتعلق بالاستحقاقات

المالية.

الأمر الثالث السعي الدؤوب لوقف الانفلات الأمني والأخلاقي، فالأوضاع الأمنية أصبحت صعبة في البلاد، كما قال رئيس الوزراء إن هناك ١٠ ملايين قطعة سلاح موجودة في مصر ومعدلات الجريمة تتزايد ونوعية الجريمة مختلفة ولم نكن نشهدها في الشارع من قبل.

إذا استطعنا أن نضبط الأمن وندفع بعجلة الانتاج وأن نحتكم إلى القانون بالقطع ستمضي الثورة في طريقها وسيعاد بناء الدولة المصرية التي تهدمت بعض أجزائها ومؤسساتها.

- هناك دول برزت على الساحة الإسلامية ولها دور بارز وجهود كبيرة مثل تركيا، فأين مصر من هذه الجهود؟

في فترة الثلاثين عاماً وخلال حكم النظام السابق دفعنا جميعاً الثمن بلا استثناء، دفعنا الثمن بعرقلة صعود هذا الوطن ونهوضه، كانوا يريدون مصر على مقاسهم مقزمة ولا يكون لها دور حيوي على الساحة العربية والإسلامية، فكنا نتابع الأحداث وكأننا غير معنيين بها.. لم تكن مصر لاعباً قوياً على المسرح الإقليمي ولا على المسرح الدولي كما كان الأمر في فترات سابقة، فدولة مثل تركيا تحاول وتسعى ان يكون لها دور محوري وتتدخل في حل كثير من المشاكل في المنطقة العربية في الوقت الذي نعجز فيه نحن عن القيام بهذا الدور حتى الآن.

ما الخطوات التي من الممكن ان تتخذها مصر للوصول الى تلك الريادة؟

مصر لابد أن تضمن استقرارها وعودة مؤسساتها والدور المصري لا يستطيع أحد أن ينكره، كل الاشقاء العرب تواقون لهذا الدور، فقط نريد أن نبدأ الخطوة الأولى في طريق النهوض.. وحتى الآن نحن انشغلنا بالحروب الكلامية وبالماركسية الجديدة نفتش في الأفكار ويُخَوّن بعضنا البعض، أصبحنا أمام معارك وأزمات داخلية وصراعات بين قوى فاعلة سواء سياسية او اجتماعية، وكل ذلك يبعثر الجهود ويؤدي إلى التراجع وليس التقدم إلى الأمام.

تحاول بعض وسائل الإعلام استغلال بعض الأخبار المغلوطة للوقيعة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية مع وجود علاقات متينة بينهما فكيف يمكن تفادي آثار هذه الأخبار المغلوطة وتجاوزها؟

الحقيقة ان هناك بعض وسائل الإعلام للأسف تلعب دوراً مشبوهاً، وسواء أراد البعض أم لم يرد فالمملكة العربية السعودية دولة شقيقة ولعبت دوراً لا يمكن انكاره في مساندة مصر كثيرا، والأشقاء السعوديون مكانهم المفضل مصر، فالسياسة السعودية تميزت بحكمة شديدة في التعامل مع الملف المصري، فكان يتوجب أن يرفع البعض أياديهم ويتوقفون عن سلسلة الهجمات وتعمد الإساءة ليس فقط للمملكة العربية السعودية ولكن للبلدان العربية وكل دول العالم ما لم تكن بالفعل دول عدوة لنا.

أما المملكة العربية السعودية فهي شقيقة وبالتأكيد هي تتعرض كما نتعرض لحملات إعلامية مسمومة هدفها زرع الفتنة وإثارة البلبلة في هذا الوقت الحيوي المهم.

كيف نضبط هذا الانفلات الأخلاقي لدى بعض وسائل الإعلام؟

هذه مسؤولية نقابة الصحفيين فيما يتعلق بالصحافة، فلا يمكننا القبول بتعريض العلاقات الاستراتيجية مع بلد بحجم السعودية إلى هذه الفوضى في التناول والمغالطات والادعاءات، فتبقى مسؤولية المجلس الاعلى للصحافة ونقابة الصحفيين وميثاق الشرف الإعلامي فيما يتعلق بالفضائيات.

النقد مباح للكل لكن الإساءة وتعمد الادعاءات المغلوطة مرفوض جملة وتفصيلاً.

ما هو دور البرلمان في إعادة الهدوء والحياة الطبيعية في مصر؟

يؤسفني القول إن خطاب بعض البرلمانيين في كثير من الأحيان يؤجج مشاعر الناس ويدفع الى حالة من الاحتقان المجتمعي والسخط العارم وهو ما أدى في النهاية إلى أن يتحدث الشارع عن أن المجلس يسعى للسيطرة على السلطة وأنه مجلس صراعات داخلية دون حل المشاكل الأساسية التي يعانيها الناس، فحينما نصل إلى هذا الشكل يجب علينا أن نضع موطئ أقدامنا مرة أخرى بشكل صحيح.. فيبدو أن نقل الجلسات على الهواء يغري البعض لإطلاق ما يعن له من مواقف وصرخات.

كل العرب تواقون لأن تعود مصر لدورها العربي

خلال حكم النظام السابق دفعت مصر الثمن في تقديم دورها على جميع المستويات

وسائل الإعلام تلعب دوراً مشبوهاً في الوقيعة بين مصر والسعودية

الزميل مستجاب عبد الله يجري الحوار مع مصطفى بكري عضو مجلس الشعب المصري

المملكة العربية السعودية دولة شقيقة وتتعرض لحملات مسمومة هدفها زرع الفتة وإثارة البلبلة

خطاب بعض البرلمانيين في مصر يؤجج المشاعر ويدفع إلى الاحتقان المجتمعي

التنسيق بين البرلمانات العربية في المحافل الدولية مهم للغاية

الأمر الثاني أن البرلمان يجب أن يفكر جيدا في كل القرارات التي يتخذها فليس معقولا ان تكون بين أيدينا قرارات كثيرة جداً ثم نعجز عن تنفيذها.

الأمر الثالث لا يصح بأي حال من الأحوال أن تكون هذه القطيعة بين البرلمان والحكومة، فالبرلمان يهدد كل يوم بسحب الثقة والحكومة تقول نحن سنقاطع لأن وزراءنا يهانون في البرلمان... هذا ما أدى إلى المزيد في ملف التوتر بين الحكومة والبرلمان.

هل هذا التوتر سيستمر حتى بعد انتخاب رئيس جديد؟

طالما لا يوجد في الإعلان الدستوري نص يعطي البرلمان الحق في سحب الثقة من الحكومة فعلينا أن ننتظر إلى أن نعد دستوراً.

كما أن رئيس الجمهورية سيأتي قريبا فلا داعي للعجلة، فيجب علينا ان نصبر حتى تسير الأمور في طريقها بشكل صحيح.

-كيف ترى آفاق التعاون العربي- العربي برلمانياً وخاصة بين مجلس الشعب المصري ومجلس الشورى السعودي؟

العلاقة بين الشعبين المصري والسعودي هي علاقة وثيقة تضرب بجذورها في عمق التاريخ، ومن ثم فإن مؤسسات الدولتين يجب أن تحاكي هذه العلاقة التي تعكسها أواصر المحبة والوشائج الاجتماعية بين أبناء العروبة في المملكة العربية السعودية وفي مصر، بأن تكون هناك زيارات متبادلة فلابد أن نطلع سوياً على تجاربنا المشتركة فيجب أن يكون هناك تواصل، وتعاون على مستوى الاتحاد البرلماني العربي الذي يضم الجميع لكن بالتأكيد التواصل المباشر ومناقشة القضايا التي تهم الشعبين عبر البرلمانين مسألة مهمة.

من الذي يمكن أن يعمل على تقوية العلاقة الحكومة أم البرلمانيون؟

الحكومة لها مسار والمنظمات الشعبية لها مسار آخر ولكن في نفس الوقت أيضاً، فالبرلمان له مسار مختلف باعتباره معبرا عن الإرادة الشعبية يستطيع ان ينجز كثيرا من

الملفات المشتركة. لأنه يعبر عن الشارع ويعكس قضاياه واذا كان هناك انسجام بين الحكومة والبرلمان فإن ذلك سوف يعود بشكل إيجابي على المواطنين.

كيف يمكن توحيد الرؤى بين المجالس النيابية العربية في الملتقيات البرلمانية الدولية؟

من المهم التنسيق بين البرلمانات العربية خصوصا أمام التحديات التي تفرضها كثير من قوى الخارج ومحاولات التدخل المباشر في الشؤون الداخلية، تارة باسم حقوق الإنسان وتارة باسم الديمقراطية وهذا كلام مرفوض.. فلكل شعب من شعوبنا تجاربه وقيمه وعاداته الاجتماعية، فلا يمكن لدولة مثل أمريكا أن تأتي وتزرع تجربتها الثقافية أو الديمقراطية في بلادنا، فهي تستخدم أسلوب زرع الفتنة في دولنا العربية عن طريق منظمات المجتمع المدني وتأتي إلينا بقيم غربية مرفوضة وتتناقض مع قيمنا السياسية والاجتماعية، فشعوبنا ليست شعوباً أمريكية أو غربية، فنحن تحكمنا عقيدة إسلامية بالأساس وتحكمنا منظومة قيم اجتماعية ومن هنا يحدث التصادم.

لكن نستطيع أن ننسق المواقف كبرلمانين عرب في إطار المنظومة الدولية لنتصدى لهذه المخططات ومواجهتها.

-الى أي مدى يمكن أن تعكس البرلمانات العربية ثقافة واحتياجات الشعوب؟

البرلمانات المعبرة عن الشعب والمنتخبة انتخابات حرة مباشرة تستطيع أن تعبر عن الناس لأنها تتواصل معهم، واعتقد أن التعبير عن أماني وتطلعات الجماهير هو الذي يعطي مشروعية لأي برلمان في التعامل مع المواطنين ومع قضاياهم الحياتية.

سياسي مصري وكاتب صحفي وإعلامي وعضو مستقل بمجلس الشعب عن دائرة جنوب القاهرة الانتخابية.

يشغل منصب رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير إحدى الصحف المستقلة.

يعتبر مصطفى بكري أحد الرموز السياسية المعاصرة حيث بدأت رحلته من فترة السبعينيات عضواً باللجنة المركزية بمنظمة الشباب الاشتراكي ثم بدأ طريقه إلى البرلمان منذ عام ١٩٩٠ إلا أنه لم يكتب له النجاح إلا عام ٢٠٠٥، وكان أحد النواب الذين تصدوا للفساد رغم عدم انتمائه إلى أي حزب سياسي حتى الآن.

أصدر مصطفى بكري العديد من المؤلفات منها: (الإرهاب الصهيوني)، (معركة ١٩٥٦- كلمات في الزمن الصعب، (فضفضة)، (العراق: المؤامرة - الخيانة – الاحتلال).

وحصل على العديد من جوائز التفوق من نقابة الصحفيين كما اختاره المنتدى العربي في بيروت شخصية العام لسنة ٢٠٠٤.

وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التركية التقى عدداً من المسؤولين والبرلمانيين

رئيس الوزراء التركي يؤكد على تطابق الرؤى بين المملكة وتركيا

رئيس الوزراء التركي مرحباً بوفد مجلس الشورى

زار وفد لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التركية جمهورية تركيا برئاسة عضو المجلس نائب رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية التركية د. مشعل بن ممدوح آل علي وعضوية كل من د.عبدالله بن محمد نصيف والأستاذ محمد رضا بن منصور نصرالله والأستاذ موسى بن محمد السليم.

وقد أجرى الوفد مباحثات سياسية وبرلمانية مهمة مع عدد من المسؤولين الأتراك، حيث استقبلهم دولة رئيس مجلس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وبحث معهم العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين.

كما التقى وفد المجلس معالي نائب رئيس مجلس الأمة التركي د. محمد صاغلام ومعالي مستشار

وزارة الدفاع الوطني لشؤون الصناعات الدفاعية مراد بايير. ورئيس الوكالة التركية لدعم وتأييد الاستثمار برئاسة مجلس الوزراء المهندس إيلكر آيجي. والنائب الأول لمدينة اسطنبول أحمد سلامه. ورئيس مجلس الأعمال التركي السعودي السيد علي بايرمول.

وتركز المباحثات خلال اللقاءات على تدعيم أوجه التعاون بين المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية الشقيقة في المجالات كافة، وبخاصة في المجالات البرلمانية.

وقد أثنى المسؤولون الأتراك على مواقف المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله- تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية وخاصة ما يجري حالياً في سوريا من قتل وتدمير بحق الشعب السوري الأعزل، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من قِبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، مشيرين للمبادرات التي قدمتها المملكة في سبيل إحلال الأمن والسلام ودعم الاستقرار في المنطقة، وإلى مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار العالمي بين أتباع الأديان الذي أكسب المملكة مكانة مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي، وقد تبين لوفد المجلس تطابق العديد من وجهات النظر مع الجانب التركي حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

من جانبه أشاد وفد المجلس بالعلاقات المتميزة التي تربط البلدين الشقيقين، والقائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والتعاون البناء، وخدمة القضايا الإسلامية والعربية. وأكد الوفد على سعي المملكة وحرصها الدائم على تطوير هذه العلاقات وتنميتها بصفة مستمرة معها.

كما بحث الوفد موضوع التعاون التجاري والاستثماري بشكل خاص وتفعيل الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين الجانبين، مشيداً بالقانون الجديد الذي صدر مؤخراً والقاضي بالسماح بتملك العقار للسعوديين في جمهورية تركيا.

وزار وفد مجلس الشورى الملحقية الثقافية السعودية في أنقره، والتقى الطلاب والطالبات السعوديين المبتعثين لدراسة عدد من التخصصات، واطلع على أبرز المشاكل والعراقيل التي تواجه الطالب السعودي في تركيا.

حيث كان في استقبال الوفد الملحق الثقافي الأستاذ الدكتور خالد بن فرج آل مطلق ومنسوبو الملحقية الثقافية السعودية.

ووجه وفد المجلس للطلاب المبتعثين كلمات أبوية حملت اهتمام ولاة الأمر بهم وما ينتظره الوطن منهم، كما قام الوفد بجولة في أقسام الملحقية والإطلاع على أعمالها وأنشطتها.

وفد المجلس أثناء لقائه بالطلاب المبتعثين للدراسة بتركيا

أمن الوطن
وقاعدة البيانات البيومترية

أ.د جبريل حسن العريشي*

أصبح التحقق من هوية الأشخاص من أهم ركائز الأمن لدى الدول والمؤسسات الكبرى، وتتعدد النظم والأدوات التي يتم استخدامها من أجل ذلك. وأقدم هذه الأنواع يعتمد على معلومة خاصة مثل كلمة السر. أما النوع الثاني فيعتمد على شيء يملك الشخص مفتاحه مثل البطاقة الذكية. وآخر هذه الأنواع وأحدثها يعتمد على الصفات الحيوية biometrics المميزة للفرد والتي يزداد اللجوء إليها لتحديد الهوية يوماً بعد يوم، في شتى مناحي الحياة، وخصوصاً في الأمن بعد أن أصبح هو الشغل الشاغل لكل الحكومات والدول والمؤسسات في ظل انتشار العصابات الإرهابية في كل أنحاء العالم.

وهذه الصفات الحيوية يتناولها علم الإحصاء الحيوي الذي يقوم بالتحقق من هوية الأشخاص باستخدام صفاتهم الفريدة التي لا يمكن نقلها للآخرين ولا يمكن للإنسان نسيانها ولا سرقتها، والتي تظهر في بصمات الأصابع، وهندسة كف اليد، وشبكيّة العين والقزحيّة، إضافة إلى بعض خصائص الوجه وملامحه، كما تتضمّن السلوكيات الشخصية مثل التوقيع والصوت ونمط الضغط على المفتاح والسير، وكل من هذه الصفات لها مميزاتها التي تتوافق مع متطلبات الأنظمة الأمنية المختلفة. فتصميم حدقة العين – على سبيل المثال- هو من المميزات الخاصة بكل شخص، وتصميم حدقة العين اليمنى للشخص يختلف عن حدقة العين اليسرى. وإذا كان يمكن للشخص أن يغير اسمه أو يعدله بصورة مشروعة أو غير مشروعة فإن حدقة عين الشخص بعد أن يتم تشكيلها عندما يبلغ الشخص عند مولده عمر ستة أشهر- لا يمكن تغييرها أو استنساخها أو تزويرها.

ويتم دمج المعلومات البيومترية مع قواعد البيانات التي تضم معلومات الأشخاص مثل الاسم وتاريخ الميلاد وغير ذلك بحيث يمكن عند الضرورة الربط بين شخص ما وبين حدث معين. ففي التحقيقات الجنائية يتم استخلاص المعلومات البيومترية من العديد من الأشياء مثل الوثائق أو العبوات الناسفة التي لم تنفجر، ثم القيام بمقارنة المعلومات المستخلصة مع الهويات المعروفة في قاعدة بيانات المعلومات البيومترية لتحديد هوية كل الذين قاموا بلمس تلك العبوة الناسفة.

وتستخدم القياسات الحيوية في إصدار جوازات السفر الإلكترونية، والتي تستهدف منع كافة أشكال التزوير والتزييف والتقليد، فجوازات السفر التقليدية التي تعتمد فقط على الصورة يسهل تزويرها بحيث لا يقدر ضابط الجوازات المسؤول على مقارنة تفاصيل حامل الجواز مع الصورة المثبتة فيه. أما الجوازات الإلكترونية فإنها تحتوي- بالإضافة إلى المعلومات الشخصية – على القياسات الحيوية المميزة للشخص والتي يتم تخزينها على رقائق إلكترونية مدمجة في صفحات الجواز. وتتضمن هذه الرقائق الإلكترونية ملامح الوجه ولون قزحية العين وبصمات الأصابع وغيرها من المعلومات البيولوجية بحيث يصبح اكتشاف التزييف أكثر سرعة وسهولة ودقة. وقد كانت أمريكا هي أول من استحدث الجواز الإلكتروني الجديد في أعقاب حوادث ١١ سبتمبر لسد الطريق أمام أي عمل إرهابي محتمل، وأي دولة ترغب في أن تنضم للنظام الأمريكي الخاص بالإعفاء من التأشيرة فعليها إصدار جوازات سفر إلكترونية. كما توصي المنظمة الدولية للطيران المدني أيضاً باستعمال الجواز الإلكتروني.

وتحتوي الرقاقة الإلكترونية على رقم يتم طباعته على الرقاقة عند إنتاجها بالإضافة إلى توقيع رقمي، وهو سلسلة من الأرقام الخاصة بتلك الرقاقة حينما يتم إصدار جواز السفر. ويتم تخزين الرقمين في مركز حكومي خاص بالمعلومات مصاحبة للمعلومات الشخصية التي تتضمنها صفحة المعلومات في جواز السفر نفسه، وحالما

يتم طبع الرقاقة يصبح تبديل المعلومات عليها مستحيلاً.

كما يزداد الإقبال على تلك الطرق البيومترية في محيط الأعمال التجارية، حيث تقوم كثير من المحلات التجارية الكبرى باستخدام بصمات الأصابع في التعامل مع بيانات بطاقات الائتمان لعملائها، والتي تم تخزينها مسبقاً، وذلك دون الحاجة لاستخدام البطاقات نفسها، مما يزيد ارتباط المستهلكين بمحلات تجارية بعينها. كما يمكن أن تستخدم لتسجيل المركبات، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية.

وتقوم بعض البنوك بتركيب أجهزة الصراف الآلي «البيومترية» في أوروبا، مما يسمح للعملاء بسحب النقود من خلال لمسة الإصبع. ويستخدم جهاز الصراف الآلي بالمسح الرقمي- الذي طرح في العاصمة البولندية وارسو- أحدث التكنولوجيا وهي «عروق الأصبع»، وهو نظام طورته شركة هيتاشي اليابانية العملاقة. ويتم فيه تمرير ضوء من الأشعة تحت الحمراء، من خلال الإصبع، للكشف عن أوردة صغيرة تحت الجلد، كي تتطابق مع الأوردة التي تم تسجيلها سابقاً، للتحقق من هوية الفرد. وهو أسلوب تقول عنه الشركة أن له نفس دقة مسح بصمة العين والذي ينظر إليه بوصفه الأسلوب الأكثر أماناً. وعلى خلاف بصمات الأصابع التي تترك أثراً من الممكن اتباعه ونسخه، فإن طريقة «عروق الأصبع» لا يمكن نسخها لأنها لا تترك أثراً، فالعروق متواجدة تحت الجلد.

وقد كانت التكنولوجيا البيومترية ترتبط دائماً بالتتبع والمراقبة والتجسس، وقد استعملها

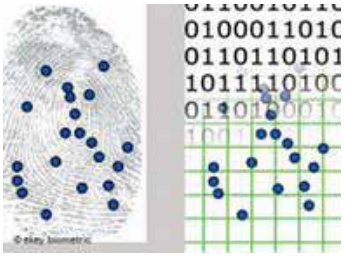

الروس منذ الخمسينات لتلك الأغراض، كما أنها هي نفسها التكنولوجيا التي يتم استعمالها منذ زمن لتتبع خطوات الحيوانات المتوحشة في الأدغال أو لمراقبة المجرمين الأكثر خطورة في بعض السجون الغربية، وكذلك لقصر الولوج إلى بعض الأماكن الحساسة على أفراد حاملين لبطاقات مهنية مجهزة برقاقات تحتوي معلومات بيومترية لهؤلاء الأفراد.

وتثير هذه التكنولوجيا احتجاجات الجمعيات الحقوقية، والهيئات المدافعة عن حماية الحياة الخاصة في الدول التي تستخدمها للتحقق من الهوية. فبعض هذه الهيئات يتخوف من أن لا تكتفي الحكومات بتجهيز الوثائق الشخصية بهذه الرقاقات، وتتعداها إلى أبعد وأخطر من ذلك بزرع هذه الرقاقات في جسم الإنسان نفسه أو «ترقيق الإنسان»، خصوصاً وأن هناك من الشركات المتعددة الجنسيات من يطرح في الأسواق رقاقات معدة خصيصاً للزرع في الجسم الآدمي. وهناك من الدول من تطبق هذه التكنولوجيا كالمكسيك والبرازيل، حيث يتم فيهما ترقيق الأطفال بذريعة حمايتهم من السرقة، حيث يمكن تتبع هذه الرقاقة، وتحديد مكان صاحب البطاقة وكذا مواقع تنقلاته.

كما قد يشكل استخدام هذا النوع من الأنظمة الأمنية خطراً على الفرد نفسه مثل ما حدث في ماليزيا عام ٢٠٠٥ عندما أقدم لصوص بسرقة سيارة قام صاحبها بحفظها بقفل البصمة، فقاموا بقطع أصبعه للحصول عليها.

ويشهد قطاع الأمن الوطني وأنظمة الأمن البيومترية في السعودية نموا كبيرا، ووفقا للدراسات والإحصاءات فإن قطاع الأمن الوطني السعودي يعد الأكبر على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فيصل حجم الإنفاق على الأمن الوطني السعودي إلى ٩٧ مليار دولار أمريكي وذلك في الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى عام٢٠١٨.

وينبغي في إطار تلك المنظومة الضخمة للأمن، أن لا يقتصر الأمر على تسجيل البصمات البيومترية لزائري المملكة في المنافذ الحدودية، بل يمتد لبناء قاعدة معلومات بيومترية لمواطني المملكة أنفسهم، وذلك في إطار تطبيقات الحكومة الإلكترونية بحيث تتم بصورة تلقائية لكل مواطن عند إجرائه لأي من المعاملات الإلكترونية، فيتقدم إلى أحد المراكز البيومترية القريبة، التي تقوم بأخذ البصمات البيومترية مقابل إيصال مرقوم يحصل عليه المواطن، ويقوم بإدخال رقم هذا الإيصال مع بياناته الشخصية عند إجراء المعاملة.

إن بناء قاعدة بيانات المعلومات البيومترية هو أهم عامل في منظومة الأمن البيومترية اللازمة لدعم جهود الدولة في تحديد هوية مواطنيها وزائريها والسيطرة على حدودها.

* عضو مجلس الشورى

رئيس المجلس يستقبل سفير خادم الحرمين لدى ليبيا وسفير أوزباكستان

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس، سفير خادم الحرمين الشريفين المعين لدى جمهورية ليبيا محمد بن محمود العلي.

وقد هنأه معاليه على الثقة الملكية الكريمة، متمنياً له التوفيق في أداء مهام عمله .

كما استقبل معالي رئيس مجلس الشورى سفير جمهورية أوزباكستان لدى المملكة عليشير قادروف.

ونقل السفير الأوزبكي لمعالي رئيس المجلس خلال اللقاء تحيات وتقدير معالي رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية أوزباكستان، فيما حمله رئيس مجلس الشورى تحياته وتقديره لرئيس وأعضاء مجلس الشيوخ .

وجرى خلال الاستقبال استعراض عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وأوزباكستان، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجلس الشيوخ وتفعيل دور لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأوزبكية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

.. وبحث تعزيز العلاقات الثنائية مع سفير جمهورية باكستان

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس بالرياض سفير جمهورية باكستان الإسلامية لدى المملكة محمد نعيم خان.

ونقل السفير الباكستاني لمعالي رئيس المجلس خلال اللقاء تحيات وتقدير معالي رئيسة الجمعية الوطنية الباكستانية الدكتورة فهميدا ميرزا، وتحيات معالي رئيس مجلس الشيوخ سيد ناير حسين بخاره، فيما حمله رئيس مجلس الشورى تحياته وتقديره لهما .

وجرى خلال الاستقبال استعراض عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ الباكستاني، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الباكستانية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين .

في لقائه مع مستشار سمو ولي العهد البحريني

رئيس المجلس يؤكد على عمق العلاقات مع البحرين

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سمو الشيخ أحمد بن خليفة آل خليفة مستشار سمو ولي العهد بمملكة البحرين والوفد المرافق له.

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى خلال اللقاء عمق ومتانة العلاقات التي تربط بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين الشقيقة في مختلف المجالات.

وأشار إلى ما يربط مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ومجلسي النواب والشورى بمملكة البحرين من علاقات متميزة تنطلق

من عمق الروابط الأخوية التي تجمع بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين.

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى وآلية عمله في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن.

د. عبدالله آل الشيخ يفتتح حلقة نقاش حول واقع الدراسات والمعلومات بمجلس الشورى

افتتح معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مقر المجلس بالرياض حلقة النقاش حول واقع الدراسات والمعلومات بمجلس الشورى ومتطلبات وآليات التفعيل التي نظمتها الإدارة العامة للدراسات والمعلومات بالمجلس.

وأكد معاليه في كلمة افتتاحية أهمية هذه الحلقة لتطوير عمل إدارة الدراسات والمعلومات في المجلس التي تعد من الإدارات المهمة في المجلس بوصفها الجهة المعنية لتزويد اللجان المتخصصة في المجلس بالدراسات والبحوث والمعلومات التي تستفيد منها عند دراستها ومناقشتها للموضوعات التي تندرج ضمن اختصاصاتها.

وتم خلال حلقة النقاش التي شارك فيها عدد من أعضاء المجلس مناقشة عدد من المحاور شملت الواقع الحالي لإدارة الدراسات والمعلومات بالمجلس، والأطر القانونية والبنية التنظيمية لنشاط الدراسات والمعلومات، ومدى مناسبتها لعمل المجلس، ومتطلبات وآليات تفعيل الدراسات والمعلومات في المجلس.

حضر الحلقة معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد بن معتاد الحمد، ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي وعدد من أعضاء المجلس.

رئيس المجلس ينوه بجهود الجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة

نوه معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالدور الإنساني الذي تقوم به الجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة في المملكة وذلك من خلال تبني السياسات والبرامج التوعوية والتدريبية بما يسهم في دعم الأسر في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة .

جاء ذلك خلال استقباله بمقر المجلس وفداً من الجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة برئاسة صاحبة السمو الأميرة لطيفة بنت ثنيان بن محمد رئيسة الجمعية وبحضور معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد بن معتاد الحمد، ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي، وعضو الجمعية الدكتورة فوزية أخضر وعدد من أعضاء الجمعية وأولياء الأمور.

وأكد معاليه أن مجلس الشورى يولي هذه الفئة اهتماماً خاصاً ويعمل على دعمها وتذليل جميع الصعوبات أمامها عبر ما يقره من أنظمة وتشريعات .

من جانبها أعربت سمو رئيسة الجمعية عن شكرها وتقديرها لمعالي رئيس مجلس الشورى ومعالي نائبه ومساعده والأمين العام للمجلس ولأعضاء المجلس على جهودهم في الاهتمام بقضايا جميع فئات المجتمع وخاصة ذوي الإعاقة ودعمهم للجمعية.

وقدمت نبذه تعريفية بالجمعية، مشيره إلى أن الجمعية تعد أول جمعية بالمملكة تعنى بشؤون أولياء أمور ذوي الإعاقة، داعية المجلس وأعضاءه إلى بذل المزيد من الجهد في خدمة هذه الفئة .

وفي نهاية الاستقبال قدمت سموها العضوية الفخرية للجمعية لمعالي رئيس مجلس الشورى.

بعد ذلك قامت سمو الأميرة لطيفة بنت ثنيان وأعضاء الجمعية وأولياء الأمور بجولة داخل ردهات المجلس شملت القاعة الأندلسية والقاعة الكبرى، كما حضرت جانباً من جلسة المجلس التي عقدت ذلك اليوم.

د. الجفري يبحث العلاقات البرلمانية مع رئيسة الجمعية الوطنية الباكستانية

استقبلت رئيسة الجمعية الوطنية الباكستانية (البرلمان) الدكتورة فهميدا ميرزا في مقر إقامتها في جدة معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري وذلك خلال زيارتها للمملكة لأداء مناسك العمرة.

وجرى خلال الاستقبال استعراض عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وباكستان، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والجمعية الوطنية الباكستانية، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الباكستانية بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين، وفي نهاية اللقاء تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة. حضر اللقاء القنصل العام الباكستاني لدى المملكة عبدالسالك خان.

الصداقة البرلمانية اجتمعت والوفد الفرنسي

د. الجفري يستقبل برلمانياً فرنسياً

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس بالرياض رئيس اللجنة المالية رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية السعودية بمجلس الشيوخ الفرنسي فليب ماريني والوفد المرافق له.

وجرى خلال الاستقبال بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين الصديقين .

حضر الاستقبال السفير الفرنسي لدى المملكة براتران بزنسنوا ونائب رئيس لجنة الصداقة السعودية الفرنسية أسامة قباني .

إلى ذلك عقدت لجنة الصداقة السعودية الفرنسية بمجلس الشورى اجتماعاً مع وفد مجلس الشيوخ الفرنسي، وتم خلال الاجتماع استعراض مجمل العلاقات الثنائية التي تربط البلدين وسبل تعزيزها فيما يخدم مصالح الشعبين الصديقين في مختلف المجالات، كما تناول الاجتماع عدداً من الموضوعات على الساحة الدولية ومواقف البلدين منها .

كما اجتمعت مستشارة المجلس غير المتفرغة الدكتورة مي العيسى بمقر المجلس بعضو مجلس الشيوخ الفرنسي ليلى عائشي .

وتناول الاجتماع مكانة المرأة السعودية ودورها في تنمية المجتمع السعودي في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد وحضورها في مجلس الشورى من خلال تعيينها عضواً في الدورة القادمة للمجلس .

لجنة الصداقة خلال اجتماعها بالوفد الفرنسي

نائب رئيس مجلس الشورى يطّلع على حافلة مبادرة قوافل التدريب الإلكتروني في القرى والمحافظات

اطلع معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، على مبادرة قوافل التدريب الإلكتروني التي تنفذها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك بحضور عدد من أعضاء المجلس أعضاء لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات، بهدف إطلاع المجلس على ما تقوم به هذه المبادرة.

واستمع معالي نائب رئيس المجلس خلال جولته في الحافلة المخصصة للتدريب إلى عرض من مسؤولي المبادرة من منسوبي وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تضمن شرحاً تفصيلياً عن مفهوم المبادرة وأهدافها وأبرز ما تسعى إليه وجمهورها المستهدف، إلى جانب إطلاعه على أبرز التجهيزات التي تم توفيرها في الحافلة.

وتندرج مبادرة قوافل التدريب الالكتروني ضمن الجهود التي تقوم بها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لرفع مدى الوعي الإلكتروني والإسهام في تمكين شرائح المجتمع في جميع أنحاء المملكة من التعامل مع الاتصالات وتقنيات المعلومات بفاعلية ويسر من أجل ردم الفجوة الرقمية ورفع الوعي بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع الأفراد.

وتهدف هذه المبادرة التي تعد من التجارب القليلة المنفذة على مستوى العالم، لمحو أمية الحاسب الآلي والإنترنت خاصة لدى أفراد المجتمع في المراكز والهجر والمناطق الريفية التي قد تنتشر فيها الأمية الإلكترونية بنسبة أعلى من غيرها، وذلك من خلال حافلة مجهزة بأحدث أجهزة الحاسب الآلي وشبكة لاتصالات الإنترنت تزور مختلف مناطق المملكة تتوافر بها بيئة تدريبية مجانية مناسبة لتعلم المهارات الأساسية لاستخدام الحاسب الآلي وكيفية استخدام الاتصالات وتقنياتها، وطبيعة استخدام الشبكة العنكبوتية «الإنترنت» ورفع معدل التوعية الإلكترونية، والتشجيع على استخدام الحاسب والإنترنت بما يسهل من إنهاء إجراءاتهم الحكومية إلكترونياً.

وتستهدف مبادرة قوافل التدريب الإلكتروني بواسطة الحافلة المتنقلة الجمهور بزيارتهم في مناطقهم وتخصيص فترتين صباحية ومسائية لإعطائهم الدورات التدريبية لمدة أسبوع بواقع ساعتين يومياً يحصل فيها المتدرب على العديد من المواد التدريبية والتوعوية، وتمكن مشروع مبادرة القوافل التدريبية من تنفيذ ما يصل إلى ٢٤٠ قافلة تدريبية منذ بدء تنفيذ المشروع.

د. فهاد الحمد يبحث العلاقات البرلمانية مع وفد برلماني أمريكي

استقبل معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد في مكتبه بالمجلس وفداً من مستشاري ومساعدي أعضاء الكونجرس الأمريكي.

ورحب معاليه في مستهل الاستقبال بالوفد، مؤكداً عمق العلاقات التي تجمع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية خاصة التعاون المشترك على صعيد العمل البرلماني.

ولفت إلى حرص مجلس الشورى بالمملكة على تعزيز وتوطيد العلاقات البرلمانية مع مجالس وبرلمانات الدول الشقيقة والصديقة بما يعكس تطور وتقدم العمل البرلماني.

وقدم معاليه نبذة عن آلية عمل مجلس الشورى والجوانب التي يختص بها في مناقشة القضايا التي تهم الوطن والمواطن إضافة إلى عضوية مجلس الشورى في عدد من البرلمانات والاتحادات الدولية والإقليمية.

وعبر عدد من أعضاء الوفد الأمريكي من جهتهم خلال الاستقبال عن سعادتهم بزيارة المملكة وزيارة مجلس الشورى، وأكدوا متانة العلاقات التي تربط بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

بعد ذلك أجاب معالي مساعد رئيس مجلس الشورى على استفسارات أعضاء الوفد التي تركزت حول آلية عمل مجلس الشورى وطريقة دراسة لجان المجلس للموضوعات الواردة إليها .

وفي نهاية الاستقبال تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة، ثم حضر الوفد جانباً من جلسة مجلس الشورى ذلك اليوم.

حضر الاستقبال عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية في مجلس الشورى المهندس أسامة بن محمد كردي.

بحضور مندوبي المجلس الأعلى للقضاء

لجنة الشؤون الإسلامية تبحث عدداً من الموضوعات القضائية

عقدت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى، برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم بن عبد الله البراهيم، اجتماعاً لها بمقر المجلس في الرياض، لمناقشة عدد من الموضوعات التي تدخل في اختصاص المجلس الأعلى للقضاء.

وبحث اللجنة في اجتماعها مع مندوبي المجلس الأعلى للقضاء رؤية المجلس الأعلى حول تفريغ القاضي من أعباء الأعمال القضائية المساندة والأعمال الإدارية.

كما ناقشت اللجنة خلال الاجتماع وضع الوظائف الشاغرة التي لم يتم إشغالها حتى الآن وما تم بشأنها، وأفاد مندوب المجلس الأعلى للقضاء أن المجلس يعين وعلى مراحل عدداً من القضاة وصل إلى ١٥٠ قاضياً سنوياً.

وتطرق الاجتماع إلى ما تم إنجازه من مراحل بشأن إنشاء المحاكم المتخصصة كالأحوال الشخصية، والعمالية وغيرها.

وأجاب مندوبو المجلس الأعلى للقضاء خلال الاجتماع على عدد من التساؤلات التي طرحها أعضاء اللجنة.

كما ناقشت اللجنة التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، وذلك بحضور عدد من مندوبي الوزارة. واطلعت اللجنة على ما تم بشأن مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، وأهم المراحل التي تم الوصول إليها في سياق العمل على تنفيذه، إضافة إلى مناقشة اللجنة التسجيل العيني للعقار.

كما استعرضت أبرز المحاور التي تضمنها التقرير السنوي، من الوضع الحالي للوزارة والكوادر البشرية، وأهم الإنجازات التي تحققت خلال فترة التقرير، والمعوقات التي تواجه الوزارة أمام القيام بمهامها.

لجنة الشؤون المالية تناقش نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية وتقرير البنك السعودي للتسليف والادخار

ناقشت لجنة الشؤون المالية بمجلس الشورى خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سعد بن محمد مارق مشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية، وذلك بحضور رئيس وأعضاء اللجنة العقارية بمجلس الغرف السعودية ومندوبي عدد من الشركات العقارية .

وأوضح الدكتور سعد بن محمد مارق أن اللجنة بحثت مع ضيوفها آلية جباية الزكاة على الأراضي البيضاء المعدة للتجارة ضمن مشروع النظام الذي جاء بناءً على توجيه المقام السامي وعلى ما صدر من مجلس الشورى في قراره رقم ١٩/٢٦ وتاريخ ١٤٢٥/٥/١٠هـ، مشيراً إلى أن اللجنة ستأخذ في اعتبارها قرارات هيئة كبار العلماء في هذا الشأن عند صياغتها لمواد مشروع النظام .

ووعدت اللجنة العقارية بمجلس الغرف السعودية لجنة الشؤون المالية بدراسة الأفكار والآراء التي تم طرحها خلال الاجتماع ومن ثم تزويد اللجنة بمرئياتها حول الموضوع.

من ناحية أخرى ناقشت اللجنة التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، وذلك بحضور عدد من المسؤولين في البنك.

واستعرضت اللجنة أبرز المحاور التي تضمنها التقرير السنوي للبنك، والمهام والأدوار التي يؤديها في مجال الإقراض التنموي الميسر للمواطن، إضافة إلى أهم ملامح الوضع القائم للبنك فيما يتعلق بالجوانب المالية والكوادر البشرية، إلى جانب أهم الإنجازات التي تحققت خلال فترة التقرير، والمعوقات والصعوبات التي تقف أمامه في سياق أدائه للمهام الموكلة إليه.

كما ناقش الاجتماع أبرز الاستثمارات التي يستثمرها البنك السعودي للتسليف والادخار في سوق الأسهم، والوضع الحالي المتعلق بدعم وإقراض المنشآت والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وما يقدمه البنك في هذا الاتجاه.

وطالبت اللجنة خلال الاجتماع مسؤولي البنك بضرورة التعاون والتكامل بين البنك والصناديق الأخرى التي تقوم بخدمات مماثلة، وذلك من أجل الربط بينها فيما يتعلق بقوائم الإقراض والمقترضين للحد من التداخل والازدواجية.

لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب تبحث لائحة دور الرعاية الاجتماعية

ناقشت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى خلال الاجتماع الذي عقدته برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور ثامر بن ناصر بن غشيان مشروع لائحة دور الرعاية الاجتماعية «المسنين»، وذلك بحضور وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف وعدد من المسؤولين في الوزارة، إضافة إلى عدد من المستشارات غير المتفرغات بمجلس الشورى، وعدد من المتخصصين والمهتمين بموضوع الرعاية الاجتماعية .

وأوضح رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بالمجلس الدكتور ثامر بن ناصر بن غشيان أن اللجنة بحثت مع ضيوفها عدداً من المحاور المهمة التي تتضمنها اللائحة والتي تهدف إلى وضع تنظيم لدور الرعاية الاجتماعية في المملكة وتمكن كبار السن ممن أعجزتهم الشيخوخة أو غير القادرين على القيام بشؤونهم من العيش في هذه الدور، حيث تتوفر لهم الإعاشة الكاملة والرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية، وخدمات العلاج الطبيعي وبرامج العناية الشخصية، والاستفادة من البرامج الدينية والثقافية والترفيهية التي تقام داخل هذه الدور.

مما يذكر أن اللجنة استطلعت آراء المندوبين بشأن مواد اللائحة ومقترحاتهم لتطوير العمل في الدور الاجتماعية وبخاصة دور المسنين والارتقاء بخدماتها لهذه الفئة العزيزة من أفراد المجتمع ممن لا تتوافر لهم الرعاية المنزلية، تجسيداً للأهداف السامية للدين الإسلامي الحنيف الذي يحث على رعاية كبار السن والعناية بهم ومعاملتهم بالحسنى والقول الحسن بما يتوافق مع عمرهم ومستواهم الثقافي، ووضعهم الصحي .

لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة تناقش أوضاع منافذ المملكة وإجراءات الحد من دخول السلع المقلدة للأسواق

عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة اجتماعاً لها في مقر المجلس بالرياض، برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الأستاذ أسامة بن علي قباني، ناقشت خلاله عدداً من الموضوعات التي تندرج ضمن اختصاصاتها، وذلك بحضور عدد من المندوبين من مصلحة الجمارك، وهيئة الغذاء والدواء.

وبحثت اللجنة خلال الاجتماع مع ضيوفها مستوى التنسيق والعلاقة بين الجمارك والهيئة العامة للغذاء والدواء والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة والمختبرات الخاصة والجهات الأخرى ذات العلاقة فيما يتعلق بفحص السلع والمواد والأجهزة والمعدات التي تدخل عبر منافذ المملكة البرية والبحرية والجوية.

كما بحثت اللجنة الإحصائيات والأرقام المتعلقة بما يتم فحصه من تلك السلع والمواد والأجهزة والمعدات وإرساليات كل منفذ على حدة، إضافة إلى ما يتم رفضه من تلك البضائع والإرساليات من حيث النوعية والعدد.

وناقشت اللجنة مستوى التكامل والتداخل والإزدواجية بين الأنظمة واللوائح والإجراءات التي تتخذها الجهات ذات العلاقة للتأكد من الجودة لما يتم السماح له من السلع والمواد والأجهزة، وأبرز الأسباب التي تقف خلف مشكلة وجود بعض السلع المغشوشة والمقلدة في أسواق المملكة، ومسؤولية الجهة المخولة بإجازة دخول مثل تلك السلع والبضائع.

كما استطلعت اللجنة رأي المندوبين وملاحظاتهم بشأن الأنظمة واللوائح والإجراءات الخاصة بإجازة ومنع المنتجات والبضائع والمواد والأجهزة ومقترحاتهم بشأن ما يمكن إضافته أو تعديله بما يسهم في تحقيق الجودة فيما يدخل للأسواق السعودية، حيث أجاب المندوبون على تساؤلات واستفسارات أعضاء اللجنة.

الصداقة البرلمانية السعودية الصينية تبحث تدعيم العلاقات البرلمانية مع سفير الصين

اجتمعت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الصينية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة المهندس سالم بن راشد المري بسفير جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة لي تشينغ وين، وذلك في مقر المجلس بالرياض.

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات.

كما تم بحث سبل تعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في البلدين بما يسهم في دعم وتنمية العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين.

مما يذكر أن لجان الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى تهدف إلى توثيق روابط الصداقة بين مجلس الشورى ومجالس الشورى والبرلمانات في الدول الشقيقة والصديقة وتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتعاون في المحافل البرلمانية الدولية.

السليم يحتفي بمعالي النائب ومعالي المساعد

بحضور معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ رئيس مجلس الشورى، احتفى عضو المجلس الأستاذ موسى بن محمد السليم بمعالي الدكتور محمد بن أمين الجفري نائب رئيس مجلس الشورى ومعالي الدكتور فهاد بن معتاد الحمد مساعد رئيس المجلس بمناسبة صدور الأمر الملكي بتعيينهما في منصبيهما.

وبحضور ومشاركة أخوية من معالي الدكتور محمد بن عبدالله الغامدي الأمين العام لمجلس الشورى وعدد من الأحبة أصحاب الفضيلة والمعالي والسعادة الزملاء أعضاء المجلس الأجلاء.

وقد ألقى الأستاذ موسى السليم بهذه المناسبة الأبيات التالية:

هذا مساء مودة ووفاء ... هذا مساء عاطر الأنداء
هذا مساء بالمحبة يزدهي ... وسناه يزهو مشرقاً بهناء
فأهلاً مرحباً أهل المعالي ... وأهلاً مرحباً أهل الإخاء
رموز الجود نبع الود أنتم ... عناوين المحبة والوفاء
فكل منكم أحباب نفسي ... جدير بالمودة والثناء
لكم مني شذا الود المصفى ... تحيات الصداقة والصفاء
إجابتكم روت مني فؤادي ... كما تروى الغراس بعذب ماء
ألا يا أيها الأحباب..أهلاً ... بمقدمكم فيا طيب اللقاء

أ. موسى بن محمد السليم

رئيس المجلس يشكر الشويرخ

وجه معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ خطاب شكر للأستاذ صالح بن محمد الشويرخ مدير إدارة أعمال لجنة الشؤون الأمنية إثر تسلم معاليه تقريراً عن إنجازات ونشاطات لجنة الشؤون الأمنية وذلك خلال السنة الثالثة من الدورة الخامسة لأعمال مجلس الشورى للعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.

وأشاد د. آل الشيخ في خطابه بهذا الجهد الطيب، وتمنى له وللعاملين معه مزيداً من التوفيق والنجاح.

سمو سفير خادم الحرمين في المملكة المتحدة يبحث العلاقات الثنائية مع رئيس مجلس العموم البريطاني

التقى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة رئيس مجلس العموم البريطاني جون بيركوه، وذلك في مقر المجلس في لندن .

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها، بالإضافة إلى وسائل تعزيز العلاقات بين مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ومجلس العموم البريطاني .

حضر اللقاء صاحب السمو الأمير سلطان بن فهد بن عبدالله بن عبدالرحمن رئيس القسم السياسي في سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة .

الزامل: توظيف 50 معاقاً في ملتقى توظيف المعاقين

أوضح عضو مجلس الشورى رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية للعمل التطوعي الأستاذ نجيب الزامل أنه تم في أول أيام ملتقى التوظيف للمعاقين الذي نظمه فريق نماء الدرر بالخبر لدعم ذوي الإعاقة تم توظيف ٥٠ معاقاً، حيث يعرض فيه أكثر من ٩٠٠ وظيفة من قبل ٣٠ شركة.

وقال الزامل في حفل افتتاح الملتقى أن قائدات هذا الفريق التطوعي أثبتن كفاءتهن وقدرتهن على الإبداع، مشيراً إلى أن جناح المؤسسات المجتمعية هي التي يجب أن تعمل وتبدع أكثر من أي جناح آخر، ودعا الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة إلى الاستثمار في فئة المعاقين الذين استطاعوا أن يبدعوا ويتميزوا في عملهم ووصلوا إلى المجالات الصناعية والبترولية .

وأشار إلى أن هناك نماذج ناجحة في وطننا استطاعت أن تتحدى وتصمد أمام المعوقات التي واجهتها من المجتمع وغيره، فضلاً عن باقي الناجحين في بعض دول العالم، مؤكداً أن كل ما يريدونه هو إعطاءهم فرصة وظيفية مستحقة تحقق لهم الحياة الكريمة حسب مؤهلاتهم وقدراتهم وإفساح المجال لكي يبدعوا بتوفير الخدمات المطلوبة لهم .

من جانبه بين مدير المسؤولية الاجتماعية بشركة التصنيع الوطنية الراعي الرسمي للملتقى وائل العقيل أن الشركة قامت بتأسيس وحدة متخصصة تحت مسمى (وحدة خدمة المجتمع) لتسهم في خدمة المجتمع من خلال التعاون مع الجهات الحكومية والأهلية .

وبين أن الشركة قررت تخصيص نسبة ١٪ من أرباحها السنوية لدعم برامج المسؤولية الاجتماعية .

ترحيب أمريكي بتمكين صرب كوسوفو من التصويت في الانتخابات

رحبت الولايات المتحدة بالاتفاق الذي توصلت إليه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحكومتا كوسوفو وصربيا، التي تشجع على تسهيل مشاركة المواطنين الصرب المقيمين في كوسوفو في الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة في صربيا.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها «نحن نشيد برئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (أيرلندا) وقيادة المنظمة في فيينا وبرشتينا على مبادرتهم وجهودهم المضنية للتوصل إلى اتفاق من الجانبين».

وأضاف البيان «في ضوء قصر الوقت حتى موعد الانتخابات فإننا نتوقع من سلطات الجانبين صربيا وكوسوفو التعاون التام مع المنظمة وبعثتها في كوسوفو لضمان تنفيذ الاتفاقية بنجاح في بيئة آمنة وسالمة للجميع».

الشورى البحريني: زيارة الرئيس الإيراني لجزيرة أبي موسى الإماراتية لا تخدم جهود الحل السلمي

استنكر مجلس الشورى البحريني الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى الإماراتية، معتبراً أنها تمثل تعدياً جديداً على سيادة الأراضي الإماراتية وانتهاكاً صارخاً للقوانين والمواثيق الدولية التي أكدت على ضرورة احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.

وأكد مجلس الشورى البحريني في بيان له أن هذه الزيارة تعد بمثابة التصعيد الذي لا يخدم الجهود المبذولة على مدار السنوات الماضية لإيجاد حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث، موضحاً أنه يرى في هذا التحرك مؤشرات غير متجاوبة مع مساعي حسن النوايا التي تبديها دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون، كما يوضح خطأ التوجهات الإيرانية تجاه صون العلاقات المشتركة القائمة على الاحترام المتبادل مع باقي دول الخليج العربي.

وأعرب المجلس عن أسفه للممارسات التي ينتهجها النظام الإيراني والتي تعكر أمن واستقرار المنطقة، مؤكداً وقوفه الكامل مع دولة الإمارات العربية المتحدة وحقها في بسط سيادتها على كامل أراضيها بما فيها جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

أمين عام مساعد الجامعة العربية يطالب بتحرك برلماني لدعم الأسرى الفلسطينيين

طالب الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين بالجامعة العربية السفير محمد صبيح بضرورة إطلاق تحرك برلماني عربي لطرح موضوع الأسرى الفلسطينيين ووضعهم المقلق في السجون الإسرائيلية على كل المحافل الدولية والإقليمية.

وبعث صبيح برسالة إلى رئيس البرلمان العربي علي سالم الدقباسي شرح فيها طبيعة الانتهاكات العنصرية واللاإنسانية التي يتعرض لها الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال الإسرائيلي داعياً للعمل من موقعه لخلق ضغط برلماني دولي وإقليمي للضغط على حكومة الاحتلال وتحميلها كامل المسؤولية عن حياة الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام وإجبارها على احترام أحكام القانون الدولي في التعامل مع هؤلاء الأسرى.

وأشار إلى وجود ما لا يقل عن ٤٤٠٠ أسير بينهم ٢٧ نائباً من نواب المجلس التشريعي ونحو ٢٠٠ قاصر تحت ١٨ سنة تم اعتقالهم بموجب أوامر عسكرية ونحو ٩ نساء وأكثر من ٣٠٠ سجين مودع رهن الاعتقال الإداري بلا تهمة ودون محاكمة ونحو ١٥٠٠ من الأسرى المرضى من بينهم مرضى السرطان والمعاقون.

وأوضح الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين بالجامعة العربية أن إضراب الأسرى في سجون الاحتلال جاء خطوة اضطرارية رداً على سياسة المداهمات واستخدام العنف والإذلال والتضييق التي تفرضها مصلحة السجون الإسرائيلية وسعياً من الأسرى بإضرابهم لتحقيق مطالبهم العادلة وخاصة إلغاء العزل الانفرادي والاعتقال الإداري والاعتداءات والممارسات القمعية والتعسفية والعقوبات الجماعية ضدهم والإهمال الطبي المتعمد.

من ناحية أخرى أكد وزير الخارجية المصري تضامن بلاده مع معاناة الأسرى الفلسطينيين وقضيتهم العادلة، مشدداً على ضرورة احترام السلطات الإسرائيلية لحقوق الأسرى ومعاملتهم وفقاً لأحكام القانون الدولي.

نحو ضمان الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية

أ.د محسن بن علي الحازمي*

الكم والنوع في الخدمات الصحية وترابطها

يُقاس معيار الكم في المجال الصحي بنسبة أفراد الفريق الصحي، وخاصة الأطباء، لكل ألف من السكان – وهي نسبة عامة – تدخل فيها جميع مستويات منظومة الخدمات الصحية اللازمة للرعاية الصحية للفرد والأسرة والمجتمع. وضمن المنظومة الصحية تستلزم الجهود الخدمية – التشخيصية والوقائية والعلاجية والتأهيلية معياراً للنوعية يضمن المحافظة على صحة المريض والعمل على استرداد ما فقد منها من خلال توافر متطلبات ومواصفات إنشائية في المبنى ليتلاءم مع الغرض الصحي الذي أنشئ من أجله، وتجهيزات وتسهيلات لازمة للتشخيص والرعاية الصحية، وفريق صحي يمكنه التفاعل مع متطلبات الخدمة ومقتضياتها بفاعلية واقتدار، وهيكل إداري داعم وفريق فني مؤهل وسياسات وإجراءات وأخلاقيات مهنية ومدونات طبية مقننة للعلاج الدوائي والجراحي والتدخلات الطبية وتجويدها وتسخيرها لرعاية المريض وحفظ سلامته في كل مراحل الخدمة الصحية، وتستلزم كفاية وكفاءة الخدمة ترابط مستوياتها – الصحية الأولية – المستشفيات العامة – المستشفيات التخصصية – المستشفيات المرجعية – والوصول إليها حسب الحاجة وحسب المقتضيات المهنية الصحية ووضوح الرؤية والرسالة التي تستند إلى القدرات والإمكانات الخدمية اللازمة لمستوى الخدمة الصحية، فطب المجتمع وطب الأسرة والرعاية الصحية الأولية لها رؤية ورسالة وأهداف ضمن إطار الخدمات الأساسية للوقاية والتشخيص والعلاج ما أمكن ذلك، وإلا فالإحالة إلى المستشفى العام فالتخصصي فالمرجعي حسب مقتضيات الحالة وتصنيف الخدمة الصحية يصبح أمراً لازماً، حيث تتطلب الحالات المرضية الرعاية في مستويات ذات أطر تخصصية ومرجعية تبعاً لطبيعتها ومتطلبات العناية والرعاية لها.

تطور وتنظيم الطب والطبابة عبر التاريخ

تتكامل الخدمات الصحية في جميع مكونات وعناصر الخدمة – الإنشائية والفريق الصحي وأدوات التشخيص والعلاج والتأهيل

والوقاية ومتطلباتها الإدارية والفنية – مع المتطلبات العقدية والمهنية والأخلاقية والعادات والتقاليد المرعية في المجتمع، وقد تطورت ونمت المكونات والعناصر والمتطلبات مع تطور مسؤوليات وواجبات ممارسة مهنة الطب والطبابة وحقوق المرضى عبر العصور، يوضح الجدول (١) أهم ملامحها.

جدول (١) : أهم مراحل تطور تنظيم الطب والطبابة في التأريخ

الجهة / الفترة التأريخية	الإجراء الذي تم اتخاذه	أمثلة من مصادر المعارف والعلوم الطبية ومقتضياتها المهنية والأخلاقية
حمورابي (١٧٥٠) قبل الميلاد	ممارسة الطب كمهنة	كتاب ابن أبي أصيبعة «عيون الأنباء في طبقات الأطباء».
أبقراط (٤٠٠) قبل الميلاد	تحويل الطب إلى علم	كتاب ابن حيان «طبقات الأطباء».
		كتاب الرازي «سر الطب».
الخليفة المقتدر (٣١٩هـ)	أوجد معايير للطب والتطبيب وإجراء اختبار لمن يرغب ممارستها	كتاب ابن قدامة «كتاب المغني» (حدد فيه حدود وضمان الطبيب).
عصور إسلامية مختلفة	نمو المعارف والعلوم. تطوير طرق التعليم والتدريب وجوانب الممارسة المهنية. تأليف الكتب والمراجع في مهنة الطب والطبابة وتراجم الأطباء والأخلاقيات المهنية.	كتب ابن النفيس «الشامل في الصناعة الطبية، شرح الهداية في الطب».
		كتاب أبي القاسم الزهراوي «التصريف لمن عجز عن التأليف».
		كتاب ابن القيم «صفات للطبيب الحاذق».
		كتاب الحموي «نور العيون وجامع الفنون».
		كتاب ابن هُبل « صفات الأطباء».
		كتاب الشطي «تاريخ الطب وعلومه» وقد تعرض فيه إلى آداب الطب، وكان من أهم مباحثه «السر الطبي»، و«المسؤولية الطبية»، و«التشاور الطبي».

تقنين وتجويد الخدمات الصحية في العصر الحديث

أوجد التقدم العلمي في العصر الحديث في مختلف جوانب الطب والتطبيب الحاجة لتجويد الخدمات الصحية وتقنين إجراءاتها وإعداد وتدريب الفريق الصحي المتكامل والمتخصص في جوانب صحية وفروع تخصصية في ضوء تشعب فروع الطب وتنوع تخصصاته وتعدد جوانبه لمواجهة متطلبات الخدمات الصحية متعددة الأوجه وتوسعت القاعدة الخدمية لتصبح متكاملة مع، وشاملة للجوانب ذات الصلة بالرعاية الطبية، كالتمريض والتحليل المخبري والشعاعي وغيرها، وأن يلتزم العاملون فيها بما يلتزم به الطبيب من توافر للمتطلبات المهنية وتحمل للمسؤوليات الخدمية مع بقاء الهدف الأساس – التزام الطبيب وجميع أعضاء الفريق الصحي العاملين في مجال الخدمات الصحية بعدم إلحاق الأذى بالمريض والعمل على توفير الفائدة الصحية له – ومراعاة مبادئ الأخلاقيات الطبية في التعامل معه والمتمثلة في عناصر ستة متعارف عليها في المجال الطبي وهي العمل على جلب الفائدة للمريض والإحسان إليه والرأفة به، عدم الإيذاء، احترام الاستقلالية، العدالة، المحافظة على السر، والمسؤولية الطبية. وهي – العناصر الستة – كذلك من مقتضيات مقاصد الشريعة الإسلامية في الحفاظ على الدين والنفس والعقل والعرض والثروة، وفي صميم أخلاقيات الطب والطبابة في ضوء الكتاب والسنة.

وفي ضوء ما تمثله الخدمات الصحية من أهمية للفرد والأسرة والمجتمع مما يعقد عليها من آمال لتوفير حياة صحية وبيئية سليمة من ناحية وما تفرزه الأحداث السلبية في الممارسة الطبية من مشكلات شرعية وقانونية واجتماعية ونفسية واقتصادية من جهة أخرى كونها تتعلق بمسببات متعددة – إنشائية أو تجهيزية أو أمنية أو مسلكية أو تنظيمية– في الحقل الصحي الذي أصبح على درجة عالية من التشعب والتعقيد، لذا، أصبح لزاماً إيجاد إطار تشريعي متكامل لمختلف أوجه وعناصر الخدمات الصحية لتراعي صحة وسلامة المريض – الهدف الأساس– في الخدمات الصحية، ووضع نظام شامل ومتكامل يضم مختلف الجوانب ذات العلاقة بالخدمات الصحية وضوابطها الأخلاقية والتأكد من تطبيقها من خلال التقييم الميداني للمؤسسات الصحية واعتمادها على أسس ومعايير لجودة الخدمة ومقتضيات سلامة المريض توخياً لمنع الشطط والحفاظ على صحة وسلامة وكرامة الإنسان.

تجويد الخدمة الصحية والحفاظ على سلامة المريض في المملكة العربية السعودية

عنيت الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية بتجويد الخدمات الصحية بسلامة المرضى والتقليل من الأحداث السلبية في الخدمات الصحية، ومن الجهود المبذولة في هذا المجال إنشاء هيئات وإصدار أنظمة ولوائح ذات علاقة بالإطار العام لجودة الخدمة وسلامة المرضى من خلال إنشاء جهات ووضع أنظمة تُعنى بمختلف شؤون الخدمات الصحية جدول (٢) .

جدول (٢): اختصاصات الجهات والأنظمة ذات العلاقة بالخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية

الجهة المختصة / النظام	مجال الاختصاص
الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	تطوير الأداء المهني الصحي وتنمية وتشجيع المهارات وإثراء الفكر العلمي والتطبيق العملي السليم في مجال التخصصات الصحية المختلفة.
اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية	مراعاة الجوانب الأخلاقية في البحوث العلمية.
نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية	الترخيص للمنشآت الصيدلانية وملكية الصيدلية وتسجيل وتسعير الدواء وتسويق الأدوية والإعلان عنه وتنظيم المستحضرات العشبية والتفتيش والعقوبات.
المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية	إقرار ومتابعة تطبيق معايير الجودة من قبل كافة القطاعات الصحية في جميع مناطق المملكة بهدف تحسين الخدمة الطبية المقدمة وزيادة درجة الأمان فيها.
نظام مزاولة المهن الصحية	المسؤولية المهنية على الممارس الصحي.
الهيئة الصحية الشرعية	جانب من الأحداث السلبية تتعلق بنتائج الأخطاء الطبية ومخرجاتها.
الهيئة العامة للغذاء والدواء	القيام بتنظيم ومراقبة والإشراف على الغذاء والدواء والأجهزة الطبية والتشخيصية ووضع المواصفات القياسية الإلزامية.
نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية	مراعاة الجوانب الأخلاقية في البحوث العلمية على الإنسان والحيوان والنبات.

ويبين الجدول (٢) مجالات عمل هذه الجهات والجوانب ذات الصلة، ويلاحظ أن "نظام مزاولة المهن الصحية"، ومسؤوليات "الهيئة السعودية للتخصصات الصحية" لم تشمل معايير أو أسساً لتقييم المنشآت الصحية من حيث جودة

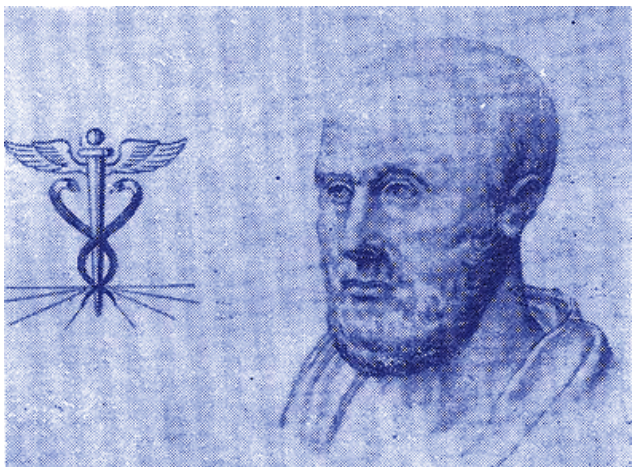

الخدمات ومراعاة سلامة المريض واعتماد المنشآت الصحية تبعاً لذلك تأسيساً على مدى توفر العناصر الإنشائية والقوى البشرية والتجهيزات والقوى البشرية والعناصر الخدمية للوفاء بمتطلبات الخدمات الصحية وجودتها وسلامة المريض فيها، وتقييمها ومتابعتها.

وتُعنى الهيئات الصحية الشرعية – ضمن متطلبات ممارسة المهنة - بجانب من الأحداث السلبية تتعلق بنتائج الأخطاء الطبية ومخرجاتها، إلا أنه لا توجد جهة وطنية تراقب وتسجل وتتابع الأحداث السلبية الأخرى في جميع المنشآت الصحية -الحكومية والخاصة- بالمملكة العربية السعودية.

كما أنه يوجد توجهات محلية وإقليمية وعالمية نحو إيجاد نظم تشريعية وجهات اعتماد للجودة في المنشآت الصحية أساساً للوفاء بمتطلبات الخدمات الصحية وتعزيز سلامة المريض والحفاظ على كرامته، جدول (٣).

جدول (٣): أمثلة للهيئات والجهات ذات العلاقة باعتماد المنشآت الصحية داخل الدولة وخارجها

الاتحاد العالمي لسلامة المرضى والذي وقعت المملكة على دعمه.
الهيئة العالمية لاعتماد المعتمدين ISQUA لجودة المنشآت الصحية.
جهات لاعتماد المنشآت الصحية في بعض الدول، داخل الدولة وخارجها.
هيئة الاعتماد الأمريكية.
هيئة الاعتماد الأسترالية.
مجلس الاعتماد الأردني.
عدة قوانين وأنظمة خاصة بجودة الخدمة الصحية وسلامة المرضى في الدنمارك.
عدة قوانين وأنظمة خاصة بجودة الخدمة الصحية وسلامة المرضى في الولايات المتحدة.
عدة قوانين وأنظمة خاصة بجودة الخدمة الصحية وسلامة المرضى في بريطانيا.
عدة قوانين وأنظمة خاصة بجودة الخدمة الصحية وسلامة المرضى في أستراليا.
قوانين وإجراءات وجهود في منظمة الصحة العالمية، تحث على رفع مستوى نظم الرعاية الصحية وتغيير سلوك الأفراد والجماعات والمنظمات في هذا الإطار.
قوانين وإجراءات وجهود في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول الخليج العربية.
«المجلس المركزي لاعتماد جودة المنشآت الصحية» في المملكة العربية السعودية.

وقد بدأ عدد من المستشفيات في المملكة في طلب الاعتماد من المجلس المركزي وكذلك من مؤسسات اعتماد خارجية، كمؤشر على تميزها ومنها مستشفيات حكومية تابعة لوزارة الصحة – ومستشفيات تابعة للقطاع الخاص – جامعية وعسكرية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الحاجة تدعو إلى إيجاد نظام ومعايير وطنية تقوم عليها هيئة وطنية مستقلة تقيم وتتابع وتشرف على تجويد الخدمة وسلامة المريض في المملكة العربية السعودية لتكتمل بذلك حلقات الخدمة الصحية للتخصصات الصحية والأنظمة واللوائح ذات العلاقة تعزز جودة الخدمات الصحية وسلامة المريض في المنشآت الصحية في جميع القطاعات الحكومية.

تقنين الجودة ومنطلقات سلامة المريض في المملكة العربية السعودية

ومن منطلق أهمية التقنين في مجال تجويد الخدمات الصحية ومعاييرها وتلازمها مع سلامة المريض في كل مراحل الخدمات الصحية واستكمال حلقاتها وتناسقها مع ما صدر من أنظمة وتنظيمات في المجال الصحي أشير إليها أعلاه، صدر قرار مجلس الشورى رقم٦٣/٩٣ وتاريخ ١٤٣٠/١/٨هـ، والذي ينص على (إنشاء هيئة مختصة مستقلة للجودة في الخدمة الصحية، تختص بوضع المعايير المطلوبة للخدمات الصحية وتوصيلها للمرضى بالصورة الملائمة في أنماط الخدمات العلاجية والوقائية ووسائلها والتحقق من الالتزام بها في المنشآت الصحية – كماً ونوعاً- ولها أن تستعين في سبيل ذلك ببيوت الخبرة العالمية). كما وافق مجلس الشورى في جلسته السادسة والستين بتاريخ ١٤٣٣/١/١٠هـ على "نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية" مشتملاً على خمسة فصول واثنين وعشرين مادة تغطي أسس اعتماد الخدمات الصحية وأوجه تجويدها وتسخيرها لخدمة المريض والوفاء برعايته وسلامته من الأذى واشتمل النظام على آليات التنفيذ من خلال هيئة مستقلة تقوم بوضع المعايير القياسية الهادفة لضمان جودة الخدمة وسلامة المريض خلالها وتقييم مكونات وعناصر الخدمات الصحية، ومتابعة مقتضيات الجودة والسلامة ولتحقيق ذلك يُعنى النظام من خلال الهيئة بتحقيق الأهداف جدول (٤).

جدول (٤): أهداف نظام الجودة وسلامة المريض

تحسين مستوى الجودة في الخدمات الصحية لرفع مستوى سلامة المريض والحد من حدوث الأحداث السلبية.

إقرار نظام لاعتماد المنشآت الصحية ومتابعة معايير الجودة في مكونات الخدمات الصحية ومراعاة سلامة المريض فيها.

تعزيز مفهوم سلامة المريض وإبراز حقوق المريض وحقوق الفريق الصحي في مختلف جوانب الخدمة الصحية.

تعظيم الهدف الأساس للخدمة الصحية المتمثل في رعاية المريض والمساعدة على شفائه، وسلامته في جسمه وعقله، وعدم المساس بكرامته.

مساعدة وزارة الصحة والجهات الأخرى التي تقدم خدمات صحية في سعيها لتعزيز مختلف جوانب الخدمات الصحية وتجويدها.

دعم الخدمة الطبية المبنية على البراهين وتطبيقاتها في الرعاية الصحية.

دعم العمل الطبي المهني وأخلاقياته، والإفادة من المقتضيات الشرعية في هذا المجال.

وتستند الرؤية التشريعية في مشروع النظام المقترح على إيجاد نظام يعنى بالجودة النوعية وسلامة المرضى يشتمل على هيئة اعتماد للمنشآت الصحية في المملكة العربية السعودية بناءً على توافر وجودة عناصر الخدمات الصحية – ملاءمة المنشأة للغرض الذي أوجدت من أجله، الوصول الشامل للمنشأة الصحية، كفاية وكفاءة القوى البشرية، التجهيزات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية، والمدونات الطبية ونوعية الإجراءات التنظيمية – من خلال نظام مؤسسي ومواد تنظيمية ولائحة تنفيذية تهدف لتعميق مفاهيم الجودة وسلامة المرضى واعتبارها أسساً للاعتماد، وتأخذ في الاعتبار المفهوم التكاملي لتعزيز الجودة وسلامة

المرضى، وتفعيل التوجهات الحديثة في برنامج "الاتحاد العالمي" لسلامة المرضى والبرامج الأخرى ذات الصلة، كما تهدف الرؤية التشريعية في النظام إلى إبراز حقوق المريض في الرعاية الصحية من جهة، وحقوق الفريق الصحي والتوعية بها، والتركيز على أن يكون المريض محور الجهود الصحية وإصحاح الفرد والمجتمع.

ويأتي "نظام الجودة وسلامة المريض في الخدمات الصحية" لبنة أساسية تضاف إلى مثيلاتها وتتكامل معها لبناء متطلبات الخدمات الصحية على أسس سليمة وسوية يمكن من خلالها خدمة الفرد والأسرة والمجتمع في المملكة العربية السعودية وهي حلقة وصل بين حلقات إعداد الفريق الصحي وتأهيله والتي تعنى بها كليات الطب والعلوم الصحية والهيئة السعودية للتخصصات الصحية وحلقات تقييم الخدمات الصحية تهدف إلى توصيل خدمات صحية ملائمة للمريض ومجتمعه على الوجه الذي يرضيه سبحانه وتعالى، ويرقى لطموحات أولى الأمر في هذا البلد الكريم في تحقيق الخدمات الصحية المتميزة للجميع وهي ما يعنى بها النظام وآليته التنفيذية – الهيئة السعودية لاعتماد المنشآت الصحية.

* عضو مجلس الشورى

الإشاعة .. الخطر والمواجهة

د. زيد بن محمد الرماني*

الإشاعة ظاهرة موجودة منذ أن خلق الله الإنسان، جاء في القرآن الكريم من خلال قصص الأنبياء عليهم السلام، أن نوحاً عليه السلام أشيع أنه ضال (إنا لنراك في ضلال مبين)، وهذا موسى عليه السلام أشاعوا عنه أنه ساحر (إن هذا لساحر عظيم يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره فماذا تأمرون)، كذا رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم وإشاعة الإفك المشهورة.

إنّ الإشاعة هي نشر أخبار مشكوك في صحتها تتعلق بكافة نواحي الحياة المختلفة. ولابد أن يكون لها موضوع ذا أهمية وغموض لدى الأفراد القابلين لتصديقها والمتفاعلين معها حتى تنتشر في المجتمع.

فالإشاعة عبارة عن معلومة مغلوطة، أو خبر كاذب تنتشر عن طريق شخص، أو إحدى وسائل الإعلام لإحداث البلبلة وعدم الاستقرار في المجتمعات التي تعاني شعوبها من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية سيئة، أو ضعف في وعيها السياسي والثقافي، أو فلتان أمني، وهو نوع من الحرب النفسية، وتعتبر من أخطر الآفات التي تهدد المجتمعات وتماسكها، لذلك فهي تهم دول العالم كله بشكل عام ومجتمعنا العربي بشكل خاص نظراً لصعوبة ظروفه المختلفة.

إنّ الشائعات التي تنقل عن طريق الأفراد والصحف والمجلات والإذاعة والتلفزيون أو عبر الإنترنت ووسائل التواصل الإلكترونية قد تكون سليمة تحمل آمالاً طيبة للمستقبل، وقد تكون مدمرة تحمل الكراهية، مستخدمة في ذلك أنسب الظروف لظهورها، والشائعة تمس أحداثاً كالحرب والكوارث وارتفاع الأسعار، أو علاقات سياسية أو اقتصادية وقد تمس أشخاصاً أو جماعات.

وهي ذات سمات وخصائص متعددة، وتتضمن عناصر معينة يتم من خلالها ترويجها ونقلها، لأسباب وأهداف يسعى إلى تحقيقها.

يقول الباحث محمد باجبار في رسالته للماجستير والتي بعنوان ((الإشاعة في القرآن الكريم وآثارها على المجتمع المسلم)) تعد الإشاعة من أسلحة الدعاية والإعلان، كما لها دور في نشر الفساد في المجتمع، وتؤثر على اضطرابه واستقراره وتماسك جبهته الداخلية

ونشر الخوف والقلق بين أفراده.

فهي لا تشمل فرداً معيناً أو فئة معينة من الناس، بل تعرض لها الأنبياء والرسل والدعاة والمصلحون وغيرهم من فئات المجتمع وشرائحه المختلفة. وكما تؤثر الإشاعة في المجالات الدنيوية تؤثر أيضاً على المصادر الدينية لتشويهها.

وهي تمثل خطراً على الجانب السياسي - سواء على مستوى الدولة نفسها، أو على علاقات الدول مع بعضها بعضاً وعلى الجانب الاقتصادي الذي يمثل شريان الحياة، وعلى الجانب الأمني، فبها يتكدر الأمن العام وينتشر القلق عند الأفراد ويسود المجتمع جو من الانفلات الأمني.

ولا يستقل خطر الإشاعة وأثرها على وقت السلم فقط، بل يتعدى ذلك إلى وقت الحروب، فيكون لها دور كبير في تحطيم الروح المعنوية للمقاتلين والنيل منها وإضعافها، الأمر الذي يؤدي إلى الهزيمة أو ترك القتال وعدم الاستمرار فيه مما يكون له تأثير على الجبهة الداخلية للمجتمع وإدخال الشك في القدرات القتالية مما يكون له أثر في وقف الإمداد المادي والمعنوي للمقاتلين.

ومن يقرأ تاريخ الإشاعات في بلادنا فإنه يرى شواهد كثيرة متناثرة هنا وهناك. إذ تسري في بلادنا الإشاعات كالنار في الهشيم للظروف القلقة التي يعيشها على مدى عقود متواصلة من الخوف والحرمان والفقر.

إن الإشاعة من الظواهر التي تصدى لها الإسلام نظراً لخطورتها على الفرد والمجتمع، ولما تثيره من آثار تهدد الأمن الاجتماعي المتمثل في بث روح الحب والألفة بين أفراد المجتمع الواحد، ولهذا كان لزاماً على الدعاة إلى الله أن يتصدوا لها مبينين خطرها على أمة الإسلام.

فكم من أسر تفككت من جراء هذه الإشاعات، وكم من بيوت هُدمت، وكم من أموال ضُيعت، وأطفال شرّدت كل ذلك من أجل إشاعة من منافق أو كذاب. أخرج أبو داود والترمذي وابن حبان في صحيحه، وقال الترمذي حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة» قالوا: بلى يا رسول الله قال «إصلاح ذات البين، فإن إفساد ذات البين هي الحالقة» وفي بعض الروايات قال: «هي الحالقة لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين».

لذا، يعد موضوع الإشاعة من أهم الموضوعات التي اهتم القرآن الكريم بها من خلال (١٠٨) آيات، فكشف دوافع مصدرها وأهدافه، وربط ذلك بطبيعة الصراع الذي يخوضه الإسلام، كما شخّص القرآن الكريم نقاط الضعف في المجتمع الإسلامي والتي تنتشر عن طريقها الإشاعات، واعتمد القرآن منهجاً وقائياً محكماً من خلال بناء الفرد بناء سليماً بعيداً عن كل المؤثرات الداخلية والخارجية.

ختاماً يمكن أن أتوجه إلى جميع أفراد المجتمع بالتوصيات الآتية:

١- أن يهتم الباحثون والدارسون بالموضوعات التي لها علاقة وطيدة بالمجتمع، وربطها بالقرآن الكريم وتأصيلها.

٢- توعية النشء والشباب والطلاب توعية إسلامية صحيحة، وزرع القيم والأخلاق والمبادئ الإسلامية في الجيل المسلم، وذلك عن طريق عقد اللقاءات والمحاضرات والندوات لهم.

٣- أن تحرص وسائل الإعلام المختلفة على نقل الأخبار والمعلومات الصحيحة كما وردت دون زيادة أو نقصان أو تحريف.

٤- إقامة الدورات والندوات والمحاضرات في مجالات الإشاعة لكل فئات المجتمع وتوضيح أبعادها ومخاطرها وأهدافها وأسبابها.

* عضو هيئة التدريس
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

خريجو الدبلومات الصحية يطلبون التوظيف

رفع أحد خريجي الدبلومات الصحية عريضة لمجلس الشورى عرض فيها موقفهم وحاجتهم للتوظيف بعد دراستهم التي دفعوا فيها مبالغ طائلة وقال: نحن خريجو الدبلومات الصحية المصنفون وعددنا ٢١ ألف خريج صحي، الدفعة الأولى تم تحويلنا على القطاع الخاص وعددنا ٦ آلاف خريج والدفعة الثانية وعددهم ١٤ ألف خريج يعانون كما نعاني فدائماً ما نشكو ومن سنوات، وجاء قرار ملكنا – الله يحفظه– بحلول عاجلة بتوظيفنا خلال مدة لا تتجاوز الـ ٦ أشهر، ومن ذلك اليوم استبشرنا خيراً وفرحنا وانهالت علينا التبريكات واطمأن آباؤنا وأمهاتنا على مستقبل أبنائهم، وعلى الرغم من إنقضاء مدة الـ ٦ أشهر ولم يصدر حينها شيء، والآن بعد التأخر في توظيفنا وبعد مد وجزر وبعد أن تحدثت وسائل الإعلام عن قضيتنا صدر تعيين الـ ٦٠٠٠ بالقطاع الخاص وزملاء لنا ٤٠٠٠ منهم لوزارة الصحة وعلى دفعات فهم كذلك لا زالوا ينتظرون و٤٠٠٠ آخرين يتم تحويلهم للجهات الحكومية الأخرى وهم على نفس القصة وهم بين مراجعة لوزارة الخدمة المدنية والجهات التي حولتهم عليها ولم يكن هناك تنسيق بين الجهتين، والدفعة الثانية على نفس التقسيم وعلى نفس الأخطاء وعدم وجود تنسيق وغياب الرقابة، لقد صدمنا خاصة ٦٠٠٠ المحولين للقطاع الخاص بعد صدور الأمر الملكي الكريم بتوظيفنا واستيعابنا جميعنا في الجهات الحكومية من باب العدل والمساواة، ولما تقتضيه المصلحة العامة حسب التعليمات والأنظمة، علماً أن المستشفيات والمستوصفات تنقصها الكوادر الصحية فهي بحاجة لنا كما نحن بحاجة لها والوزارة قادرة على توظيفنا ولا أعلم ما المانع من ذلك؟

فنحن والحمد لله نمر بأكبر ميزانية تشهدها المملكة في تاريخها ومن التوجه القادم ببناء مستشفيات ومراكز صحية في شتى أرجاء البلاد، فلماذا يريدون منا أن نذهب للقطاع الخاص الذي يفتقد لأبسط أساسيات حقوق الموظف والبون الشاسع بينه وبين التوظيف الحكومي، وسنظل نطالب بحقوقنا، فلقد نفد صبرنا ووصلت أعمارنا للثلاثين ولدينا أسر نصرف عليها، وآباء وأمهات تتوجع قلوبهم علينا، لقد عانينا ولا زلنا نعاني ونراسل الصحف ونتجمع ونحضر ونطالب ونشكو وبحت أصواتنا وإلى هذا اليوم لا جديد يذكر فبالله إلى متى؟

ونحن لم نجد سوى الجحود ونحن أبناء هذا الوطن الغالي وعدم الاعتراف بشهاداتنا وبأننا غير مؤهلين علماً أننا مصنفين من الهيئة الصحية للتخصصات الصحية التابعة لوزارة الصحة حيث أجرت لنا اختبار البرومترك الذي لا يعمل به إلا في ثلاث دول حول العالم وشهاداتنا معترف بها من وزارة الصحة والخدمة المدنية ووزارة التعليم العالي ولم نلق سوى المماطلة المعتادة والتأخر والتجاهل الغريب.

وفوق هذا كله نجد طلب وزارة الصحة بالموافقة العاجلة باستقدام عمالة أجنبية بل وبموافقة وزارة الخدمة المدنية على ذلك ونحن ننتظرها بفارغ الصبر ومحتاجون لهذه الوظائف، فلقد دفعنا ٦٠ ألفاً في هذه المعاهد الصحية ودفعنا مبالغ أخرى لهيئة التخصصات من أجل أن نجد لنا مكاناً في المستقبل ولا نبقى هكذا متكدسين تائهين ولا نعرف ما مصيرنا وماذا سيحل بنا القدر!

وأمام هذا الموقف المتكرر توجهنا مرات عديدة لوزارة الخدمة المدنية ووزارة الصحة حتى وزارة المالية ذهبنا إليها، وأمام هذه المعضلة من المؤسف ما يحدث لنا. والآن نتفاجأ بهذا الوضع غير المفهوم، وأطالب أنا وزملائي بلفتة أبوية من خادم الحرمين الشريفين والأمير نايف والجهات العليا في الدولة وكل من تهمه قضيتنا لحل مشكلتنا وتفريج همومنا، والتي منعتنا من حقنا في التوظيف الرسمي كأبناء لهذا الوطن المعطاء أسوة ببقية أبنائه.

توظيف أئمة المساجد ومكافأة للدارسين المحتاجين

رفع المواطن حاضر محمد مشبب أبو حسان عريضة لمجلس الشورى قدم فيها عدة اقتراحات خاصة بتوظيف العاملين في المساجد وبدل السكن للمواطنين ومنح الأراضي، وأخيراً مكافأة للدارسين المحتاجين. وقال في عريضته: أولاً: المساجد: أرجو أن يوضع بها موظفون متفرغون ويكون بشهادة عالية خصوصاً الخطباء والمؤذنون والمراقبون وأئمة المساجد الصغار والفراشون وأن يكون لكل مسجد ميزانية شهرية وتكون لها صيانة أسوة بالدوائر الحكومية. ثانياً: إنكم تدرسون بدل السكن، واقترح أن يكون بالراتب أي يكون مبلغاً مقطوعاً من ١٥ ألف فما فوق ويعم المتقاعدين والموظفين وأهل الضمان والمعاقين. ثالثاً: المواطن له حق فأرجو دراسة أن يعطى كل مواطن أرض منحة صغيراً وكبيراً، ذكراً وأنثى. رابعاً: الطلبة من أولى ابتدائي إلى الثانوية يدرس وضعهم ويجعل لهم مكافأة، بنات وأولاد لأن فيهم أيتاماً وفقراء ومحتاجين وبحاجة إلى ملابس وأدوات مدرسية، فأرجو من الله ثم منكم دراستها ورفعها إلى الجهة المختصة.

مطالبات بالنظر في ترقية العسكريين

رفع المواطن العميد محمد الغامدي عريضة لمجلس الشورى عرض فيها لموضوع الترقية التي يرى أنه يستحقها هو ومجموعة من زملائه وقال:

معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى

أتقدم ببرقيتي هذه وأفيد معاليكم بالتالي:

١- صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز القائد الأعلى لكافة القطاعات العسكرية رقم أ/٦٩ وتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ بترقية جميع الضباط والأفراد العسكريين المستحقين للترقية إلى الرتب التي تلي رتبهم.

٢- أمر صاحب السمو الملكي وزير الدفاع والطيران (رحمه الله وأسكنه فسيح جناته) رقم ٩٦١٧/١/١/١ وتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٣هـ الموجه لمعالي رئيس هيئة الأركان العامة بسرعة تنفيذ الأمر الكريم وحتى تاريخه لم ينفذ في وزارة الدفاع ترقية من هم في رتبة عميد إلى لواء رغم مضي ما يقارب السنة على صدور الأمر.

٣- تم إبلاغ مجموعة من الضباط برتبة عميد ومستحقي الترقية إلى رتبة لواء بأنه تم الرفع بتقاعدهم رغم أن الأمر يقضي بترقية من استحق الترقية.

٤- أمضيت مع بعض الزملاء ما يقارب سبع سنوات في رتبة عميد ولم يطبق علينا الأمر الكريم ولا نظام خدمة الضباط المادة ٢٥/أ.

٥- تم تنفيذ أمر مولاي حفظه الله في قطاعي (الحرس الوطني والحرس الملكي) وترقية من هم في رتبة عميد إلى رتبة لواء تنفيذاً لأمره السامي.

إننا نتطلع من معاليكم أن يتم عرض موضوعنا على نظر والدنا خادم الحرمين الشريفين ونلتمس العدل والمساواة في ترقيتنا إلى رتبة لواء أسوة بزملائنا في القطاعات الأخرى وتنفيذاً لأمره الكريم. خاصة أن البيانات التي تم رفعها بتقاعدنا موجودة في الديوان الملكي الآن.

أسأل الله أن يوفقكم ويسدد خطاكم.

وبنفس الطلب قدم عدد آخر من العسكريين عرائض مماثلة منهم عبدالله سعيد الغامدي، وعبدالله مصلح الشمراني، وحسين محمد القحطاني، ومحمد عبدالله القرني.

معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى ... الرياض المملكة العربية السعودية

تقدم ببرقيتي هذه وأفيد معاليكم بالتالي : ١ - صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز القائد الأعلى لكافة القطاعات العسكرية رقم أ/٦٩ وتاريخ 1432/4/13 هـ بترقية جميع الضباط والأفراد العسكريين المستحقين للترقية إلى الرتب التي تلي رتبتهم . ٢ - أمر صاحب السمو الملكي وزير الدفاع والطيران (رحمه الله وأسكنه فسيح جناته) رقم ٩٦١٧/١/١/١ وتاريخ 1432/4/23 هـ الموجه لمعالي رئيس هيئة الأركان العامة بسرعة تنفيذ الأمر الكريم - حتى تاريخه لم ينفذ في وزارة الدفاع ترقية من هم في رتبة عميد إلى لواء رغم مضي مايقارب السنة على صدور الأمر . ٣ - تم إبلاغ مجموعة من الضباط برتبة عميد ومستحقي الترقيه إلى رتبة لواء بأنه تم الرفع بتقاعدهم رغم أن الأمر يقضي بترقية من استحق الترقية - وهذا البلاغ قد أعيطنا وكنت فيه الروح ... إيجابية لدى كثير من ضباط وزارة الدفاع . ٤ - أمضيت مع بعض الزملاء مايقارب سبع سنوات في رتبة عميد ولم يطبق علينا الأمر الكريم ولا نظام خدمة الضباط المادة 25/أ . ٥ - تم تنفيذ أمر مولاي يحفظه الله في قطاعي (الحرس الوطني والحرس الملكي) وترقية من هم في رتبة عميد إلى رتبة لواء تنفيذاً لأمره السامي . لذا نتطلع من معاليكم أن يتم عرض موضوعنا على نظر والدنا خادم الحرمين الشريفين ونلتمس العدل والمساواة في ترقيتنا إلى رتبة لواء إسوة بزملائنا في القطاعات الأخرى وتنفيذاً لأمره الكريم . خاصة أن البيانات التي تم رفعها بتقاعدنا موجودة بالديوان الملكي الآن . أسأل الله أن يوفقكم ويسدد خطاكم .. مقدمه / العميد الفني محمد بن

وآخر يطالب بدراسة منح حقوق وظيفية لموظفي البريد

رفع المواطن حمدان جرمان الشمري عريضة لرئيس مجلس الشورى عرض فيها لظروفه الوظيفية وأنه متضرر – برغم إخلاصه في عمله- من عدم منحه العديد من الحقوق الوظيفية وقال: أفيد سعادتكم إنني موظف بالبريد السعودي حيث إنني أعمل بهذا القطاع لأكثر من ثلاثين عاماً ومسمى وظيفتي قائم بعمل بريد الحفير التابع لمنطقة حائل. حيث أقوم بجميع الأعمال البريدية الصادر والوارد وتوزيع المعاملات على الدوائر الحكومية بسيارتي الخاصة ومستأجر مقر للبريد على حسابي الخاص وأقوم بكل هذه الأعمال لوحدي وبدون مساعدة أحد.

ولقد خدمت الدولة وحافظت على أسرار دولتي بكل أمانة وأفخر بذلك، ولكن حرمت خلال هذه الفترة من حقوقي كموظف مثلي مثل أي مواطن له حقوق، حيث إنني حرمت الحقوق التالية: ليس لي نهاية خدمة، ولا تقاعد، ولا إجازات سنوية كما قلت مستأجر مقر البريد على حسابي الخاص، وأقوم بتوزيع المراسلات على سيارتي الخاصة.

لذا آمل من سعادتكم التكرم والنظر في موضوعي ومن هم مثلي وإنصافي بإعطائي حقوقي وأنتم خير من يقوم بهذا الطلب ونحن في زمن العدل بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وأطال في عمره.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد

أفيد سعادتكم إنني موظف بالبريد السعودي حيث إنني أعمل بهذا القطاع أكثر من ثلاثين عاما ومسمى وظيفتي قائم بعمل بريد الحفير التابع لمنطقة حائل .

حيث أقوم بجميع الأعمال البريدية الصادر والوارد وتوزيع المعاملات على الدوائر الحكومية بسيارتي الخاصة ومستأجر مقر للبريد على حسابي الخاص و أقوم بكل هذه الأعمال لوحدي وبدون مساعدة أحد .

ولقد خدمت الدولة وحافظت على أسرار دولتي بكل أمانة وأفتخر بذلك ، ولكن حرمت خلال هذه الفترة من حقوقي كموظف مثلي مثل أي مواطن سعودي له حقوق حيث إنني حرمت الحقوق التالية:

١/ ليس لي نهاية خدمة

٢/ ليس لي تقاعد

٣/ ليس لي إجازات سنوية

٤/ مستأجر مقر البريد على حسابي الخاص

٥/ أقوم بتوزيع المراسلات على سيارتي الخاصة

لذا آمل من سعادتكم التكرم والنظر في موضوعي وإنصافي بإعطائي حقوقي وأنتم خير من يقوم بهذا الطلب ونحن في زمن العدل بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وأطال في عمره .

والله يحفظكم ويرعاكم

توفير مستندات النكاح للمأذونين في عموم المناطق

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفقة المحالة له من مقام رئاسة مجلس الوكلاء بعدد ٦٣ في ١٣٥٢/١/٢٥هـ والمختصة بأوراق إجازات الأنكحة والمشتملة على أمين مالية ضباء عدد ٢٨ في ١٣٥١/٧/١٢هـ، المتضمن أن أوراق إجازات المناكحة التي تصدر من قبل المحاكم الشرعية الجاري إعطاؤها بمكة وجدة غير موجودة بطرفه، وقد بلغه أنه لم يجر استعمالها في بقية الملحقات الأخرى، وحيث إن هذه الإجازات تابعة لرسوم الطوابع المقطوعة ذات العشرة القروش بموجب المادة ٣٢ من نظام الطوابع، وأيضاً طابع خط ذوي قرش واحد حسب الأوامر الأخيرة، نرجو إرسال كمية منها لإعطائها لمحكمة ضباء وتعميمها باستعمالها في النكاحات المذكورة وقرار المجلس المالي الصادر في الموضوع بعد إطلاع المحكمة الشرعية الكبرى على ما تقدم وظهور عدم وجود أوراق خاصة لذلك سوى إلصاق الطوابع المذكورة المتضمن قرار المجلس المذكور أن أوراق إجازات الأنكحة هي من الأوراق الشبيهة بالرسمية وهي مماثلة للصكوك الجاري استعمالها في البيوع والإقرارات وما شابه ذلك، ولا بد من تخصيص أوراق مطبوعة رسمياً لتكون محل الاعتبار على أن يجعل لتلك الأوراق قيمة بسيطة تتفق مع المصلحة ا.هـ.

وبعد البحث والمناقشة فيما ذكر قرر المجلس بإجماع آرائه:

١- الموافقة على قرار المجلس المالي بأن تخصص أوراق مطبوعة ذات قيمة للمأذونين بقصد النكاح.

٢- تكون قيمة الورقة المذكورة خمسة قروش أميرية.

٣- ترسل منها الكميات الكافية إلى الملحقات لتعميم استعمالها ويكتفى بها عن إلصاق الطوابع الجاري العمل بها سابقاً. وعلى ذلك جرى التوقيع.

تكليف مدير مالية أملج بالإشراف المالي على البلدية

لدى اطلاع مجلس الشورى على محتويات هذه المعاملة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء برقم ٥٠٣ في ١٣٥٢/١/٢٢هـ ظهر أن مدير الأموال بأملج يريد أن تكون له سلطة لمراقبة البلدية بجهته وأن أمير أملج يرى إنهاءها أو إلحاقها بإحدى الدوائر مراعاة للجانب الاقتصادي وعدم الاستفادة من وجودها. أ.هـ

وقد إرتأى المجلس غب البحث والمناقشة في ذلك ما يأتي:

١- إن بلدية أملج لا بد من بقائها للقيام بالواجبات الضرورية المطلوبة منها.

٢- أما قلة الواردات فهذه بالنظر للظروف الحاضرة ولا بد أن تعمل لها موازنة يقدر فيها واردها ومصروفها حسب الحاجة واللزوم مع ملاحظة الظروف الحاضرة وأن تعرض على أمير أملج لبيان مرئياته فيما يتفق مع المصلحة العامة من جهة الموظفين وعددهم.

٣- إن بلدية أملج مرتبطة بالأمير. ومأمور المالية له حق المراقبة سنوياً من جهة الأمور الحسابية وليس له غير ذلك.

٤- إذا كان بين موظفي بلدية أملج من هو مقصر في عمله أو غير صالح لذلك فعلى أمير أملج الإنهاء بخصوصه وترشيح شخص آخر لاستبداله.

وعليه جرى التوقيع.

تحويل كاتب عرائض للتحقيق في لجنة المشاغبة بعد تجاوزه في عمله

اطلع مجلس الشورى على المعاملة المرفقة الواردة من مقام رئاسة مجلس الوكلاء بعدد ٧١١ في ١٣٥٢/١/٢٨هـ والمشتملة على موضوع شكوى حسن بن علي ورفاقه من المحكمة المستعجلة الأولى بمكة. وتداول الأعضاء البحث في الخصوص المذكور وبعد الفحص والتدقيق في العرائض المقدمة ضد المحكمة المستعجلة وعلى أجوبة قاضي المحكمة بشأنها وأوامر رئاسة القضاء الصادرة في ذلك وإمعان النظر في تقرير اللجنة التي تألفت من حضرات رشيد الناصر والسيد محمد أحمد شطا مفتش المحاكم للتحقيق في الشكاوى المذكورة، وشكوى عبدالجليل حلبي المؤرخ في ١٣٥٢/٢/٤هـ ظهر ما يأتي:

١- عدم ثبوت ما جاء في العرائض التي قدمت ضد المحكمة المستعجلة الأولى وكاتبها مراد رضا.

٢- إنكار المستدعي قمر علي بعض ما جاء في عريضته مما يمس القاضي أو المحكمة أو الكاتب مراد، وإفادته أن هذه الزيادات لا يعلم بها وقد تكون من كاتب العريضة عبدالجليل الحلبي.

٣- إن عبدالجليل الحلبي يفيد أن ما كتبه في العريضة المذكورة كان استسقاء من ترجمان كان ماراً بالطريق لا يعرفه وأنه قد زاد فيها من عنده ما سمعه من مجالس خاصة عن الكاتب مراد وأنه لم يعرض ما كتبه على الشاكي ليفهم شكوته.

٤- ثبوت مشاغبة الكاتب عبدالجليل الحلبي.

بناء عليه فقد قرر المجلس بالإجماع ما يأتي:

أولاً: براءة المحكمة المستعجلة الأولى وكاتبها مراد رضا مما نسب إليهما.

ثانياً: بالنظر إلى ثبوت مشاغبة الكاتب عبدالجليل الحلبي ورصده في شكوى قمر حسن علي ما لم يخبره به واعتماده في ذلك على الأقوال المجردة عن الحقيقة والتي هي صادرة من منبع غير موثوق به بل هي عبارة عن أقوال سمعها في مجالس خاصة وكونه لم يعرض ما كتبه على الشاكي ليفهم شكواه بل كتب عنه ما لم يقله، واتهم أحد الموظفين الرسميين بأمور تحقر مقامه وتقلل من هيبته ولم يستطع إثباتها بدليل معقول وفي ذلك من الجرأة والتعدي ما يكفي لجعله متهماً بالتجاوز على أحد المقامات الرسمية وموظفيها فإن المجلس يرى بموجب المادة ١٠٧ أن يحول إلى لجنة المشاغبين لتقرير الجزاء اللازم عليه.

وعلى هذا حصل التوقيع

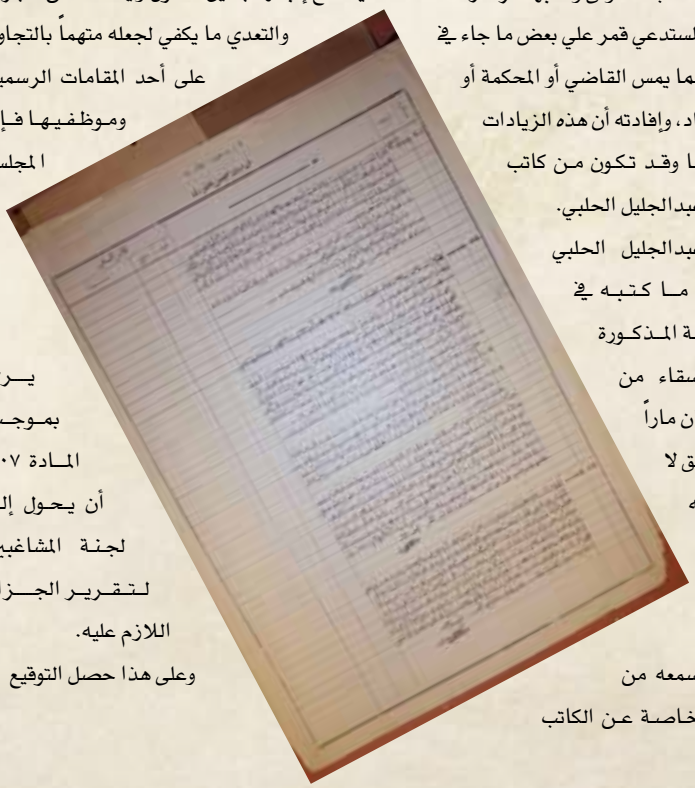

من رجال الشورى

محمد علي خوقير

(١٣٠١هـ - ١٣٨٤هـ)

ولد محمد علي بن عبدالوهاب خوقير، بمكة المكرمة عام ١٣٠١هـ، وتلقى تعليمه الأولي بمكة المكرمة في العهد العثماني حيث درس في المدرسة الرشيدية، بعدها سافر إلى الآستانة بتركيا لمواصلة تحصيله العلمي.

الأعمال والوظائف:

بدأ محمد خوقير حياته الوظيفية رئيساً لديوان نائب جلالة الملك في الحجاز عام ١٣٤٤هـ، ثم رئيساً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمكة المكرمة، والمعاون الثاني لمدير المعارف بمكة المكرمة، ومفتشاً ثانياً بمديرية المعارف مع مديرها السيد طاهر الدباغ، وعضواً في مجلس المعارف لعام ١٣٤٧هـ، وعضواً في مجلس الشورى اعتباراً من ١٣٥٦/٧/٢٨هـ حتى عام ١٣٧١هـ.

وتوفي يرحمه الله بالمستشفى الإيطالي بمدينة الإسكندرية، بجمهورية مصر العربية، ودفن بها عام ١٣٨٤هـ.

الإدارات المساندة في العمل البرلماني

د. عبدالله بن إبراهيم العسكر *

يوجد عدد من الإدارات المساندة في مجلس الشورى، وهي تقوم بأعمال متعددة توصف بأنها تندرج تحت مسمى أعمال لوجستية Logistic. وهذه التسمية سائدة في أدبيات الأنظمة المعمول بها في البرلمانات العالمية. ومن خلال عضويتي بمجلس الشورى في دورته الخامسة، لاحظت أن الإدارات المساندة تراوح عملها بين مدرستين فكريتين معروفتين في الإدارة البرلمانية. كما لاحظت أن بعض العاملين في تلك الإدارات لا يحبذون صفة إدارة مساندة. وهم على حق في النفور من هذه الصفة، طالما أن الفكر الإداري غير معروف كما يجب أن تكون عليه المعرفة.

يبلغ عدد الإدارات المساندة في مجلس الشورى حوالي ثمان وعشرين إدارة. مع اختلاف طفيف في التسمية وتداخل في الأعمال. وهذه المسألة تحديداً لن يتطرق لها حديث (شوريات) وعوضاً فإن المعمول به في الإدارة البرلمانية الحديثة هو البساطة والسهولة وتحقيقها أكبر قدر من مساعدة العضو في عمله البرلماني.

لقد تمعنت في العدد الكبير للإدارات المساندة فوجدت بعضها ليس له علاقة مباشرة بعضو مجلس الشورى أو هكذا تبدو لي. ووجدت تداخلاً وتضخماً بيروقراطياً، وهما صفتان لا يجب أن تبقيا في وقت يسعى مجلس الشورى لتطبيق الحكومة الإلكترونية.

لقد أضحت الإدارة البرلمانية واضحة المعالم وأصبح لدينا تراكم معرفي. وجملة القول يمكن وصف الإدارة البرلمانية بأنها إدارة حديثة وديناميكية لاعتبارين: الأول حداثة هذا النمط من الإدارة، بسبب حداثة العمل النيابي نفسه في كثير من الدول. والاعتبار الآخر هو أن العمل البرلماني يقوم في مجمله على أعمال اللجان ومداخلات الأعضاء ومناقشاتهم، وهذا الصنيع لا ينسجم مع الإدارة التقليدية.

علاقة العمل البرلماني بمجمل أعمال الحكومة الداخلية والخارجية، وعلاقة عضو مجلس الشورى بهذا النمط من العمل لا يعني أن عمله من قبيل العمل الجماهيري، بمعنى أن العضو في كثير من عمله ليس له علاقة تماس بالجمهور، ذلك أن معظم عمله يندرج في باب التشريع والتنظيم وليس في باب التنفيذ والإجراء.

في تجارب الدول التي لها تاريخ ممتد في الإدارة البرلمانية نرى بوضوح أن الإدارات المساندة هي إدارات قليلة. وهذا لا ضرر منه طالما أنها تساعد العضو ليؤدي عمله على وجه صحيح ومؤثر. ويؤكد بعض خبراء الإدارة على ضرورة تقليل الإدارات المساندة في العمل البرلماني وزيادة القوة البشرية. وأضيف هنا أن العبرة بالتخصص والخبرة. ويحتاج العمل البرلماني إلى مكتبيين ومتخصصين في المعلومات والإحصاء والقانون والتقنية ومناهج البحث الحديثة خصوصاً المناهج الرقمية.

واتساقاً مع ما سبق فإنني أرى إعادة النظر في هيكلة الإدارات المساندة وتزويدها بالقوى العاملة المختصة. وأرى الربط القوي بين تلك الإدارات واللجان العاملة في مجلس الشورى، بحيث يكون الربط ذا صفة مؤسسية، لا ربطاً يقوم على علاقة فردية بين عضو مجلس الشورى والإدارة المساندة.

بقي أن أشير إشارة سريعة إلى أهمية الإسراع في ميكنة العمل البرلماني برمته. وهنا تحضرني طرفة مفادها أنني قرأت في منشور عن مجلس الشورى إطلاقه صفة أو مسمى الكمبيوتر على الجهاز التقني الذي يتيح التصويت الإلكتروني، وتسميته بجهاز بالكمبيوتر تسمية غير صحيحة. والصدق أن هذا الجهاز لا علاقة له بالكمبيوتر. وهنا أنتهز هذه الفرصة لتقديم اقتراح وهو أن تزود قاعة الجلسة العامة بخدمة الحاسب الآلي المتكاملة، ولتشمل خدمة الإنترنت، وخدمة الوصول المباشر لبعض الإدارات المساندة مثل: المكتبة، والإدارة العامة لشؤون الجلسات، والإدارة العامة للدراسات والمعلومات وغيرها مما يساعد على الحصول على المعلومة بسرعة ومهنية عالية.

* عضو مجلس الشورى
رئيس لجنة الشؤون الخارجية